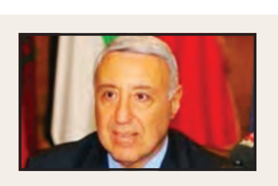


شيخ الأزهر يهنئ المستشار بولس فهمى برئاسة المحكمة الدستورية العليا



من حديث الإمام الأكبر: لا يصح أن يكون «الأزهر» سلعة تُعرض كى تجذب مشاهدين وإعلانات

حدوث ذلك شىء محزن ويدل على عدم وجود أى انضباط على مستوى الكلمة أو المسئولية

«الكارهون» للتراث الذين يأتون بفتوى قيلت فى وقت عصيب ليقولوا هذا هو الإسلام و«المتشددون» الذين يستوردون حكماً كان يواجه التتار أو الصليبيين ليطبقوه الآن.. كلاهما كاذب

الإمام الطيب يدعو إلى إحياء فتوى «حق الكد والسعاية» لحفظ حقوق المرأة العاملة

رئيس التحرير
أحمد الصاوى



داخل العدد

الأزهر والتجديد فى قضايا المرأة

ملف تذكارى

جريدة عامة تهتم برسالة الأزهر الشريف www.azhar.eg الأربعاء ١٥ رجب ١٤٤٣ - ١٦ من فبراير ٢٠٢٢ - العدد ١١٥٥ - السنة الثانية والعشرون - ١٢ صفحة - جنيهان

«صوت الأزهر» تعيد نشر «إعلان الأزهر للمواطنة والتعايش» الصادر فى ٢٠١٧

أول عوامل التماسك يتمثَّل فى الدولة الوطنية الدستورية القائمة على مبادئ المواطنة والمساواة وحكم القانون

«المواطنة» مصطلح أصيل فى الإسلام.. واستدعاء لأول ممارسة إسلامية لنظام الحكم طبَّقه النبى صلى الله عليه وسلم

تبنِّى مفاهيم المساواة والحقوق والواجبات يستلزم إدانة الممارسات التى تنبنى على التمييز بين المسلم وغير المسلم

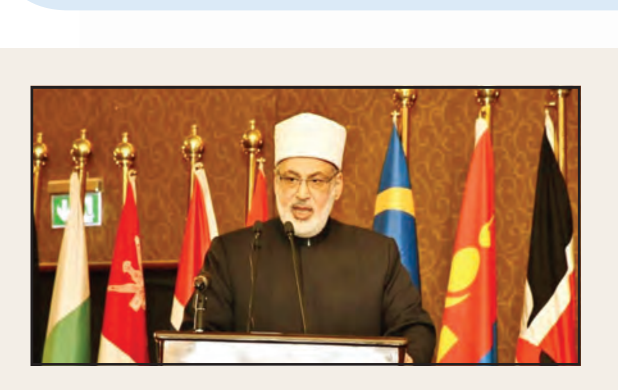
الانتباه إلى خطورة استخدام مصطلح «الأقليات» الذى يحمل فى طياته معانى الانفصال

نظام الخلافة كان يقضى بأحكام تشريعية ناسبت عصره.. ومن فقه الإسلام أن النظام السياسى حين يتغير فبالضرورة تتغير معه أحكام ارتبطت به

المسيحيون مواطنون ومصطلح «أهل الذمة» كان له سياق تاريخى.. والأزهر لا يقوله ولا يصف به شركاء الوطن

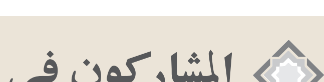
ست رسائل لوكيل الأزهر حول المواطنة فى مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

د. محمد الضوينى: الفكر الإسلامى يضمن بثرائه وتجاربه أن نبنى حضارات قائمة على مواطنة حقيقية بغض النظر عن العقيدة أو اللون أو العرق





عقدت النسخة الثانية والثلاثون من مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بعنوان: «عقد المواطنة وأثره فى تحقيق السلام المجتمعى والعالمى»، تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى، وبحضور علماء الأمة ووزراء وقيادات الأوقاف العرب، مطلع الأسبوع الجارى، على مدار يومين، ضمَّا إحدى عشرة جلسة علمية، وباستقراء بحوث المؤتمر، انتهى المشاركون إلى إصدار البيان الختامى متضِّمناً مخرجات وتوصيات المؤتمر، وإطلاق وثيقة القاهرة للسلام، وجاءت مخرجات وتوصيات المؤتمر التى تُشدِّد على أن مفهوم الدولة مفهوم مرن متطور، وحصر مفهوم الدولة فى أنموذج تاريخى معين، وفرضه نمطاً ثابتاً، إنما يعنى الجمود، وأن مجال السياسة الشرعية فى بناء الدول ونظم الإدارة أتاحه الشَّرع الشريف لولى الأمر من التصرُّف بحكم الولاية فى ضوء الحفاظ على الثوابت، وهو باب شديد المرونة والسعة، يُنبئ عن حرصه على تحقيق مصالح البلاد والعباد، وأن المواطنة الحقيقية لا إقصاء معها، ولا تفريق فيها بين المواطنين.





المشاركون فى مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:

تنمية ثقافة المواطنة وتشديد عقوبات مروجى الفتن.. يُرسِّخان الوعى تجاه احترام الآخر

الدولة الوطنية

وجاءت التوصيات تؤكد أن الدولة الوطنية أساس أمان المجتمعات، والعمل على تحقيق وترسيخ المواطنة التفاعلية والإيجابية الشاملة، وأن الحفاظ عليها واجبٌ دينى ووطنى، وأن العلاقة بين الفرد ووطنه تبادلية أياً كانت عقيدة هذا الفرد أو عِرقه، وضرورة العناية ببرامج الحماية الاجتماعية للطبقات والفئات الأولى بالرعاية، وتنمية ثقافة المواطنة لدى النشء منذ نعومة أظافرهم، وتدريب الكوادر الوطنية والشبابية لخلق حالة من الوعى بأهمية المواطنة واحترام الآخر، وحتمية تكثيف الخطاب الدينى والإعلامى لنشر أخلاقيات التعامل مع المجتمع الرقمى، وتوعية المواطنين بعدم نشر أو ترويج الأخبار التى من شأنها الإضرار بالأمن أو إشاعة الفتن، مع تشديد عقوبات هذه الجرائم بما يُحقِّق الانضباط السلوكى والردع اللازم للمنحرفين.

تصحيح المفاهيم

وشدَّدت التوصيات على ضرورة تدريب الأئمة والمعلمين ومقدِّمى البرامج الدينية والثقافية والإعلامية على غرس قيم التسامح والتعايش والقيم الإنسانية المشتركة، مع تضافر الجهود العالمية للعمل على تفكيك بنية خطاب العنصرية والكراهية، وتقديم التفسير الصحيح للنصوص التى يستغلها المتطرفون؛ لترويج أيديولوجياتهم، والإشادة بتجربة مصر المتميزة تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى،

رئيس الجمهورية، فى استعادة الدولة الوطنية والحفاظ عليها، فى مواجهة الإرهاب وترسيخ دولة المواطنة، وبناء جمهورية جديدة ترتقى بجودة الحياة لكل المواطنين وتفتح أبواب المشاركة لكل أبناء المجتمع على قدم المساواة.

عقد المواطنة

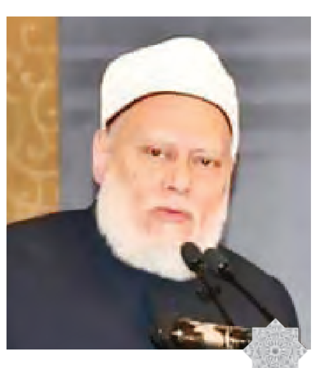
وقال الدكتور محمد عبدالرحمن الضوينى، وكيل الأزهر، فى كلمته، نيابةً عن فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، أكد خلالها أن العالم اليوم بحاجة ماسة لانعقاد هذا المؤتمر الذى يُعالج ويتناول قضية تمثِّل محوراً إنسانياً يُحقِّق التسامح والتقارب بين البشر، موضحاً أن المؤتمر يأتى لبنة فى بناء متين بناه الأزهر الشريف حينما أطلق مؤتمره التاريخى فى عقد المواطنة، حيث استطاع أن يكشف عن حقيقة الجماعات المتطرفة التى تُريد تشويه ديننا الحنيف، ويواصل الأزهر الشريف بمؤسسات الدولة الوطنية تحقيق توصيات إعلانه، مشدداً على أن الإسلام عرف المواطنة الصحيحة منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، حين وضع وثيقة دينية وسياسية ودستورية تدعو إلى التعايش السلمى بين جميع الأعراق والطوائف فى مجتمع المدينة المنوَّرة الذى كان زاخراً بأطياف متنوعة، وأن المتأمل لوثيقة المدينة يرى الكثير من البنود التى تدور حول المواطنة الفاعلة والتعايش السلمى بين أبناء الوطن الواحد، خاصة أن قضية المواطنة من القضايا القديمة المتجدِّدة التى تفرض نفسها وبقوة، مشدداً على أن الأزهر على دراية بالأخطار التى تتهدد العالم الإسلامى فكرياً وثقافياً، خاصة التى تستهدف الشباب وتُراهن على انتمائهم لأوطانهم، ولعل عقد المواطنة يقتضى عدم التفريق بين أطياف الوطن الواحد بل يقوم على خلق بيئة مجتمعية متكافئة بين أطيافه، وأن الفكر الإسلامى يضمن بثرائه وتفرُّده أن يبنى حضارات قائمة على المواطنة الحقيقية بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس.

حفظ الحقوق

يقول الدكتور شوقى علام، مفتى الجمهورية، إن حب الوطن من المفاهيم التى يجب أن نهتم بها تأصيلاً وتطبيقاً، وأن عدم وضوح هذا المفهوم فى أذهان الناس قد يتسبَّب فى



د. محمد الضوينى: الفكر الإسلامى يضمن بثرائه وتفرُّده بناء حضارات قائمة على المواطنة



د. على جمعة: اتباع وثيقة المدينة يُحقِّق التعايش بين أبناء الوطن الواحد



د. نظير عيَّاد: وثيقة الأخوَّة الإنسانية أهم مكتسبات دعم أواصر المواطنة داخل المجتمعات

إثارة البلبلة فى كثير من البلدان، والتى تُروِّجها الجماعات المتطرفة، مدعية أن هناك تعارضاً بين مفهوم المواطنة والعقيدة الإسلامية الصحيحة وكل عقل سليم وفطرة سليمة، وأن الحنين للأوطان مجبولٌ فى الفطرة الإنسانية السليمة، فقد قال عبد الله بن عباس (رضى الله عنهما): لو قنع الناس بأرزاقهم كما قنعوا بأوطانهم ما اشتكى عبدٌ الرزق. وفى هذا المعنى يقول الحق سبحانه: «وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا»، حيث يشير سبحانه إلى الانتماء الفطرى، وأن الخروج من الوطن شديدٌ على النفس شاقٌ على الأرواح والقلوب، مشدداً على أن مع تطور الإنسانية وتوجّهها المستمر نحو تقويم العلاقات الإنسانية وحفظ الحقوق والواجبات، قد خرج هذا المفهوم الإنسانى وتولَّد عنه مفهوم آخر فقهى وقانونى ينظِّم هذه العلاقة بين الأفراد على اختلاف أطيافهم، وبين الدولة حتى تُؤتى ثمارها على أكمل وجه بما فيه نفع البلاد وسلامتها من الدمار والفوضى، لافتاً إلى أن المفهوم القانونى هو ما أطلقنا عليه عقد المواطنة، ووجود عقد ينظِّم هذه العلاقة فى شكل قانونى وفقهى يلزم جميع أبناء الوطن ويتساوى فيه الجميع فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتمائهم للون أو عرق، ويعود بثمرات عظيمة النفع على أفراد المجتمع ومؤسساته، وثمرات إيجابية وبنَّاءة من شأنها تعزيز السلم وحفظ الأمن المجتمعى لجميع أفراد ومؤسسات المجتمع.

أسس التعايش

وأضاف علام أن عقد المواطنة تتجسَّد فيه قيم الاحترام المتبادل وتسود قيم التعايش والتسامح بين أفراد المجتمع وتسمو العلاقة بين الجميع، كما أنه يقوم على أسس ثابتة لتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد أمام القانون، والناظر والمتأمل فى سيرة رسولنا الكريم، صلى الله عليه وسلم، يجد أنه أول من وضع أسس التعايش بين أبناء الوطن الواحد على أسس ثابتة من التعاون والتعايش والمحبّة والإخاء بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، من خلال التأمل فى بنود صحيفة المدينة المنورة، التى كان من بنودها الخالدة أن الجميع يدٌ واحدة على من عاداهم، وأنه على الجميع أن يبذلوا أقصى طاقاتهم من أجل بناء هذا الوطن وحمايته من كل عدوان ويتعاونوا من أجل تحقيق الرفاهية لأبنائهم، مشيراً إلى أن الوثيقة تهدم كل ما تنادى به الجماعات المتطرفة من أفكار هدامة لا تنتمى إلى الفكر الإسلامى.

تعميق الانتماء

وقال الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، إن المؤتمر يهدف إلى ترسيخ أسس المواطنة على المستوى الوطنى، والإسهام فى صُنع السلام وترسيخ مفاهيم العيش الإنسانى المشترك على المستويين الوطنى والدولى، وتعميق أسس الولاء والانتماء الوطنى؛ من منطلق أن مصالح الأوطان من صميم مقاصد الأديان، وأن الوطن لكل أبنائه، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات، بغض النظر عن اختلاف الدين أو اللون أو الجنس، ما يتطلب ترسيخ أسس التسامح الدينى وقبول الآخر على حريته فى اختيار معتقده وحقه فى إقامة شعائر دينه، لافتاً إلى أنه يجب الحرص على عدم إيذاء الآخر بأى نوع من أنواع الأذى المادى أو المعنوى، خاصة أن احتكار بعض الدول للدواء فى أزمة كورونا أو للغذاء ظلمٌ فادح، وأن عدم احترام بعض الدول لاتفاقيات المناخ غير عابئة بتأثيرات التغيُّرات المناخية على الدول المعرَّضة لمخاطر هذه التغيُّرات ظلمٌ فادح من الإنسان لأخيه الإنسان ولأبناء هذه الدول، أو أن يُحاول النيل من المعتقدات والثوابت الدينية أو الوطنية.

الأمن والإيمان

وأعرب الدكتور على جمعة، عضو هيئة كبار العلماء، رئيس اللجنة الدينية بالبرلمان، عن أمله فى خروج المؤتمر برؤية تدفع إلى مزيد من السلام المجتمعى والعالمى، وأن تطبيق قول المولى تعالى: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا»، خاصة أن الجمع غايته فى النهاية عمارة الأرض، فالمواطنة أصبحت وكأنها الحل الأمثل للعصر الحديث، وإن كانت قد تركها لنا النبى، صلى الله عليه وسلم، فى نماذج كثيرة، ففى مكة كانت الغالبية ضد هذا الدين الجديد، ورأى المؤمنون من المشركين ما رأوا، ومع ذلك كانوا نعم المواطنين بتوجيه نبيهم، صلى الله عليه وسلم، حيث قدّم الأمن على الإيمان وهذا يمكن أن يكون حال مؤمن يعيش فى دولة لا تؤمن بهذا الدين بل قد تريد هدمه، موضحاً أن النبى عندما هاجر إلى المدينة ووجد فيها طوائف وقبائل متعددة ومتنوعة، أحدث فيها وثيقة المدينة التى حقَّقت التعايش بين أبناء الوطن الواحد، ورسَّخ فى دولته قضية المواطنة، مطالباً بدراسة هذه المراحل بشكل متكامل، وبما يعتبر جزءا من مرحلة دون فهم مجمل لفلسفة التكامل بين هذه المراحل.

سلام عالمى

ويقول الدكتور نظير عياد، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، إن مفهوم المواطنة من المفاهيم الجدلية التى أخذت حيزاً كبيراً من الجدل والمناقشة فى العصر الحديث، لما يتعلَّق به من تنظير وتأصيل وتطبيق وممارسة؛ حيث حرصت الجماعات المتطرفة على تشويه هذا المفهوم وصبغه بصبغة غير شرعية، وقد استخدمت فى ذلك جميع أساليب الكذب والخداع والتدليس بغير وعى علمى أو منهجى لخدمة مصالحها المتطرفة، ما دعا لتناول هذا المفهوم بالعناية والدرس من أجل تعزيزه وترسيخه بين أفراد المجتمع، لتحقيق التسامح والتعايش والتراحم بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن المعتقد أو الدين، موضحاً أن الأزهر الشريف أسهم فى دعم هذا المفهوم على مرّ تاريخه من خلال جهود متنوعة، أبرزها وثيقة الأخوَّة الإنسانية التى أطلقها فضيلة الإمام الأكبر مع بابا الفاتيكان، والتى تؤكد بنودها على مفهوم المواطنة وأهميتها فى دعم التعايش المشترك بين الجميع، ونشر السلام العالمى، كما أنها ترسم للبشرية خارطة طريقٍ نحو عالم ملئ بالتسامح والمحبَّة والإخاء، غير أنها دعت للتخلى عن استخدام مصطلح الإقصاء «الأقليات» الذى يحمل فى طياته مشاعر العزلة، ويفتح الباب للفتن والشقاق، مشدداً على أن الأزهر يولى أهمية خاصة تنطلق من دوره ورسالته العالمية فى إقرار السلم المجتمعى بين جميع الأمم والشعوب، ومن خلال الخطاب الدينى والدعوى الوسطى الذى تُقدِّمه المؤسسة فى هذا المضمار، ترتب عليه ما نعيشه اليوم من حالة الوئام والتسامح والتعايش بين جميع أفراد المجتمع المصرى.

احترام العقود

وقال الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ، وزير الشئون الدينية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، إن الجماعات المتطرفة التى تتخذ من السياسة وسيلةً لتحقيق أهدافها التخريبية شوَّهت مفهوم الدولة الوطنية، والتى جاء الإسلام لترسيخها من خلال التعايش وحفظ العهود والمواثيق، فلم تشهد البشرية نظاماً يفى بالعهود مثل دين الإسلام، والمواطنة من جملتها، موضحاً أن الجماعات المتطرفة سعت لتفريق الأمة وشق وحدتها، فضلاً عن عدم وفائها بالعهد فى مخالفة صريحة للنصوص الواضحة التى تُوجب الوفاء بالعهد؛ ومنها عقد المواطنة، حيث



د. شوقى علام: عقد المواطنة يقوم على أسس ثابتة ويُعزِّز السلم ويحفظ الأمن المجتمعى



د. مختار جمعة: المؤتمر يهدف لترسيخ أسس الانتماء الوطنى التى هى من صميم مقاصد الأديان



وزير الشئون الدينية بالسعودية: المواطنة تضع ركائز ثابتة لأسس الدولة الوطنية

أمر الإسلام بالاتحاد ولزوم الجماعة وعدم الفرقة بين أبناء الوطن الواحد قال الله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرَّقوا»، كما عظَّم الإسلام احترام العقود، حيث قال النبى، صلى الله عليه وسلم: «من مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية »، لافتاً إلى أن سيرة الرسول، صلى الله عليه وسلم، مليئة بالمواقف والعقود التى تشهد باحترام عقد المواطنة، وأن الرئيس السيسى يعمل جاهداً لحفظ الله مصر من أية كوارث وتداعيات خطيرة قد تضر بالأمن القومى.

أهمية الاتحاد

وقال الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزيد، نائب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامى، نائباً عن الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، الأمين العام، إن الأحداث المتلاحقة فى كوكبنا تُسفر عن أزمة متصاعدة فى تنظيم العلاقات البينية للبشرية، وإن الأخبار التى نسمعها من بداية هذا القرن تكشف عن تراجع مخيف فى احترام قيم التعايش والمواطنة، حيث نشهد مواقف مؤسفة من العنصرية والاغتراب لا نستطيع أن نتجاهلها أو نغض الطرف عنها، ما يجعلنا نؤكد على الجميع احترام قيم المواطنة والفهم الأعمق لاختيارات الآخر للتعايش فى مجتمع واحد، موضحاً أن وثيقة المدينة التى عقدها النبى الكريم لتحقيق مبادئ المواطنة بين أبناء الوطن الواحد، تفرض ضرورة الاتحاد لمقاومة الفكر المتطرف ودعاة الفتنة.

وأضاف عادل عبدالرحمن العسومى، رئيس البرلمان العربى، أن ترسيخ دعائم العيش المشترك والانتقال بها من ثقافة النخبة إلى ثقافة شعبية عامة مع اختلاف الأديان والثقافات، وترسيخ ثقافة قبول الآخر، وقيم المواطنة تُعدُّ قضية أمن وطنى وفكرى تهدف فى المقام الأول إلى الحفاظ على سلامة واستقرار المجتمع وترسيخ قيمها لدى النشء والشباب، وتحقيق السلم المجتمعى وتعزيز ثقافة قبول الآخر، ولعل الجهود الحثيثة التى تبذلها الدولة المصرية تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى أسهمت فى رعاية حقوق المواطنين ورسَّخت أسساً جديدة فى مفهوم المواطنة.

قيم راقية

ويقول الدكتور محمد مطر الكعبى، رئيس الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة، إن مصر بلد الأمن والأمان، تعهّد الله بحفظها وتكفل برعايتها، مصداقاً لقول الله سبحانه على لسان نبيه يوسف (عليه السلام): «ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ»، وقول نبينا صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكم ستفتحونَ مصر، وهِى أرضٌ يُسَمَّى فيها القيراطُ، فإذا فتحتُموها، فاستَوْصُوا بأَهْلِها خيراً، فإِنَّ لهم ذمَّةً ورَحِماً»، مشدداً على أن حُب الوطن يمتزج بقيمنا الإيمانية وعقيدتنا الدينية، ولقد عجزت التيارات المتطرفة عن استيعاب هذه القيم الراقية لقيم المواطنة، فقامت بتشويه صورة الوطن فى عيون أتباعه.

وقال الدكتور مؤمن حسن برى، وزير الشئون الإسلامية والثقافة والأوقاف بدولة جيبوتى، إن هذا الحدث يُعالج إحدى القضايا المهمة التى تخص عالمنا العربى والإسلامى فى ظل التحديات الجسام التى ينبغي للأمة الإسلامية أن تستجيب لها بفكر مستنير، وعقل واعٍ وفهم عميق لآليات عمل الكيانات المجتمعية الحديثة فى عصر الدولة الوطنية وتشابك العلاقات والتفاعل بين الدول والمجتمعات، لمواجهة التشدُّد الدينى الذى أصبح له انعكاسات سلبية على المصالح القومية والتوازنات الاجتماعية والاستقرار الإقليمى.



محمد الصباغ



«صوت الأزهر» تعيد نشر «إعلان الأزهر للمواطنة والتعايش» الصادر فى ٢٠١٧

أول عوامل التماسك وتعزيز الإرادة المشتركة يتمثّل فى الدولة الوطنية الدستورية القائمة على مبادئ المواطنة والمساواة وحكم القانون

ألقى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، «إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك»، فى ختام مؤتمر «الأزهر الدولى للحرية والمواطنة، الذى عقد فى الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١ مارس من عام ٢٠١٧.

وأوضح شيخ الأزهر أن المؤتمر جاء استجابة للاحتياجات المُتجدّدة التى تَتطلَّعُ لتحقيقها مجتمعاتُنا العرَبيَّة، ومُواجهةً للتحدّيات التى يَتعرَّضُ لها الدّينُ والمجتمعُ والدُّوَلُ الوَطَنيَّة، وإدراكاً للمَخاطر الجَمَّة التى تَعتَرِضُ تجربةَ التَّعدُّديَّة الدّينيَّة الفريدة، فى مجتمعاتنا ومجالنا الحضارى، ومُتابعةً للجهود والوثائق والمُبادَرات، المنفردة والمشتركة، التى قام بها الأزهرُ، والمُؤسَّساتُ والجهاتُ الدّينيَّةُ والمدَنيةُ الأُخرى فى العالم العرَبى، فى السنَوات الماضية.

وأشار الإمام الأكبر إلى أنه انطلاقاً من الإرادة الإسلاميَّة - المسيحيَّة المُصمّمة على العَيْش المشترَك، ورَفْض التَّطرُّف، وإدانة العُنف والجَرائم التى تُرتكَبُ باسم الدّين، وهو منها بَراء، كما ورَد فى «بيان مؤتمر الأزهر لمكافحة التطرُّف والإرهاب»، عام ٢٠١٤، وما تلاه من مؤتمرات ومُلتَقيات مُشتَركة.

وأكد «الطيب» أن الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين قرَّر إقامةَ مؤتمر موضوعُهُ: «الحريَّة والمواطنة.. التنوُّع والتكامل» حضَرَته أكثر من مائتى شخصيَّة من ستّين دولة من النُخَب الدّينيَّة والمدَنيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة، الإسلامية والمسيحية فى الوطن العربى والعالم، وشارك فيه كثير من رجال السياسة والفكر والثقافة والإعلام فى مصر، على مدار يومى ٢٨ فبراير والأول من مارس من المحاضرات والمُداولات فى قضايا ومسائل المواطنة، والحريَّة والتنوع، والتجارب والتحدّيات، والمشاركات والمبادَرات.

وأكد شيخ الأزهر أن المجتمعين، مسلمين ومسيحيين، تلاقوا على إصدار «إعلان الأزهر» متضمناً الآتى:

أولاً:

إنَّ مصطلح المواطنة هو مصطلح أصيل فى الإسلام، وقد شعَّت أنوارُه الأولى من دستور المدينة وما تلاه من كُتُب وعُهود لنبى الله، صلَّى الله عليه وسلَّم، يُحدّدُ فيها علاقةَ المسلمين بغير المسلمين، ويُبادر الإعلان إلى تأكيد أنَّ المواطنة ليست حلاًّ مستورداً، وإنَّما هو استدعاء لأوَّل ممارسة إسلاميَّة لنظام الحُكم طبَّقَه النبيُّ، صلَّى الله عليه وسلَّم، وفى أوَّل مجتمع إسلامى أسَّسَه، هو دولة المدينة.

هذه الممارسةُ لم تتضمَّن أىَّ قدر من التفرقة أو الإقصاء لأىّ فئة من فئات المجتمع آنذاك، وإنما تضمَّنت سياسات تقومُ على التعدُّديَّة الدّينيَّة والعرقيَّة والاجتماعيَّة، وهى تَعدُّديَّة لا يُمكن أن تعمل إلَّا فى إطار المواطنة الكاملة والمساواة، التى تمثَّلت بالنصّ فى دستور المدينة على أنَّ الفئات الاجتماعيَّةَ المختلفة ديناً وعرقاً هم «أمَّة واحدة من دُون الناس»، وأنَّ غير المسلمين لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين.

واستناداً إلى ذلك كله، فإنَّ المجتمعات العربيّة والإسلامية تمتلكُ تراثاً عريقاً فى ممارسة العيش المشترك فى المجتمع الواحد يقومُ على التنوُّع والتعدُّد والاعتراف المتبادَل، ولأنَّ هذه الثوابت والقيَمَ والأعراف السَّمحة تَعرَّضت -ولا تزال تتعرَّضُ- لتحديات داخلية وخارجية، فإنَّ الأزهر ومجلس حكماء المسلمين ومسيحيّ الشرق يَلتَقُون اليومَ من جديد على الإيمان بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين فى الأوطان والحقوق والواجبات، باعتبارهم «أُمَّة واحدة؛ للمسلمين دينُهم، وللمسيحيين دينُهم»، اقتداءً بما نصَّ عليه النبى، صلى الله عليه وسلم، فى دستور المدينة، وعليه فإنَّ المسئوليَّات الوطنيَّة مسئوليَّات مشتركة بين الجميع.

ثانياً:

إنَّ تبنى مفاهيم المواطنة والمساواة والحقوق يَستَلزمُ بالضرورة إدانةَ التصرُّفات التى تتعارَضُ ومبدأ المواطنة، من مُمارسات لا تُقرُّها شريعةُ الإسلام، وتنبنى على أساس التمييز بين المسلم وغير المسلم، وتترتَّبُ عليها ممارسات الازدراء والتهميش والكَيْل بمكيالَيْن، فضلاً عن المُلاحَقة والتضييق والتهجير والقتل، وما إلى ذلك من سلوكيات يَرفُضها الإسلام، وتَأباها كلُّ الأديان والأعراف.





إن أولَ عوامل التماسُك وتعزيز الإرادة المشتركة يَتمثَّلُ فى الدولة الوطنيَّة الدستوريَّة القائمة على مبادئ المواطنة والمساواة وحُكم القانون، وعلى ذلك فإنَّ استبعادَ مفهوم المواطنة بوصفه عقداً بين المواطنين، مجتمعات ودولاً يُؤدّى إلى فشَل الدول، وفشَل المؤسَّسات الدينيَّة والنخب الثقافية والسياسية، وضرب التنمية والتقدم، وتمكين المتربصين بالدولة والاستقرار من العبث بمصائر الأوطان ومُقدَّراتها.

كما أنَّ تجاهُلَ مفهوم المواطنة ومُقتَضياته يُشجّع على الحديث عن الأقليّات وحُقوقها.

ومن هذا المنطلق، يتمنَّى الإعلان على المثقفين والمفكّرين أن يتنبهوا لخطورة المضيّ فى استخدام مصطلح «الأقليات»، الذى يحمل فى طياته معانى التمييز والانفصال بداعى التأكيد على الحقوق، وقد شهدنا فى السنوات الأخيرة صُعود مصطلح «الأقليَّات» من جديد، والذى كُنَّا نظن أنَّه ولَّى بتَولّى عهود الاستعمار، إلا أنه عاد استخدامُه أخيراً للتفرقة بين المسلمين والمسيحيّين، بل بين المسلمين أنفُسهم؛ لأنَّه يُؤدّى إلى تَوزُّع الوَلاءات والتركيز على التبعيَّة لمشروعات خارجيَّة.

ثالثاً:

نظراً لما استشرى فى العقود الأخيرة من ظواهر التطرف والعنف والإرهاب التى يَتمسَّحُ القائمون بها بالدين، وما يتعرض له أبناء الديانات والثقافات الأخرى فى مجتمعاتنا من ضغوط وتخويف وتهجير وملاحقات واختطاف، فإن المجتمعين من المسيحيين والمسلمين فى مؤتمر الأزهر يُعلنون أن الأديان كلها بَراء من الإرهاب بشتى صوره، وهم يدينونه أشد الإدانة ويستنكرونه أشد الاستنكار.

ويطالب المجتمعون من يربطون الإسلام وغيره من الأديان بالإرهاب بالتوقف فوراً عن هذا الاتّهام الذى استقرَّ فى أذهان الكثيرين بسبب هذه الأخطاء والدَّعاوى المقصودة وغير المقصودة.

ويرى المجتمعون أنَّ محاكمة الإسلام بسبب التصرُّفات الإجرامية لبعض المنتسبين إليه يفتحُ الباب على مصراعيه لوصف الأديان كُلّها بصفة الإرهاب؛ مما يُبرّرُ لغُلاة الحداثيين مقولتهم فى ضرورة التخلُّص من الأديان بذَريعة استقرار المجتمعات.

رابعاً:

إنَّ حماية المواطنين فى حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم وسائر حقوق مواطنتهم وكرامتهم وإنسانيتهم، صارت الواجب الأول للدُّوَل الوطنيَّة التى لا يصح إعفاؤها منها؛ صوناً لحياة المواطنين وحقوقهم، ولا ينبغى بأىّ حال من الأحوال مزاحمة الدولة فى أداء هذا الواجب، أيّاً كان نوع المزاحمة.

والتاريخ القريب والبعيد حافل بالأمثلة الواضحة التى تُؤكد أن ضعف الدولة يُؤدّى إلى انتهاك حقوق مواطنيها، وأن قوتها هى قوة مُواطنيها، وإن النُّخَبَ الوطنية والثقافية والمعنيين بالشأن العام فى الأوطان العربية كلها، يتحمَّلون جميعاً مسئوليات كُبرى إلى جانب الدولة فى مكافحة ظواهر العنف المنفلت، سواء أكانت لسبب دينى أو عرقى أو ثقافى أو اجتماعى.

إننا اليوم مدعوون جميعاً بحكم الانتماء الواحد والمصير الواحد إلى التضامن والتعاون لحماية وجودنا الإنسانى والاجتماعى والدينى والسياسى، فالمظالم مشتركة، والمصالح مشتركة، وهى تقتضى عملاً مشتركاً نقر جميعاً بضرورته، ولا بُدَّ من تحوُّل هذا الشعور إلى ترجمة عمليَّة فى شتَّى مجالات الحياة الدينيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والوطنيَّة.

خامساً:

لقد بذلنا جميعاً -مؤسَّسات وأفراداً- فى السنوات الأخيرة جهوداً للمُراجعة والتصحيح والتأهيل والتأصيل.

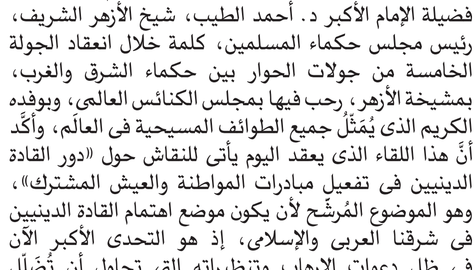
ونحن -مسلمين ومسيحيين- محتاجون للمزيد من المراجعات من أجل التجديد والتطوير فى ثقافتنا وممارسات مؤسساتنا.

وقد كان من ضمن المراجعات توثيقُ التواصل بين المؤسسات الدينية فى العالم العربى وفى العالم الأوسع؛ فقد أقمنا علاقات مع حاضرة الفاتيكان، وأسقفية كانتربرى، ومجلس الكنائس العالمى، وغيرها.

وإنَّنا لنَتَطلَّعُ إلى إقامة المزيد من صلات التعاون بين سائر المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية فى العالم العربى؛ من أجل العمل معاً فى مجالات الإرشاد والتربية الدينية والأخلاقية، والتنشئة على المواطنة، وتطوير علاقات التفاهم مع المؤسسات الدينية العربية والعالمية؛ ترسيخاً للحوار الإسلامى المسيحى وحوار الحضارات.

سادساً:

إنّ طموح الأزهر ومجلس حكماء المسلمين من وراء هذا المؤتمر هو التأسيس لشراكة متجددة أو عقد مستأنَف بين المواطنين العرب كافَّةً، مسلمين ومسيحيين وغيرهم من ذوى الانتماءات الأُخرى، يقوم على التفاهم والاعتراف المتبادَل والمواطنة والحريَّة، وما نذهبُ إليه فى هذا الشأن ليس خياراً حَسَناً فقط؛ بل هو ضرورةُ حياة وتطور لمجتمعاتنا ودُوَلنا وإنساننا وأجيالنا.



لقد ضرب رسولُ الله، صلواتُ الله وسلامُهُ عليه، مثلاً للشَّراكة الكاملة والعقد القائم الجماعةَ الواحدةَ على السفينة الواحدة ذات الطابقين؛ فكان الذين فى أسفلها إذا استَقَوْا من الماء مَرُّوا على مَنْ فوقهم، فقال بعضُهم: «لو أنَّا خرَقْنا فى نصيبنا خَرْقاً ولم نُؤْذ مَنْ فَوْقَنا»، وقد عَقَّبَ رسولُ الله، صلَّى الله عليه وسلَّم، علي ذلك بقوله: «فإنْ تركوهم وما أرادوا هلَكُوا وهلَكُوا جميعاً، وإن أخَذُوا على أيديهم نَجَوْا ونجَوْا جميعاً».

ونحن أهلُ سفينة واحدة، ومجتمع واحد، نُواجه مخاطرَ مشتركة تُهدّدُنا فى حياتنا ومجتمعاتنا ودولنا وأدياننا كافَّة، ونريد بالإرادة المشتركة، وبالانتماء المشترك، وبالمصير المشترك، أن نُسهمَ معاً عن طريق العمل الجادّ فى إنقاذ مجتمعاتنا ودولنا، وتصحيح علاقاتنا بالعالم، حتى نوفر لأبنائنا وبناتنا فُرَصاً فى مستقبل واعد، وحياة أفضل.

إن المجتمعين، مسلمين ومسيحيين، يُجدّدون عهود أُخوَّتهم، ورفضهم أية محاولات من شأنها التفرقة بينهم، وإظهار أن المسيحيين مُستَهدَفُون فى أوطانهم، ويُؤكّدون أنه مهما فعل -ويفعل- الإرهاب بيننا فى محاولة للإساءة إلى تجربتنا المشتركة، واستهداف مقومات الحياة فى مجتمعاتنا لن ينال من عزيمتنا على مواصلة العيش الواحد وتطويره والتأكيد على المواطنة فكراً وممارسةً».

القضية الأولى لتوحيد قادة الأديان

وفى سياق متصل، فى وقت سابق من عام ٢٠١٧، ألقى فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين، كلمة خلال انعقاد الجولة الخامسة من جولات الحوار بين حكماء الشرق والغرب، بمشيخة الأزهر، رحب فيها بمجلس الكنائس العالمى، وبوفده الكريم الذى يُمَثّلُ جميع الطوائف المسيحية فى العالَم، وأكَّد أنَّ هذا اللقاء الذى يعقد اليوم يأتى للنقاش حول «دور القادة الدينيين فى تفعيل مبادرات المواطنة والعيش المشترك»، وهو الموضوع المُرشَّح لأن يكون موضع اهتمام القادة الدينيين فى شرقنا العربى والإسلامى، إذ هو التحدى الأكبر الآن فى ظل دعوات الإرهاب وتنظيراته التى تحاول أن تُضَلّل عقولَ الشباب شرقاً وغرباً وتُرَسّخ فى أذهانهم وتصوراتهم أفكاراً خاطئة حول دولة الإسلام، ومحاولة استعادة مفاهيم ومصطلحات تجاوزها الفقه الإسلامى والشريعة الإسلامية منذ سقوط «الخلافة العثمانية».

وأوضح فضيلته أنَّ نظام الخلافة الإسلامية فى الأزمنة الماضية كان يقضى بأحكام تشريعية معينة -اقتضاها منطق العصر آنذاك- فيما يتعلق بحقوق غير المسلمين فى دولة الخلافة، فمن المنطق، بل من فقه الإسلام نَفْسه، أنَّ هذا النظام السياسى حين يتغير فبالضرورة تتغير معه أحكام كثيرة -أو قليلة- ارتبطت بهذا النظام وقامت على أساسها علاقة غير المسلمين بالدولة الإسلامية، مشيراً إلى أنَّه فى ظل هذه التحديات تصبح قضية «المواطنة» هى القضية الأولى التى يجب أن يَتحدَّث فيها قادة الأديان، لأنها الرد العملى على هذه «الأوهام» التى تجد من الدعم المادى والأدبى ما خَيَّل لهؤلاء المتوهمين، أنَّ العمل على تحقيق هذه الأوهام جهاد فى سبيل الله وعَوْد بالإسلام إلى عصور المجد والعزة.

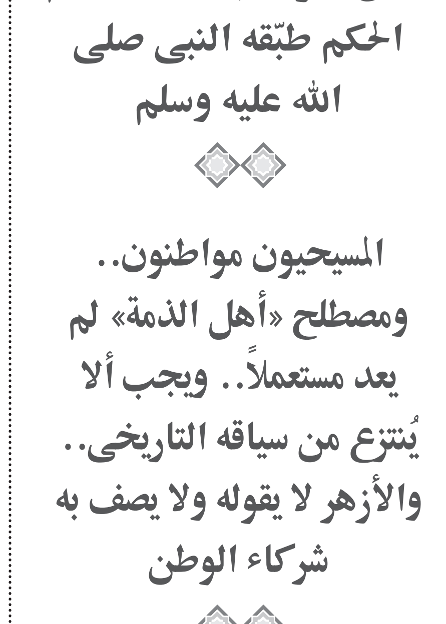
وأكد فضيلة الإمام الأكبر أنَّه ليس هناك من شك فى أن المواطنة هى الضامن الأكبر لتحقيق المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين، لافتاً إلى أنَّ الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين عَقَدا معاً مؤتمراً فى فبراير الماضى عن «الحُرية والمواطنة.. التنوع والتكامل» وأعلن فيه لأول مرة فى تاريخنا الحديث أن نظام المواطنة هو نظام إسلامى خالص، طبّقه النبى، صلى الله عليه وسلم، فى أول دولة إسلامية وهى دولة المدينة المنورة.. ونظراً لأن المواطنة وتساوى الحقوق والواجبات قائمة بالفعل فى المجتمعات الغربية كان التحدى الأكثر حضوراً هناك هو «التصدى» لظاهرة الإسلاموفوبيا، وهى ظاهرة شديدة الخطر إذا ما تُركت تتدحرج مثل كُرة الثلج ولم تواجَهْ ببيان حقيقة الأديان وفلسفاتها ومقاصدها فى إسعاد الإنسان والارتقاء به فى مدارج الكمال الروحى والعقلى والخُلُقى، محذراً من أن تتطور ظاهرة «الإسلاموفوبيا» اليوم إلى ظاهرة «الدينوفوبيا» فى الغد القريب.

وشدَّد على أنَّ مشكلة الأديان السماوية اليوم لا يُمكن أن تُحَلَّ بالانشغال بالصراع فيما بينها، وإنما الخطوة الأولى للحل هى إزالة ما بينها من توترات، ومن مواريث تاريخية لا يصح أن نصطحب آثارها السلبية، أو نستدعيها فى الوقت الذى نواجه فيه نُذُر معركة طويلة مع أعداء الأديان.. وأمام وحش يُعدُّ نفسَه جيداً لالتهام الجميع، ومن أجل هذه الغاية التى نضعها نصب أعيننا، وأعنى بها: التعارف والتفاهم بين المؤسسات الدينية، سعى الأزهر بنفسه للقاء قادة المؤسسات الدينية الكبرى فى أوروبا فى الفاتيكان ولندن وجنيف وفلورنسا وباريس وبرلين، وأوفد قوافل السلام التى طافت كثيراً من عواصم العالم فى آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا.

وطالب فضيلته بالحذر من أكاذيب الإعلام التى تربط الإرهاب بالإسلام، وتتهم المسلمين باضطهاد مواطنيهم من إخوتهم المسيحيين، وأن الإسلام -أو الأزهر فى أحدث مسرحياتهم المفضوحة- وراء التفجيرين الإرهابيين الأخيرين، فمثل هذه الأكاذيب لم تعد تنطلى على عاقل يقرأ الأحداث وما وراءها قراءة صحيحة، إذ إنَّ الحقيقة التى يثبتها الواقع ثبوت أرقام الحساب هى أنَّ الإرهاب يقتل المسلمين قبل المسيحيين، وستعلمون بعد ذلك أن الإرهاب لا دين له ولا وطن، وأنه لن يبالى فى تعطشه للدماء أدم مسلم هذا الذى يسفكه أم دم مسيحى؟ فالغاية عنده ضرب استقرار الأوطان، ولتأت الوسيلة من مسجد أو كنيسة أو سوق أو أى تجمع للبسطاء الآمنين.

سمر أحمد







مصطلح الأقليات لا يعبر عن روح الإسلام

قال الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، إن مصطلح الأقليات لا يعبر عن روح الإسلام ولا عن فلسفة الإسلام، ومصطلح المواطنة هو التعبير الأنسب والعاصم الأكبر والوحيد لاستقرار المجتمعات.

وبرر «الطيب» فى حديثه الأسبوعى الذى أذيع على الفضائية المصرية فى عام ٢٠١٩، ذلك بأن المواطنة معناها المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً، بخلاف مصطلح الأقليات الذى يحمل انطباعات كلها سلبية تبعث على الشعور بالإقصاء وتضع حواجز نفسية تتداعى وتتراكم فى نفس المواطن الذى يطلق عليه أنه مواطن من الأقليات، وقد قامت دولة الإسلام فى المدينة المنورة، وكان يترأسها النبى، صلى الله عليه وسلم، على مبدأ المواطنة، وكان فيها يهود ومشركون بجانب أكثرية مسلمة.

وأضاف أن النبى، صلى الله عليه وسلم، حين ذهب إلى المدينة وتكونت الدولة، وضع دستور المدينة أو وثيقة المدينة وهو أول دستور نفاخر به العالم كله بل والتاريخ، ونص فيه على أن سكان المدينة أمة واحدة، كما جاء فيه: «وَإنّ يَهُودَ بَنِى عَوْف أُمّة مَعَ الْمُؤْمنينَ للْيَهُود دينُهُمْ وَللْمُسْلمَيْن دينُهُمْ..» وهذه مواطنة كاملة فى الحقوق والواجبات تقوم على أساس الأرض وعلى أساس الدولة والبقعة التى يعيش عليها الناس سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

وأكد الإمام الأكبر أننا لسنا مسئولين عن كلام أى شخص يكون أزهريّاً أو يلبس زى الأزهر خارج دائرة مجمع البحوث الإسلامية وهيئة كبار العلماء، إذ لا يصح أن يكون الأزهر سلعة تعرض كى تجذب مشاهدين أو إعلانات، وإذا كان يحدث هذا فهو شىء محزن ومؤلم، ويدل على أنه لا يوجد هناك أى انضباط لا على مستوى الكلمة ولا على مستوى المسئولية عن هموم هذا الوطن، مشدداً على أن مصطلح أهل الذمة لم يعد مستعملاً، وأن الأزهر لا يقوله ولا يصف به شركاء الوطن بحال من الأحوال.

وتابع: إن مصطلح أهل الذمة الآن مصطلح غير مستساغ مع أنه كان فى ذلك الوقت مفخرة للدولة الإسلامية؛ لأنها أول حضارة تحفظ حقوق غير المسلمين وتؤكد المساواة التامة بين المواطنين من خلال الصيغة التعاقدية بين غير المسلمين وبين الدولة الإسلامية، موضحاً أنه يجب ألا يُنتزع هذا المصطلح من محيطه التاريخى ويُحاكم بانطباعات الناس.

ونوه بأنه لذلك فإن الكارهين للتراث بسبب أو بآخر الذين يأتون بفتوى قيلت فى وقت عصيب ليقولوا هذا هو الإسلام وهذا هو فقه الإسلام وهذا هو التراث الإسلامى، والمتشددين الذين يستوردون حكماً كان يواجه التتار أو الصليبيين فى بلاد الإسلام ليطبقه الآن على غير المسلمين، كلاهما كاذب؛ لأن الإسلام غير ذلك تماماً، بدليل أن الفترة التى ساد فيها مصطلح أهل الذمة، قال عنها الغربيون: إن غير المسلمين نعموا بحقوق وبمساواة لم ينعموا بها مع إخوتهم فى دينهم فى الحضارات الغربية التى كانت تفرق بين أهل البلد وبين الغريب عنها، وبين مَن يَدين بدين الدولة وبين مَن يَدين بغيره، بل إما أن يدخل فى دين الدولة وإما أن يهاجر وإما أن يقتل.

وأشار إلى أن الحضارة الإسلامية تعرضت لحروب صليبية وتتارية ولقهر وظلم وقتل وسفك دماء وتشريد، وأن المسلمين عاشوا فترات استعمارية قاسية جدّاً، وشىء طبيعى أن تصدر فى مثل هذه الفترات فتاوى تتعلق بالغير من الأمم التى هجمت على المسلمين وأذاقتهم الويل والعذاب صنوفاً وألواناً، وأن تتلون بلون الفترة التى يعيشها المسلمون ضد الغزاة أو المستعمرين، مؤكداً أن فتاوى هذه الفترات كانت فى فترة المدّ الصليبى والمد التتارى على الأمة الإسلامية.

وأوضح أنه حينما تفتت الدول الإسلامية ولم تعد هناك خلافة إسلامية تُلزم الشعب بتطبيق فلسفة الإسلام، لم يعد هناك وجود لمصطلح أهل ذمة؛ لوجود أنظمة حديثة تماماً، وليس هذا المصطلح كما يشاع علامة اضطهاد أبداً؛ لأنه كان فى زمنه يضمن جميع الحقوق لغير المسلم ويرفع عنه حق الدفاع عن الدولة وهذا ليس إقصاء لهم بقدر ما هو احترام لدينهم ولعقيدتهم.

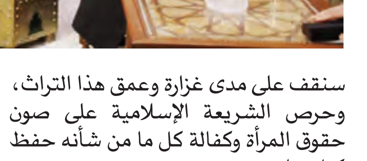
وألمح إلى أن الجزية فُرضت على غير المسلم كما فرضت الزكاة على المسلم بل كانت الجزية أقل تكلفة من أنصبة الزكاة بل غير المسلم كان يستفيد من الجزية بأكثر مما يستفيد به المسلم من الزكاة، والجزية تعفى غير المسلم من الدفاع عن الدولة لكن الزكاة لم تُعْف المسلم من الدفاع عن الدولة بما فيها من غير المسلمين بروحه وبدمه.

ونبه على أنه لا محل ولا مجال أن يطلق على المسيحيين أنهم أهل ذمة بل هم مواطنون، ولا مجال لأن يكون هناك كلام فيما يسمى بالجزية أو فيما يسمى بهذه المصطلحات التى كان لها سياق تاريخى معين انتهى الآن، وتبدل نظام الدولة وتبدلت فلسفات الحكم، منوهاً إلى أن الإسلام الآن يتبنى مفهوم المواطنة الذى تبناه النبى، صلى الله عليه وسلم، حينما كان رئيساً لأول دولة إسلامية ظهرت فى التاريخ.

ولفت فى ختام حديثه إلى أن المواطنة لا تتوقف عند اختلاف دين أو اختلاف مذهب، فالكل متساوون فى الحقوق والواجبات، والجميع سواسية أمام القانون فى الدولة، وعلى الجميع أن يدافعوا عن هذا الوطن ويتحملوا المسئولية الكاملة.

خلال استقبال وزير الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودى

الإمام الأكبر يدعو إلى إحياء فتوى «حق الكدّ والسعاية» لحفظ حقوق المرأة العاملة



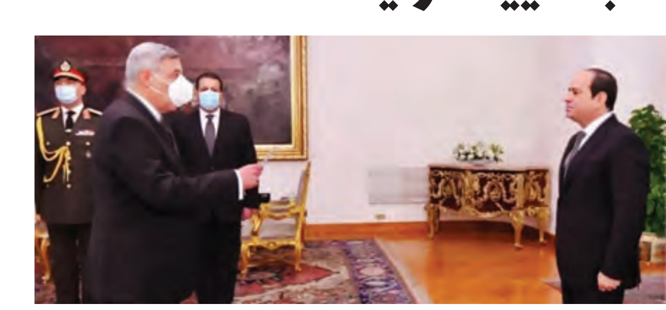
استقبل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، الشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز آل شيخ، وزير الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودى، لبحث التعاون المشترك بين الطرفين. وأكد فضيلة الإمام الأكبر تقديره للمملكة العربية السعودية ولخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وتقديره لما يقوم به الملك سلمان من جهود فى خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، داعياً المولى عز وجل أن يديم عليه نعمتى الصحة والعافية.

وتناول اللقاء الحديث عن حقوق المرأة فى الإسلام، وأكد فضيلة الإمام الأكبر ضرورة إحياء فتوى «حق الكد والسعاية» من تراثنا الإسلامى؛ لحفظ حقوق المرأة العاملة التى بذلت جهداً فى تنمية ثروة زوجها، خاصة فى ظل المستجدات العصرية التى أوجبت على المرأة النزول إلى سوق العمل ومشاركة زوجها أعباء الحياة، موضحاً أن التراث الإسلامى غنى بمعالجات لقضايا شتى، إذا تأملناها سنقف على مدى غزارة وعمق هذا التراث، وحرص الشريعة الإسلامية على صون حقوق المرأة وكفالة كل ما من شأنه حفظ كرامتها.

وشدد فضيلة الإمام الأكبر على أن الحياة الزوجية لا تبنى على الحقوق والواجبات ولكن على الود والمحبة والمواقف التى يساند الزوج فيها زوجته وتكون الزوجة فيها سنداً لزوجها، لبناء أسرة صالحة وقادرة على البناء والإسهام فى رقى وتقدم مجتمعها، وتربية أجيال قادرة على البذل والعطاء.

من جانبه، أعرب الشيخ عبد العزيز آل شيخ عن تقديره لفضيلة الإمام الأكبر ولكل علماء الأزهر الشريف، وعمق العلاقات بين الأزهر والمملكة والتنسيق الدائم والمستمر فيما يخص التناقش فى أمور النوازل والمستجدات الفقهية، وذلك لما للأزهر وإمامه الأكبر من مكانة كبيرة على مستوى العالم الإسلامى.

شيخ الأزهر يهنئ المستشار بولس فهمى بتعيينه رئيساً للمحكمة الدستورية العليا



تقدم فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، بخالص التهنئة للمستشار بولس فهمى؛ بمناسبة تعيينه رئيساً للمحكمة الدستورية العليا، متمنياً له دوام التوفيق والسداد فى حماية الدستور وتحقيق العدالة وسيادة القانون.

وكيل الأزهر خلال لقاء رئيس الجمعية الثقافية بمقدونيا:

نبذل جهوداً كبيرة لنشر قيم التسامح والحوار وقبول الآخر داخلياً وخارجياً





استقبل فضيلة الدكتور محمد الضوينى، وكيل الأزهر، الشيخ نصرت رمضان، رئيس الجمعية الثقافية فى مقدونيا، لبحث سبل التعاون المشترك فى المجالات الدعوية والعلمية. وقال الدكتور الضوينى إن الأزهر الشريف يبذل جهوداً كبيرة لنشر قيم التسامح والحوار وقبول الآخر داخلياً وخارجياً، وهو ما ظهر من خلال جولات فضيلة الإمام الأكبر حول العالم ولقاءاته مع كبار القادة الدينيين، الأمر الذى كان له عظيم الأثر فى تعزيز مكانة الأزهر عالمياً.

من جانبه، أعرب الشيخ رمضان عن تقديره للأزهر ولفضيلة الإمام الأكبر، ودوره الرائد فى تعزيز الحوار وقبول الآخر والتعريف بوسطية الإسلام وسماحته عالمياً، مشدداً على اهتمام بلاده بتعزيز سبل التعاون مع الأزهر.

أكاديمية الأزهر تنظم ملتقى «التميز الدعوى الأول»

تنظم أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ وباحثى الفتوى ملتقى التميز الدعوى الأول لاستعراض المشاركات المتميزة لوعاظ وواعظات الأزهر وأئمة وزارة الأوقاف خلال فعاليات البرنامج التدريبى بالأكاديمية، وذلك يوم السبت المقبل بشكل افتراضى، فى إطار توجيهات فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وبمشاركة قيادات الأزهر والأوقاف.

وقال الدكتور حسن الصغير، رئيس الأكاديمية، إنَّ الملتقى يأتى فى إطار النشاط النوعى للأكاديمية، حيث يستهدف المساهمة فى تفعيل مبادرة رئاسة الجمهورية فى تجديد الخطاب الدينى وتفكيك الفكر المتطرف، وتوحيد الرؤى بين المؤسسات الدينية ذات الفكر المشترك فى مواجهة الأفكار المتطرفة، وذلك من خلال العمل المشترك بين وعاظ وواعظات الأزهر الشريف وأئمة وزارة الأوقاف، والوقوف على مدى تأثير برامج التأهيل والتدريب الدعوية والإفتاء المعتمدة بالأزهر الشريف فى تنمية قدرات الوعاظ والأئمة والمفتيين، إضافة إلى السعى لاكتشاف الكوادر ذات المهارات المعرفية والمهارية. وأضاف رئيس أكاديمية الأزهر أنَّ الملتقى يشتمل على ثلاثة محاور، تتمثل فى (تجديد الخطاب الدينى، تفكيك الفكر المتطرف، ضوابط الفتوى والإفتاء)، بمشاركة الكثير من وعاظ وواعظات الأزهر الشريف وأئمة وزارة الأوقاف فى اللقاءات العلمية للملتقى، متمثلة فى بحوث علمية، ومقاطع دعوية وتوعوية متنوعة، باللغة العربية، أو باللغة الأجنبية، أو بلغة الإشارة، وعروض تقديمية PPT عادية، أو بالصوت والصورة، ومقترحات عامة حول تجديد وتنمية الفكر الدعوى والخطاب الدينى والتدريب الأكاديمى، حيث تم تحكيم تلك المشاركات العلمية من قبَل نخبة من القيادات الدينية والأساتذة المتخصصين؛ بهدف استكشاف الكوادر ذات المهارات المعرفية والمهارية والدعوية من بين الوعاظ والواعظات والأئمة.



وزراء أوقاف الدول الإسلامية ومُفتوها يؤكدون تقديرهم جهود شيخ الأزهر فى نشر صحيح الدين الإسلامى

استقبل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، يرافقه وفد رفيع المستوى من وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية والمفتين فى عدد من الدول الإسلامية، ممثلين فى الشيخ نور الحق قادرى، وزير الشئون الدينية الباكستانى، والشيخ الحاج موسى درامى، وزير الشئون الدينية الجامبى، والدكتور محمود الهباش، قاضى قضاة فلسطين، مستشار الرئيس الفلسطينى للشئون الإسلامية، والشيخ حاتم محمد حلمى، وزير الأوقاف الفلسطينى، والشيخ شعبان رمضان موباجى، مفتى أوغندا، والدكتور لقمان عبد الله، مفتى ماليزيا، وذلك على هامش انعقاد مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الـ٣٢ بعنوان «عقد المواطنة وأثره على السلم المجتمعى والعالمى».

ورحب فضيلة الإمام الأكبر بالسادة الوزراء والمفتين فى رحاب الأزهر الشريف وفى بلدهم الثانى مصر، راجياً لمؤتمرهم النجاح والتوفيق وأن يخرج بتوصيات عملية تساعد فى نشر واستيعاب مفهوم المواطنة بغض النظر عن العقيدة أو اللون أو الجنس، مشيراً إلى أهمية التنسيق المشترك والدائم بين المؤسسات الدينية فى العالم، ولا سيما فى القضايا الملحة والمستجدة.

وتناول اللقاء دور أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب وتأهيل الأئمة والوعاظ، وضرورة الاستمرار فى تصميم البرامج التدريبية بما يناسب حاجة كل مجتمع والتحديات التى تواجهه، ودور المعاهد الأزهرية المنتشرة فى الدول الإسلامية فى نشر صحيح الدين الإسلامى، وسبل تعزيز التعاون العلمى والثقافى والمعوقات التى تواجه استقبال الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر والتناقش بشأن إيجاد حلول فورية لها.

من جهته، أعرب أعضاء الوفد عن سعادتهم بلقاء شيخ الأزهر، وتقديرهم جهود فضيلته فى نشر صحيح الدين الإسلامى، ومجابهة الصور السلبية التى يحاول البعض ترويجها عن هذا الدين الحنيف، مؤكدين التزامهم بالمنهج الأزهرى ووسطيته، موجهين الشكر للأزهر على إرساله المبتعثين من المعلمين والأئمة والدعاة لتعليم أبناء المسلمين فى كل بقاع الدنيا.

بهدف صقل المهارات القيادية ودعم الأفكار الإبداعية

٢٥٠ طالباً يشاركون فى الملتقى الأول لإعداد الكوادر الطلابية بجامعة الأزهر

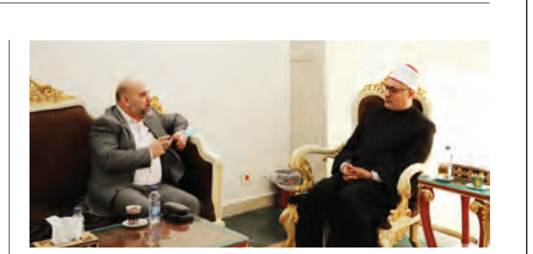
نظمت الإدارة العامة لرعاية الطلاب برعاية الدكتور محمد المحرصاوى، رئيس جامعة الأزهر، الملتقى الأول لإعداد الكوادر الطلابية بجامعة الأزهر بالقاهرة والأقاليم، الذى أقيم بالإسكندرية بعنوان: «طلاب من أجل مصر»، ضمن الأنشطة الطلابية التى تستهدف النهوض بالمستوى التثقيفى للطلاب وتأهيلهم للقيادة.

وقال الدكتور محمد الشربينى، نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، إن الملتقى يهدف إلى تأهيل وصقل المهارات القيادية لدى الطلاب والطالبات فى مختلف كليات الجامعة بالقاهرة والأقاليم، فى ضوء توجه الدولة نحو بناء كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على القيادة ودعم الأفكار الإبداعية والابتكارية، مشيراً إلى أنه شارك فيه ٢٥٠ طالباً وطالبة من طلاب وطالبات جامعة الأزهر بالقاهرة والأقاليم، إيماناً بأن طلاب اليوم هم رجال الغد وقادة المستقبل.

وأضاف الدكتور سامح شراقى، منسق الأنشطة الطلابية، أن قيادات الجامعة حرصوا على إثراء الملتقى بورش العمل والزيارات الميدانية والنقاشات الودية مع الطلاب لتبادل الآراء حول تطوير الجامعة وإعداد كوادر طلابية تسهم فى النهوض بها، وأن رئيس الجامعة حرص على اصطحاب وفد من طلاب من أجل مصر فى زيارته لمكتبة الإسكندرية، مؤكداً أن هناك تعاوناً مثمراً وبناءً بين جامعة الأزهر والمكتبة، من خلال مشروع ذاكرة الأزهر، معلناً استعداده للتعاون المستقبلى فى المجالات.



محمد الصباغ
حسام شاكر



أمين «البحوث الإسلامية» ورئيس الهيئة الأوروبية للمراكز الإسلامية بحثا الاستفادة من دعاة الأزهر فى مواجهة الفكر المتطرف

استقبل الدكتور نظير عياد، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، الدكتور مهاجرى زيان سيفان، رئيس الهيئة الأوروبية للمراكز الإسلامية؛ وذلك لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين فى مجال مكافحة التطرف والإرهاب، وتدريب الأئمة والدعاة.

واستعرض الأمين العام، خلال اللقاء، جهود مصر والأزهر الشريف بجميع قطاعاته بقيادة فضيلة الإمام الأكبر د.أحمد الطيب، شيخ الأزهر، فى نشر الوسطية والتسامح.

من جانبه، عبّر الدكتور مهاجرى زيان عن تقديره لجهود الأزهر الشريف وإمامه الأكبر.

قيادات جامعة الأزهر فى زيارة لجامعة النيل

د. المحرصاوى: جامعة الأزهر من أولى الجامعات التى اهتمت بخلق بيئة محفِّزة على الابتكار والإبداع



فى إطار حرص مؤسسة الأزهر الشريف، جامعاً وجامعةً، برئاسة فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، على الانفتاح والتعاون مع جميع الجامعات والمؤسسات التعليمية المتميِّزة؛ قام الدكتور محمد المحرصاوى، رئيس الجامعة، والدكتور محمود صديق، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، والدكتور محمد الشربينى، نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، والدكتور محمد فكرى خضر، نائب رئيس الجامعة لفرع البنات، والدكتور محمد جلال، عميد كلية الهندسة بقنا، مستشار رئيس الجامعة للابتكار وريادة الأعمال والحاضنات التكنولوجية؛ بزيارة إلى جامعة النيل؛ تلبيةً للدعوة التى وجَّهها الدكتور وائل عقل، رئيس جامعة النيل. والتقى وفد جامعة الأزهر رئيس جامعة النيل، ونواب رئيس الجامعة؛ الدكتور علاء إدريس، نائب رئيس الجامعة للابتكار والتخطيط الاستراتيجى، والدكتور أحمد رضوان، نائب رئيس الجامعة للبحث العلمى، والدكتور عصام رشدى، نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع، والدكتور طارق خليل، رئيس جامعة النيل السابق، عميد كلية ادارة التكنولوجيا، والدكتور أحمد حسن، عميد كلية علوم الكمبيوتر، والدكتورة هبة لبيب، رئيس قطاع الابتكار وريادة الأعمال، مدير مبادرة رواد النيل.

ورحَّب قيادات جامعة النيل بوفد قيادات جامعة الأزهر، مؤكدين أن مؤسسة الأزهر الشريف، جامعاً وجامعةً، منارة علمية. وأوضح الدكتور عقل أن هناك تعاوناً مثمراً وبنَّاءً بين جامعة الأزهر وجامعة النيل، وهذا التعاون ممتدٌ لسنوات؛ من خلال التعاون بين مكتب التيكو بجامعة الأزهر ومكتب التيكو بجامعة النيل، وأيضاً من خلال حاضنة الأعمال التكنولوجية رواق، وهى أول حاضنة يتم إنشاؤها بجامعة الأزهر بكلية الهندسة بقنا ومبادرة رواد النيل. وَاستعرض رئيس جامعة النيل البرامج الدراسية المختلفة التى تُوفِّرها جامعة النيل على مستوى مرحلة البكالوريوس أو برامج الدراسات العليا الماجيستير والدكتوراه فى تخصصات علمية متميِّزة بالشراكة مع كبرى الجامعات العالمية والدور الذى تُقدِّمه فى قطاع الابتكار وريادة الأعمال والحاضنات التكنولوجية، والذى يُعدُّ أحد الأعمدة الرئيسة فى الجامعة.

من جانبه قام الدكتور المحرصاوى بتوجيه الشكر إلى جامعة النيل على هذه الدعوة الكريمة، موضِّحاً أن جامعة الأزهر إلى جانب دورها التنويرى الرائد محلياً وإقليمياً ودولياً فى نشر العلوم الشرعية والدينية، فإنها تُعدُّ أيضاً من أولى الجامعات التى اهتمت بدعم وخلق بيئة مشجِّعة ومحفِّزة على الابتكار والإبداع ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ بهدف إعداد وتخريج طلاب بفكر رواد الأعمال مؤهلين لسوق العمل فى شتى المجالات والتخصصات.

كما عرض عميد كلية الهندسة بقنا ما قامت به جامعة الازهر مؤخَّراً من إنشاء نادى ريادة الأعمال وهو أول نادٍ يتم إنشاؤه بالجامعات المصرية؛ لنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والمسابقات والفعاليات المختلفة.

حامد سعد



فريق طبى بمستشفى دمياط ينجح فى إجراء جراحة نادرة لتوأم غير مكتمل

تمكَّن فريق طبى بمستشفى جامعة الأزهر بدمياط الجديدة مكونٌ من أطباء بأقسام جراحة الأطفال، وجراحة التجميل والتخدير، وقسم الأطفال من فصل توأم غير مكتمل النمو مُلتصق بمنطقة أعلى البطن لطفل حى يعانى من عدم وجود جدار البطن الأمامى بالكامل، وتمَّت العملية بمتابعة قيادات الجامعة، الدكتور محمد المحرصاوى، رئيس الجامعة، والدكتور محمود صديق، نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، المشرف العام على قطاع المستشفيات الجامعية، والدكتور محمد أبو زيد الأمير، نائب رئيس الجامعة لشئون الوجه البحرى بطنطا.

حامد سعد

«المعاهد الأزهرية» يكثف برامجه التدريبية لتنمية مهارات المعلمين

أجرى قطاع المعاهد الأزهرية لقاءات دورة صقل مهارات معلمى التربية الرياضية بالإدارات التعليمية على مستوى الجمهورية على مدار اليومين الماضيين، لتنمية مهارات موجهى ومعلمى التربية الرياضية فى إطار التحول الرقمى، بما يتناسب مع تدريس حصة التربية الرياضية، وتطبيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ وحساب دعم الأنشطة الرياضية، حيث تتناول اللقاءات المسابقات الرياضية وتنفيذها سواء على مستوى المعهد أو الإدارة التعليمية، كما تتضمن محاضرة عن الإسعافات الأولية والإصابات وتحضير درس التربية الرياضية. وتقام هذه اللقاءات تحت رعاية الدكتور سلامة داود، رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، وإشراف أحمد فؤاد معبد، رئيس الإدارة المركزية لرعاية الطلاب والطالبات، ومتابعة إبراهيم صديق، المدير العام، وتنفيذ إدارة التخطيط والتوجيه والمتابعة بقيادة أيمن محمد نصر، مدير الإدارة.

فى السياق ذاته، أقام القطاع أيضاً الدورة الثانية من برنامج تناقل أثر التدريب، والتى تقام خلال هذا الأسبوع لموجهى العلوم الشرعية، وتستمر فعالياتها حتى صباح غد الخميس الموافق ١٧ فبراير، وقد حضر بدء فعاليات البرنامج التدريبى فى اليوم الأول الشيخ على خليل، رئيس قطاع المعاهد الأزهرية الأسبق، والشيخ أيمن عبدالغنى، رئيس الإدارة المركزية لشئون التعليم، والشيخ عوض الله عبدالعال، رئيس الإدارة المركزية لشئون المناطق والخدمات.



وقد تضمن البرنامج التدريبى اليوم جلستين؛ الأولى: مناقشة وتحليل كتاب الوجيز فى الميراث للصف الثالث الثانوى، يقوم بالتدريب فيها الشيخ على خليل، رئيس قطاع المعاهد الأزهرية الأسبق، والثانية: مواصفات الورقة الامتحانية، وخطوات إعداد جدول مواصفات الاختبار، ويقوم بالتدريب فيها الدكتور شريف سميح، عضو المكتب الفنى، مسئول التدريب التربوى بقطاع المعاهد الأزهرية.

وكانت رئاسة القطاع قد أقامت أول دورة تدريبية لبرنامج «تناقل أثر التدريب»، الأسبوع الماضى، لموجهى العلوم العربية على مستوى المناطق الأزهرية، وقد اختتمت الدورة فعالياتها الخميس الماضى، وقد قام الدكتور سلامة داود، رئيس القطاع، فى ختام الفعاليات، بتسليم المتدربين شهادات بحضور البرنامج.



حسن مصطفى



صوت الأزهر

جريدة يومية تصدر أسبوعيا مؤقتا عن مشيخة الأزهر

أسسها الإمام الراحل
أ.د. محمد سيد طنطاوى

صدر العدد الأول فى ١٩٩٩/١٠/١

رئيس التحرير التنفيذى
وليد عبد الرحمن

الإخراج الصحفى
شيماء النمر
خلود الليثى

مدير الإنتاج
صابر فهمى

مقر الجريدة
قطاع المعاهد الأزهرية
شارع يوسف عباس
مدينة نصر

واتس: ٠١٠١٨١٩٤٩٨٥

موقع الجريدة على الإنترنت
WWW.AZHAR.EG

البريد الإلكترونى
SAWTALAZHAR@GMAIL.COM

الاشتراكات والإعلانات
ت: ٢٣٨٦٨٢٣٠

الماكيت الأساسى لـ
عاليا عبد الرؤوف



«بيانٌ للناس».. دليلك إلى فهم الاجتهاد الأزهرى فى فقه النساء

الأزهر والتجديد فى قضايا المرأة

هكذا تحدَّث الإمام الطيب

نماذج لـ١٤ قضية تخص المرأة حسمها الإمام الأكبر خلال السنوات الأخيرة

العنف ضد المرأة:

حرامٌ شرعاً

التحرُّش الجنسى:

جريمة محرَّمة شرعاً ولا يجوز تبريرها

العادات والتقاليد:

ظلمت المرأة باسم الدين

تعدُّد الزوجات:

الأصل الزوجة الواحدة

ختان الإناث:

بلا مشروعية أو سند

الإجبار على الزواج:

مرفوضٌ شرعاً وديناً وقانوناً

ضرب الزوجات:

محظورٌ بحسب الأصل

بيت الطاعة:

لا وجود له فى الإسلام

الوظائف العليا:

كلها جائزة بما فيها الرئاسة والفتوى والقضاء

الطلاق التعسُّفى:

حرام

السفر دون محرم:

جائز فى زماننا برفقة مأمونة

ثروة الزوج:

للزوجة التى أسهمت فيها نصيب غير ميراثها

زواج القاصرات:

ضررٌ لا يُقرّه الشّرع ويمنعه القانون

الحرمان من الميراث:

عدوانٌ على حدود الله

«المشروع التأسيسى» لهيئة كبار العلماء الصادر فى ٢٠١٣: وضع المرأة يتأسَّس فى الإسلام على المساواة مع الرجل فى مكانتها الإنسانية وعضويتها فى الأمة والمجتمع

«صوت الأزهر» تدعو إلى حوار إيجابى بين «المعنيين والمتخصصين» ينطلق من آخر ما انتهى إليه الاجتهاد الأزهرى.. ويتبناه إعلامٌ جاد «لا يجنح نحو الإثارة ويحترم الحقيقة وينبذ الصراع»

«بيان للناس»

دليلك إلى فهم الاجتهاد الأزهرى فى فقه النساء

لا يتخلَّف الأزهر الشريف عن مسئوليته التاريخية فى تجديد الفهم الدينى، واستعادة ما تم اختطافه من مفاهيم على أيدى المتطرفين، وما يُحاول متطرفون على الضفة الأخرى قطعه واستئصاله من العقل المسلم، ويتحرَّك فى هذا المجال وفق عقيدةٍ ثابتةٍ ورشيدةٍ ووسطية تسعى دائماً للتوفيق بين النصِّ والعقل، وبين تراثٍ مقدَّرٍ لكنه غير مقدَّسٍ يُؤخذ منه ما يصلح، وبين مقتضيات العصر.

طوال مسيرته الممتدَّة لأكثر من ألف عامٍ، يضطلع الأزهر بدوره فى عملية تغيير العقول ومصادمة تطرُّف المتشدِّدين وتطرُّف المُبدِّدين على السواء، وهو دورٌ تسارعت وتيرته مع تسارع وتيرة التاريخ، الذى أراد أن يلهث الناس خلفه، اعتباراً من أول العقد السابق، فكان الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب فى قلب هذه التحولات صامداً لا يُدافع فقط عن الأزهر الشريف ومكانته ودوره الذى تعرَّض لهجمةٍ شرسةٍ تسعى لانتزاعه من جذوره وتغيير دفته ومنهجه من التنوُّع والتعدُّد إلى الأحادية والجمود، وإنما للدفاع عن الدولة والوطن وعن هوية المصريين ودينهم السمح، وعن الآخر وحقه فى الاعتقاد والتعبُّد، فكانت وثائقه بكل معايير التجديد تعزيزاً لفهم إسلامى مستنير لقضايا الدولة والمواطنة والآخر والمرأة والإبداع والحرية، تواصلت مع حركة دؤوب؛ لدعم السلام والتعايش ومواجهة التطرُّف، وفضح اختطاف مفاهيم الجهاد والقتال والتكفير.

بقى الأزهر- وما زال – تلك المؤسسة المهمة والفريدة التى تحتضن الفكر الإسلامى كله فقهاً ولغةً بثلةٍ عريضةٍ من أصحاب الاختصاص المُؤهلين فى مصر والعالم الإسلامى والمنفتحين باحترامٍ على غيرهم من المختصين المؤهلين فى مشارق الأرض ومغاربها؛ ليستفيد منهم الإمام الطيب فى تحويل دعوات التجديد إلى عملٍ مؤسَّسىٍّ لا ينفرد فيه أحدٌ برأىٍّ ولو كان الإمام، ولا تتصدَّى له مؤسسة بمفردها ولو كانت مؤسسة الأزهر، وإنما تجمعٌ كبيرٌ من المؤهلين فى مصر والعالم، مؤسسات وعلماء وباحثين، يُرسِّخون لما عبّر عنه الإمام الأكبر فى أكثر من مناسبةٍ بأن الاجتهاد -كفريضة وضرورة للمسلمين- لم يعد مناسباً التصدِّى له إلا فى إطارٍ جماعىٍّ لا يحجر على رأىٍّ ويحتفى بتعدُّد الرؤى، ويتبنَّى الحوار فى إطارٍ علمىٍّ بين المتخصصين من جميع الاجتهادات، مستفيداً من دعمٍ مجتمعى غير محدودٍ وإرادةٍ وطنية فى تعزيز دور الأزهر ومرجعيته.

واليوم تستعرض جريدة «صوت الأزهر» غيضاً من هذا الفيض؛ عبر استعراضٍ واضحٍ لما تم إنجازه فى قضايا المرأة، إضافةً إلى التذكير بكثيرٍ مما تم إنجازه فى قضية المواطنة المهمة والحاكمة فى ملف تجديد الخطاب الدينى.

بين يديك الآن ملفٌ تذكارىٌّ؛ كدليلٍ إرشادىٍّ لفَهم «الاجتهاد الأزهرى» فى فقه النساء.. عبر قضايا حسمها الإمام الأكبر فى تجديد قضايا المرأة بقولٍ فصل يُترجم خلاصة الاجتهاد الأزهرى، امسكها بيديك واقرأها بعقلك وقلبك واعتمد عليها كـ «برشامة» فهم بلغة الامتحانات تُسعفك عند مواجهة أى سؤالٍ حائرٍ عن موقف الأزهر الشريف الصحيح من هذه القضايا.

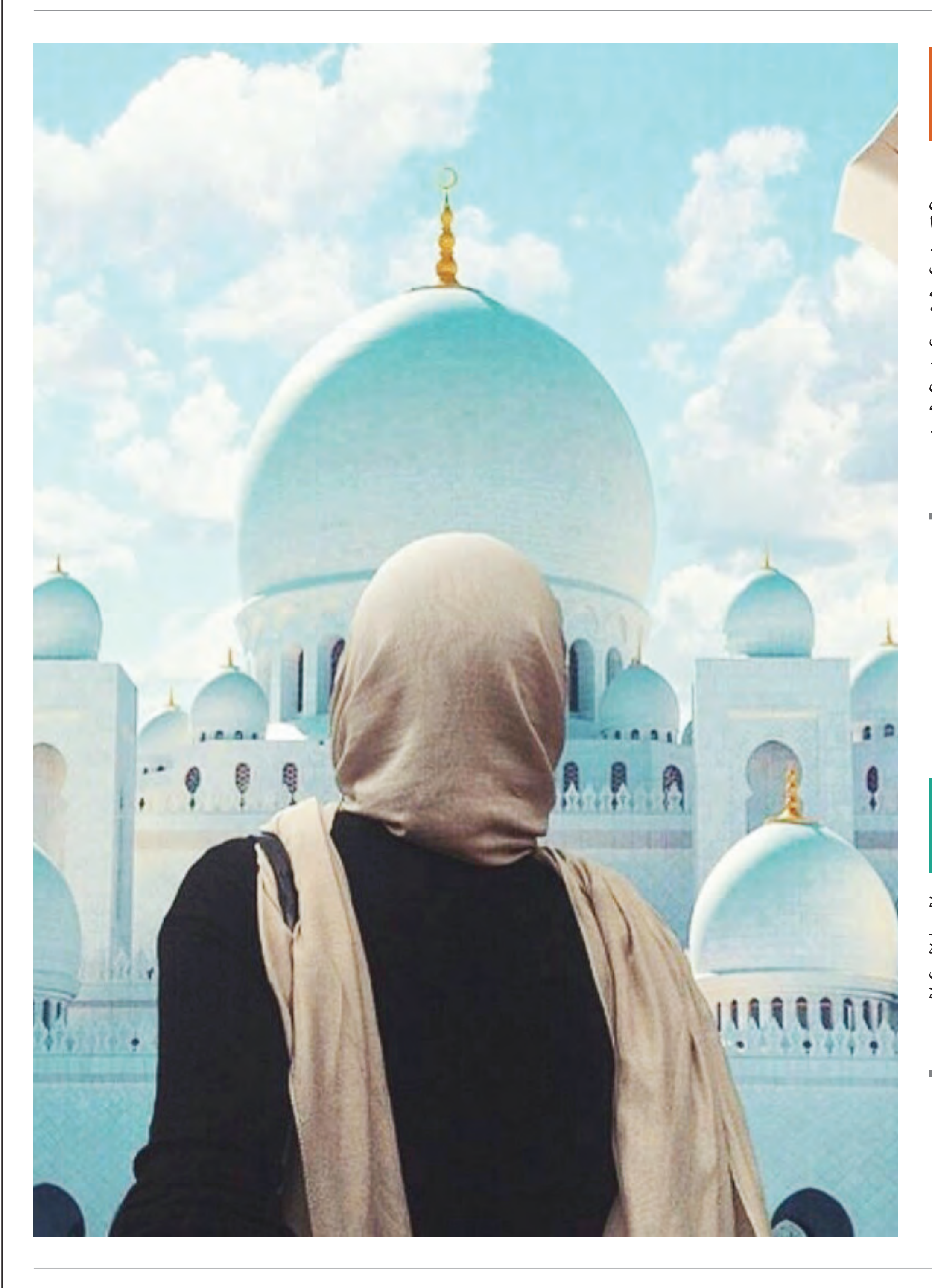
اعتمدت الجريدة فى ملفها على رؤية الإمام الأكبر د.أحمد الطيب، شيخ الأزهر، فى هذه المسائل؛ ومنها رفض وجود بيت الطاعة، وتحريم العنف ضد المرأة، ورفض إجبار المرأة على الزواج ممَّن لا ترغب، ورفض إعضالها بمنعها من الزواج من كفءٍ تُريده، وحظر ضرب الزوجات بالقانون، وجواز تولى المرأة الوظائف العليا جميعها متى امتلكت الكفاءة وشروط الوظيفة؛ ومنها الرئاسة والفتوى والقضاء. ويعرض الملف لمبادئ المشروع التأسيسى لهيئة كبار العلماء حول حقوق المرأة، والصادر بيانه عام ٢٠١٢، والمرتكز على تأكيد المساواة الكاملة مع الرجل، ويتضمَّن تأكيداً لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكل ذلك ليس بمواقف مستجدة أو طارئة، لكنها تراكمٌ رشيد لفهم أزهرى يتطوَّر فى هدوءٍ، لكن البعض لم يلتفت وربما لم يرد الالتفات لهذا الإنجاز ربما لغرضٍ فى نفسه يتجاوز هدف التجديد الذى يرفعه إلى هدف النيل من الأزهر ومكانته ومهمته ووجوده.

لا يشغلنا هؤلاء بقدر ما يشغلنا الرأى العام المحترم حتى ذلك المنطلق فى اختلافه مع الأزهر من احترام لقيمته ومكانته وإقرار بدوره وانتظار لكلمته، وندعو هؤلاء ومَنْ يُمثِّلونهم من نخبٍ ومفكرين إلى حوارٍ إيجابىٍّ ينطلق من منهج الإمام الطيب فى تعزيز الاجتهاد الجماعى بين المعنيين والمتخصصين، حول هذه المسائل وغيرها ممَّا يشغل المجتمع، فيما يلزم أن يعتمد هذا الحوار على تناولٍ إعلامىٍّ جاد ومهنىٍّ، يستهدف النقاش وليس إثارة الجدل وصناعة «التريند» ولا يجنح نحو الإثارة، ويحترم الحقيقة وينبذ الصراع.

ستُتيح الجريدة هذا الملف وغيره أمام جميع الباحثين والمهتمين والقائمين على المؤسسات والهيئات الإعلامية وهيئات العمل على ملف المرأة الحكومية والأهلية؛ ليكون دليلاً إرشادياً بما تم إنجازه، ومقدمةً لحوارٍ يبدأ من حيث انتهى الاجتهاد الأزهرى؛ لضمان عدم صرف الطاقة المجتمعية فى نقاشٍ ما تم حسمه بالفعل، وفى إطار تأكيدٍ عملىٍّ على حجم الجهد والإنجاز الذى حدث داخل الأزهر فى ملف تجديد قضايا المرأة، سواء فى القضايا التى أُثيرت إعلامياً أو غيرها، التى استشعر الأزهر وشيخه أهميتها وتأثيرها وحاجة الناس إلى حسمها؛ دعماً للاستقرار، وتأكيداً لحقوق وواجبات تحترم الشَّرع دون تفريطٍ أو إفراطٍ.

أحمد الصاوى



العنف ضد المرأة: حرام شرعاً

الإسلام حرَّم إيذاءها أو ممارسة أى صورة من صور العنف ضدها أو سلب حقوقها

قال الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- علَّمنا أن «النساء شقائقُ الرجال» وأوصى بهن خيراً، فيجب احترامهن وتوقيرهن.

وأضاف شيخ الأزهر، فى منشور سابق له، عبر صفحته بـ«فيس بوك»، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة، الذى يوافق ٢٥ نوفمبر من كل عام: «أما العنف ضد المرأة، أو إهانتها بأى حال دليل فَهمٍ ناقصٍ، أو جهل فاضح، أو قلة مروءة، وهو حرام شرعاً».

وفى هذه المناسبة أكد الأزهر الشريف أن الشريعة الإسلامية الغرَّاء كرَّمت المرأة أماً وابنة وأختاً وزوجة، وجعلتها شريكة الرجل فى الحقوق والواجبات، وأقرت لها حقوقها كاملة، وحرَّمت إيذاءها، أو ممارسة أى صورة من صور العنف ضدها، أو سلب حقوقها من أى فئة كانت.

وأضاف بيان للمشيخة أن الأزهر الشريف إذ يُعلى مكانة المرأة ودورها فى بناء المجتمعات الإنسانية وإقرار قوام الأسرة، فإنه يعتبر أن العنف والتمييز ضد المرأة بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان، وإعاقة لمسيرة التقدم والتنمية، مطالباً العالم أجمع بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها وعدم تهميشها فى مجتمعاتها، والنهوض بمكانتها المجتمعية، وصونها مما يؤذيها لفظياً أو جسدياً أو معنوياً، ودعم دورها فى بناء مجتمع قوىٍّ متماسك ينشر القيم ويسهم فى بناء الأوطان.

كما وجَّه مركز الأزهر العالمى للفتوى الإلكترونية، عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، رسالة فى اليوم العالمى لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان «الرفق عبادة».

وقال المركز فى رسالته: «الرفق هو مجمع المحامد، وخلق العقلاء الراشدين، قال سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِى شَىْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَىْءٍ إِلَّا شَانَهُ» [أخرجه مسلم]، وهو من صفات الله عز وجل؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِى الأَمْرِ كُلِّهِ». [أخرجه البخارى]

وتابع مركز الأزهر للفتوى: «لذا أمر الإسلام به، وقرر أن أكثر البيوت بركة هى المتحلية بالرفق فى المعاملة؛ فقال سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَهْلِ بَيْتٍ خَيْراً، أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ» [أخرجه أحمد فى مُسنده].

وشدد على أن الإسلام حرَّم كل سلوك عدوانى يضاد الرفق أو يؤذى العلاقات والمشاعر؛ لا سيما بين الأزواج، وضد النساء؛ فعن السيدة عائشة، رضى الله عنها، قالت: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ الله، صلى الله عليه وسلم، شَيْئاً قَطُّ بِيَدِهِ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا خَادِماً، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِى سَبِيلِ اللهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَىْءٌ قَطُّ، فَيَنْتَقِمَ مِنْ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ شَىْءٌ مِنْ مَحَارِمِ اللهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». [أخرجه مسلم].

ولفت إلى أن النبى، صلى الله عليه وسلم، جعل معيار القوة والحزم الحقيقى هو الرفق؛ نافياً أن يكون ردّ الإساءة بالإساءة قوة أو شجاعة؛ فقال صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِى يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ». [مُتفق عليه].

الشريعة الإسلامية كرَّمت المرأة أماً وابنة وأختاً وزوجة وجعلتها شريكة للرجل فى الحقوق والواجبات

الطلاق التعسُّفى: حرام

عن الطلاق التعسفى بدون سبب معتبر شرعاً، قال فضيلة الإمام الأكبر خلال برنامج «الإمام الطيب» موسم رمضان ٢٠٢١، إنه «فيما يَتعلّقُ بأمر فَوْضَى الطلاقِ قرّر العلماء، وربما لأول مَرّةٍ، أنّ الطلاق التعسفى، بغير سببٍ مُعتَبرٍ شرعاً، حرام وجريمة أخلاقية يُؤاخَذ عليها مُرتكبُها يومَ القيامة، سواء كانَ ذلك برغبةٍ من الزوجِ أو الزوجةِ، وذلك للضررِ الذى يَلحَقُ أُسرةَ كلٍّ منهما، وبخاصّةٍ: الأطفال، وقد تَعجَبُون لو قلتُ لحضراتكم: إنّنى، وأثناءَ بحثى فى فقهنا القديم، عن حكم الطلاق، وكيف يكونُ مباحاً مع الأضرارِ المترتبةِ عليه، وجدتُ من كبار الفقهاءِ الأجلاءِ مَن يقولُ: إنّ الأصلَ فى الطلاقِ الحرمةُ، وإنّه لا يَصِيرُ مباحاً إلا للضرورة، وكادوا يحصرون الضرورةَ فى نُشُوزِ الزوجة على زوجها، والنشوزُ هو التعالى والتكبر على الزوج واحتقاره وإشعاره بأنّه فى منزلةٍ أدنى من منزلةِ الزوجة.. فها هنا يكونُ الطلاقُ «مباحاً»، وأُكرِّر: «مباحاً» وليس واجباً ولا سنةً ولا مستحباً، ثم يقولُ هذا الفريقُ من العلماءِ: وهذا هو الطلاقُ المباحُ الذى وُصِفَ فى الحديثِ الشريفِ بأنّه أبغض الحلال إلى الله، وليس كما تَفهَمُ غالبيّةُ الأمّةِ بأنّ الطلاق حلالٌ مطلقاً وإنْ أبغَضَه الله تعالى!

وأضاف شيخ الأزهر «لا يخفى على حضراتكم أن الجمع بين الأمرين فى الحلقة المشار إليها، وهما الطلاق التعسفى بدون سبب معتبر شرعاً وبيت الطاعة، هو أمر مقصود فى ذاته حتى يفهم المقصود فى سياقه الصحيح دون تأويل أو إساءة فهم من الزوج أو الزوجة، فلا يجوز للزوجة أن تتعسف فى طلب الطلاق بدون سبب معتبر شرعاً، كما أنه لا يجوز للزوج التلاعب ببيت الطاعة لإجبار الزوجة للتنازل عن كل حقوقها حال طلب الطلاق».

الأصل فى الطلاقِ الحرمة وأنّه لا يَصِير مباحاً إلا للضرورة.. وليس كما تَفهم غالبيّة الأمّة بأنّ الطلاق حلالٌ مطلقاً وإنْ أبغَضَه الله

بيت الطاعة

لا وجود له فى الإسلام

طرح فضيلة الإمام الأكبر رأى الأزهر فى قضية «بيت الطاعة» كرؤية تجديدية لأحد الأمور الشرعية القابلة للنقاش الفقهى خلال برنامج الإمام الطيب فى موسمه الخامس خلال شهر رمضان المبارك للعام ٢٠٢١، وقد جاء الحديث عن بيت الطاعة خلال الحلقة ٢٥ من البرنامج والتى خصصها فضيلة الإمام الأكبر للحديث عن بعض القضايا التى تخص المرأة، وبيان موقف الإسلام منها، والتى تم تناولها مؤتمر الأزهر العالمى للتجديد فى الفكر الإسلامى، الذى عقده الأزهر فى شهر يناير ٢٠٢٠ واستضاف فيه علماء الأمة الإسلامية من ٤٦ دولة.

وجاء نص حديث فضيلة الإمام الأكبر حول موضوع بيت الطاعة: «ومن أهمِّ ما أكّدَه العلماءُ فى فقهِ المرأةِ إلغاءُ ما يُعرَفُ ببيتِ الطاعةِ إلغاءً قانونياً قاطعاً لا لبسَ فيه ولا غُموض؛ لما فيه من إهانةٍ للزوجةِ، وإيذاءٍ نفسى لا يُحتَمل، ومعاملةٍ غيرِ آدميّةٍ لها كإنسانٍ تُحتَرم مشاعرُه وأحاسيسُه.. ولم ينسَ السادةُ العلماءُ أنْ يُنبِّهوا إلى أنّ ما يُسمّى ببيتِ الطاعةِ لا وُجودَ له فى الشريعةِ الإسلاميّةِ التى كرّمت النساءَ، وجعَلَتْهُنّ شقائقَ الرجالِ، وهل ننتظرُ من مَقهورةٍ مسحوبةٍ على وجهِها أن تملأَ بيتَ زوجها -بعد ذلك- وداً ورحمةً وسروراً؟

حيث أشار فضيلة الإمام الأكبر للتلاعب من خلال اللجوء لبيت الطاعة والذى يتخذه بعض الأزواج مدخلاً للتعسف مع الزوجات، وإجبارهن على الإبراء حال الطلاق، فمعلوم لدى حضراتكم أن الأمر يختلف فى الوضع القانونى لبيت الطاعة كمادة قانونية معتبرة هدفها رأب الصدع بين الزوجين والحفاظ على الأسرة من خلال محاولة بث الود والحب بين الزوجين، وبين التطبيق الفعلى لبيت الطاعة على أرض الواقع، والذى يتخذه البعض للضغط على الزوجات حال استحالة العشرة، لتحقيق مكاسب مادية بدفع الزوجة لإبراء نفسها والتخلى عن حقوقها جميع مقابل الطلاق أو إجبارها على العودة والالتزام بطاعة زوجها، وهو ما لا يمكن تصوره فى معظم الأحيان.

الإمام الأكبر يدعو إلى سن تشريع لإلغاء «بيت الطاعة» لما فيه من إهانة للزوجة

ختان الإناث

لا مشروعية أو سند

وثَّق الإمام الأكبر د. أحمد الطيب، شيخ الأزهر، الموقف الأزهرى من قضية الختان فى خطاب رسمى إلى النائب العام فى ١٣ فبراير ٢٠٢٠ يتضمن الرأى الشرعى فى حكم ختان الإناث، وفق ما انتهت إليه لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية فى عام ٢٠٠٨.

وقال شيخ الأزهر فى خطابه: «لقد تبين للأزهر الشريف من خلال ما قرره أهل الفقه والطب الموثوق بهم وبعلمهم أن للختان أضراراً كبيرة تلحق شخصية الفتاة بشكل عام وتؤثر على حياتها الأسرية بعد الزواج بشكل خاص، بما ينعكس سلباً على المجتمع بأسره».

وأضاف: «وبناء عليه قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بعد أن تدارس موضوع الختان من جميع جوانبه الفقهية الصحيحة وبإجماع أعضائه بجلسة ٢٨ فبراير ٢٠٠٨ أن الختان لم ترد فيه أوامر شرعية صحيحة وثابتة لا بالقرآن ولا فى السنة، وأنه مجرد عادة انتشرت فى إطار فهم غير صحيح للدين، وثبت ضررها وخطرها على صحة الفتيات وفق ما كشفت عنه الممارسات التى أزعجت المجتمع فى الآونة الأخيرة».

وتابع: «استقر الرأى الشرعى والطبى على أن ختان الأنثى من العادات الضارة التى لا يدل على مشروعيتها سند صحيح أو دليل، وبذلك يكون محظوراً ويكون إيقاع العقاب على من يزاوله أمراً جائزاً شرعاً».

كما اعتمدت دار الإفتاء رأى الأزهر الشريف، وأكدت أن الختان ليس قضية دينية تعبدية فى أصلها ولكنها قضية ترجع إلى العادات والتقاليد والموروثات الشعبية، مؤكدة أن حديث أم عطية، الخاص بختان الإناث، ضعيف جداً، ولم يرد به سند صحيح فى السنة النبوية، وأن عادة الختان عرفتها بعض القبائل العربية نظراً لظروف معينة قد تغيرت الآن، وقد تبين أضرارها الطبية والنفسية بإجماع الأطباء والعلماء، مشيرة إلى أن الدليل على أن الختان ليس أمراً مفروضاً على المرأة أن النبى، صلى الله عليه وآله وسلم، لم يختن بناته، رضى الله عنهن.

لم ترد فيه أوامر شرعية صحيحة وثابتة لا بالقرآن ولا فى السنة.. وهو مجرد عادة انتشرت فى إطار فهم غير صحيح للدين.. وثبت ضررها وخطرها على صحة الفتيات

ضرب الزوجات

محظور بحسب الأصل

أكَّد فضيلة الإمام الأكبر د. أحمد الطيب، شيخ الأزهر، أن كلمة «وَاضْرِبُوهُنّ» ليست أمراً مفتوحاً بضَرْب الزَّوجة، يفعله الزوج متى شاء ويتركه متى يريد، وأن النبى، صلى الله عليه وسلم، لم يأمر به، ولم يُشجِّعْه، ولم يمارِسْه مرةً واحدةً فى حياته، مؤكداً أن ضرب الزوجات محظور بحسب الأصل.

ودعا شيخ الأزهر، عبر حديث تليفزيونى فى يونيو ٢٠١٩، المجامع العلمية والبرلمانات إلى منع ضرب الأزواج والأطفال ومنع الضرب عموماً، لأن الضرب بالرغم من أنه مباح بشروطه فى بعض الحالات، لكن لولى الأمر أن يقيد هذا المباح إذا رأى ضرراً يتحقق من تطبيقه، قائلاً: «وضرب الزوجات فى نظرى تتأذى منه الزوجة، فهو بالغ الأذى للمرأة عموماً وللزوجات خصوصاً».

وأكد الإمام الأكبر أن ضرب الزوجة أصبح من الأمور التى تسبب لها أذى نفسياً ينعكس سلباً على الأسرة، وقد كان ابن عطاء «فقيه مكة المعروف» من أوائل الذين رفضوا الضرب ولم يعتبره مناقضاً لما جاء فى الكتاب، ولا مانع لدينا فى الأزهر من فتح النقاش فى هذا الأمر للنقاش بين العلماء. مختتماً الحلقة بالقول: «أتمنى أن أعيش لأرى تشريعات فى عالمنا العربى والإسلامى تجرِّم الضرب».

وقال شيخ الأزهر إن الفقهاء ذهبوا إلى أن الدواء الأخير الذى وصفه القرآن الكريم لعلاج نشوز الزوجة فى قوله تعالى: «وَاللَّاتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِى الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً»، هو الضَّرْب الرَّمْزى وهو -فيما يُجْمِعُ عليه أئمة العلم- المقصود منه الإصلاح، وليس الإيلام أو الإيذاء والضرر.

ودلَّل فضيلة الإمام على حديثه بأن أمر الضَّرب ورد فى كلمة واحدة فى القرآن الكريم (وَاضْرِبُوهُنَّ) فى مقابل منظومة ضخمة من النصوص القرآنية الصريحة التى تحافظ على المرأة وعلى كرامتها، وتأمر الرجل بأن يحسن معاملتها وعشرتها، مثل قول الله تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، وقوله: «فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ»، و«وَلَا تُضَارُّوهُنَّ»، وقوله أيضاً: «فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً»، لافتاً إلى أن كلمة «الضَّرْب» إذا وُضِعتْ إلى جوار هذه المنظومة تبيَّن أن هذه الكلمة ليست مقصودة لذاتها.

وأعاد الإمام التأكيد على أن العلماء عدُّوا الضَّرْب عقوبة رمزية.. وشروطها الكاملة المانعة للإيذاء تكاد تجعلها تعجيزية.. وتقول للناس إن ما فى أفهامكم عن الضَّرْب مُحرَّم تماماً.

«وَاضْرِبُوهُنّ» ليس أمراً بالضرب.. والنبى لم يضرب زوجاته ولا مرَّة فى حياته

تعدد الزوجات.. الأصل الزوجة الواحدة



ذكر شيخ الأزهر الشريف، الدكتور أحمد الطيب، أن حديث القرآن الكريم عن تعدد الزوجات لم يأتِ فى حكم مطلق دون تقييد، وإنَّما جاء فى سياق آية قرآنية تدافع عن اليتيمات من ظلم قد يتعرضن له من الولى عليهنَّ، مشيراً إلى أن هذا الأمر يدفع إلى استحضار الظلم الذى قد تعانيه الزوجة الأولى إثر التعدد، إذا لم يتوفر شرط العدل، لافتاً لقول المولى عز وجل: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا» (النساء: ٣).

وأضاف شيخ الأزهر فى برنامج «حديث شيخ الأزهر»، بالتليفزيون المصرى، أنه يجب العلم والفهم أن هذه الآية ليست آية مستقلة، ولم تنزل آية لتوجيه المجتمع إلى تعدد الزوجات، كما نزلت الآيات التى تحمل أوامر موجهة إلى الناس بأن يفعلوا هذا، مؤكداً أن الأصل فى الإسلام «الزوجة الواحدة».

وأشار «الطيب» إلى أنه ليس هناك آية مستقلة نزلت تقول للناس تزوجوا أو عددوا فى الزوجات إلى أربع، لأن هذا فهم خاطئ، ومن المؤسف أنه يُستدل به فى الوقت الحالى، مضيفاً: «سكتنا عن بيان هذه الآية حتى أصبحت كأنها مستقلة نزلت لتقول للمسلمين تزوجوا إلى أربع، رغم أن الأمر ليس كذلك».

ولفت شيخ الأزهر إلى أنَّ التعامل مع رخصة التعدد ليس أمراً جديداً، لأنه موجود فى التراث وقرره العلماء، إلا أنه قد أهيل التراب على هذا التراث، وانتشر فهم آخر تسبب فى المآسى المنتشرة حاليّاً، الأمر الذى دفع البعض لاتهام الإسلام أنه هو الذى فتح باب التعدد، رغم أن الإسلام جاء ليضع حداً لفوضى التعدد التى كانت موجودة فى المجتمع قبل مجيئه بعدما كان الأمر مطلقاً.

وأوضح الشيخ الطيب أنه على الرجل الذى يريد التعدد الذى يعتبر حقاً طبيعياً للرجل فى بعض الحالات، ألا يظلم زوجته الأولى مع الحرص على نيل الاحترام ذاته الذى اعتادت عليه قبل الزواج من الثانية، علاوة على أنه يجوز لها طلب الطلاق للضرر، فى حالة أنها لم تقبل الحياة مع زوجة أخرى وكذلك غير جائز للزوج أن يحبسها، مؤكداً ضرورة الالتزام بالعدل بين الزوجات فى الأمور جميعاً، مثل بشاشة الوجه والمعاشرة والمبيت والأمور المادية، ولا يجوز مخالفة ذلك، مشيراً إلى أن الرجل الذى يقصد من الزواج بامرأة ثانية قهراً لزوجته الأولى، عذابه عند الله شديد.

قال تعالى: «وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ» (إبراهيم: ٤٢).

السفر دون محرم.. جائز فى زماننا برفقة مأمونة

قال الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين، إن المذهب المالكى، ومنذ العصر الأول من الإسلام، أباح للمرأة الخروج إلى الحج دون محرم إذا كان معها رفقة مأمونة، وقد انتهى رأى العلماء فى هذه القضية إلى تبنى فقه الإمام مالك، رضى الله عنه، فى جواز سفر المرأة اليوم دون محرم متى كان سفرها آمناً بصحبة ترافقها أو وسيلة من وسائل السفر تمنع تعرضها لما تكره، بحسب ما جاء محسوماً فى بيان مؤتمر الأزهر العالمى للتجديد فى الفكر الإسلامى الذى عقد فى يناير ٢٠٢٠.

وأضاف «الطيب»، خلال برنامج «مع الطيب»، المذاع فى رمضان ٢٠٢١، أن المرأة لها نصيب الأسد من مكاسب القضايا التى خضعت للتوصيف الشرعى والاجتهاد الفقهى فى أروقة الأزهر الشريف، حيث درست معظم قضاياها إما بحسبانها فرداً مستقلاً أو عضواً فى الأسرة والمجتمع، من أول هذه المكاسب موضوع سفر المرأة.

وأشار إلى أنه معلوم أن سفرها فى التراث الفقهى مشروط عند أغلب الفقهاء بمرافقة الزوج أو أى محرم من محارمها، لأن سفر المرأة بمفردها فى تلك العصور بدون محرم كان أمراً صادماً للمروءة والشرف ورجولة أفراد الأسرة، لما كانت تتعرض له المرأة آنذاك من سبى واختطاف واغتصاب فى الصحارى المظلمة ليلا.

وأوضح أنه قد كان من عادة العرب السفر ليلاً والكمون نهاراً، مستشهداً بقول الرسول «لا يحل لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة»، أى محرم، فإن الرسول بذلك كان يحمى حقاً أصيلاً للمرأة على أسرتها.

وتابع شيخ الأزهر: «أما وقد تغير نظام الأسفار فى عصرنا الحديث وتبدلت المخاطر التى كانت تصاحبه إلى ما يشبه الأمان وتوافر الرفقة المؤمنة من الرجال والنساء، ولم يعد السفر يستغرق ليالى وأياماً، والاجتهاد الشرعى فى هذه المسألة لا مفر له من تطوير الحكم من منع السفر إلى الجواز بشرط الرفقة المأمونة، كما هو الحال فى الحج والعمرة والرحلات».

> الاجتهاد الشرعى فى هذه المسألة لا مفر له من تطوير الحكم من منع السفر إلى الجواز بشرط الرفقة المأمونة كما هو الحال فى الحج والعمرة والرحلات

زواج القاصرات.. ضررٌ لا يُقرّه الشّرع ويمنعه القانون



النبى، صلى الله عليه وسلم، لم يقل لنا زوجوا أطفالكم قبل البلوغ.. وعدم وجود نص صريح قاطع ينهى عن هذا الأمر أو يبيحه يسمى فى الفقه «منطقة فراغ تشريعى»

الزواج بداية من سن ١٨ سنة أمر جيد.. لأن هذه السن بداية الإدراك.. ولو زوجت الفتاة خاصة فتيات هذا الجيل فى أى سن قبل هذا يكون الزواج فعلياً خطر عليها

أكد فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، أن سن قوانين فى عصرنا الراهن للقضاء أو الحد من ظاهرة زواج القاصرات عن طريق تحديد سن معينة للزواج أمر لا يخالف الشريعة الإسلامية فى شىء، لأن النبى، صلى الله عليه وسلم، لم يقل لنا زوجوا أطفالكم قبل البلوغ؛ موضحاً أن عدم وجود نص صريح قاطع ينهى عن هذا الأمر أو يبيحه يسمى فى الفقه «منطقة فراغ تشريعى»، والذى دعا الفقهاء إلى التصدى لهذه الظاهرة أنها كانت توجد أحياناً؛ لذلك كان لا بد أن يواكبوها بالتشريعات.

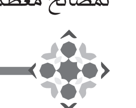
وأوضح شيخ الأزهر الشريف، فى تصريحات نشرتها جريدة «صوت الأزهر» فى أكتوبر من عام ٢٠١٧، أن مسألة تحديد سن لزواج الفتيات تخضع لظروف العصر وللتغير، فهناك مجتمعات كانت هادئة وأفرادها غير مهتمين بالتعليم وغيره من مقتضيات العصر الحديث، فهذه يكون لها حكم فى تحديد السن، يختلف عن مجتمعاتنا المعاصرة التى يهتم أفرادها بالتعليم ويشترطون الوصول إلى درجة معينة فيه والحصول على شهادة تعليمية إلى آخره، وكون القانون الآن يحدد سن الزواج بـ١٨ عاماً؛ فأهلاً وسهلاً ولا مانع من هذا.

وقال الإمام الطيب: «أنا أميل إلى تحديد سن الزواج بثمانية عشرة سنة؛ لأن الفتاة -وحتى الشاب- فى سن الخامسة عشرة لا تزال تحتاج إلى رعاية كبيرة من أجل أن تستوعب ماذا تعنى الأسرة، وماذا يعنى انتقالها من بيت أسرتها إلى بيت تنفرد بإدارته، وكيف تتعامل مع شخص جديد عليها، وكيف تربى أبناءها».

وأكد فضيلة الدكتور أحمد الطيب أن الزواج بداية من سن ١٨ سنة أمر جيد؛ لأن هذه السن بداية الإدراك، ولو زوجت الفتاة -خاصة فتيات هذا الجيل- فى أى سن قبل هذا، يكون الزواج فعلياً خطراً عليها، والشاب أيضاً هناك خطر عليه لو زوج قبل سن ثمانية عشرة لأنه فى هذه الظروف تلعب به العواطف أكثر من القوى العقلية، ومعظم الزيجات الفاشلة هى زيجات أسست على عواطف ولم تؤسس على عقل ولا على تدريب.

وأضاف شيخ الأزهر الشريف أن مسألة زواج القاصرات محل خلاف بين الفقهاء؛ فغالبيتهم يجيزون هذا الزواج، وبعضهم منعه وجعل العقد فيه باطلاً ولا تترتب عليه أى آثار شرعية، مؤكداً أن الخلاف الذى وقع بين الفقهاء حول هذه المسألة هو خلاف على زواج الصغيرات اللاتى بلغن وليس اللاتى لم يبلغن سن الحُلم، وبالنظر إلى طبيعة الزواج وإلى مقاصد الشريعة منه نجدها تقف إلى جوار هؤلاء المانعين، لأنه حين يتم الزواج بين شاب بالغ وفتاة لم تبلغ يكون أحد الطرفين -وهى الفتاة- لا يعى معنى الزواج ولا معنى المسئولية، وحين تبلغ وتدرك وتعى تتغير نظرتها إلى الزواج وربما تنقلب الحياة إلى جحيم لا يطاق، ولذلك هناك مخاطرة فى هذا الزواج.

وأشار فضيلة الدكتور أحمد الطيب إلى أن جمهور الفقهاء الذين أجازوا زواج الصغيرات اللاتى بلغن سن الحُلم للتو؛ لم يكونوا مستبدين برأيهم على المجتمع، ولكنهم أفتوا بهذا الرأى لأن هذا النوع من الزواج كان موجوداً أو شبه موجود فى المجتمع، وكان هناك أيضاً زواج بمعنى العقد دون الدخول، وهو إبرام عقد زواج على فتاة صغيرة لم تبلغ بعد سن الحُلم، وهذا النوع من الزواج يقع غالباً لمصالح معظمها مادية ومالية.



> الشريعة الإسلامية كرَّمت المرأة أماً وابنة وأختاً وزوجة وجعلتها شريكة للرجل فى الحقوق والواجبات

الوظائف العليا: كلها جائزة بما فيها الرئاسة والفتوى والقضاء

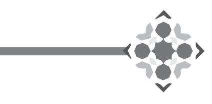
أكد بيان مؤتمر الأزهر العالمى للتجديد فى الفكر الإسلامى، الذى عقد فى يناير من عام ٢٠٢٠، أنه يجوز للمرأة أن تتقلَّد جميع الوظائف التى تصلح لها بما فيها الوظائف العليا بالدولة.

واستند بيان المؤتمر على إعلان الأزهر الشريف للمواطنة والتعايش الصادر فى أبريل ٢٠١٧، الذى أكد أن المواطنة الكاملة حق أصيل لجميع مواطنى الدولة الواحدة، فلا فرقَ بينهم على أساس الدِّين أو المذهب أو العرق أو اللون أو الجنس، ولا يجوز التمييز بين المواطنين لأى سبب من ذلك، ويكون معيار الكفاءة والجدارة هو أساس تولى الوظائف العامة دون تمييز بسبب الدين أو الجنس.

وبيَّن شيخ الأزهر د. أحمد الطيب، فى برنامجه الرمضانى، أن من مَكاسِبِ المرأةِ أيضاً اتِّفاقُ علماءِ مؤتمر الأزهرِ العالمِى للتجديد فى الفكر الإسلامِى على أنَّه يجوزُ لها شرعاً أن تتقلَّدَ الوظائِفَ التى تُناسبها كافَّةً بما فيها وظائفُ الدولةِ العليا ووظائفُ القضاءِ والإفتاءِ، وأنَّه لا يجوزُ الالتفافُ حولَ حقِّها هذا لمصادرتِه أو وضع العقبات أو التعقيدات الإداريَّةِ ممَّن يستكبرون أن تجلسَ المرأةُ إلى جوارهم، ويَحولُون بينَها وبينَ حقِّها المقرَّرِ لها شرعاً ودستوراً وقانوناً، وكلُّ محاولةٍ من هذا القَبِيلِ هى إثمٌ كبيرٌ، يَتحمَّلُ صاحبُه عواقبَه يومَ القيامة.

وفى مايو ٢٠١٨ وخلال زيارة لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر إلى دولة سنغافورة، ألقى فضيلته محاضرة بمقر المركز الإسلامى السنغافورى، حول دور الأديان فى تعزيز الوحدة والعيش المشترك.

والتقى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، بالسيدة «حليمة يعقوب»، رئيسة جمهورية سنغافورة، حيث قدم الإمام الأكبر التهنئة لرئيسة الجمهورية على فوزها بهذا المنصب الذى يعد نجاحاً يشكل تطبيقاً عملياً لفكر الأزهر الشريف الذى يدعو المسلمين إلى الاندماج الإيجابى فى المجتمعات التى يعيشون بها، والإسهام بقوة فى تقدمها ورقيها، لافتاً إلى أن هذا النجاح يعد نجاحاً لكل النساء المسلمات، وشهادة حية على أن المرأة تستطيع أن تسهم بقوة فى نهضة المجتمع.



> يجوز لها شرعاً أن تتقلَّد كل الوظائف التى تُناسب كفاءتها بما فيها وظائف الدولة العليا ووظائف القضاء والإفتاء

العادات والتقاليد: ظلمت المرأة باسم الدين

دعا شيخ الأزهر الشريف، فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، الأزواج إلى أن ينظروا للمرأة بإنصاف، ففى كثير من المجتمعات كانت المرأة تجبر على الزواج بمن لا ترغب فيه، بل بمن لم تره ولم يرها من قبل، كما أن الزوجة كانت أشبه بالخادمة للزوج وأهله، فضلاً عن حرمانها من الميراث، وكل ذلك ليس من الشرع على الإطلاق، مع أن البعض يصور ذلك على أنه تراث الإسلام والمسلمين، وفى ذلك ظلم للإسلام وتراثه.

وأضاف، خلال برنامجه الأسبوعى على الفضائية المصرية، قبل عامين، إن تناول حقوق المرأة أو الزوجة لا يعنى انحيازه أو محاباته لها على حساب الرجل، لكنه يحاول تسليط الضوء على بعض النصوص التراثية التى انتبهت لتلك الحقوق، رغم سيادة نوع من الفقه المتأثر بالعادات والتقاليد أكثر من تأثره بالنصوص والتوجيهات الإلهية التى أنصفت المرأة، لذا من الواجب أن نحيى هذا الجانب من تراثنا الذى استطاع أن يقول إن للمرأة حقوقاً غير تلك التى شاعت فى فقه القرون المتأخرة.

وأوضح الإمام الأكبر أن التراث الفقهى الصحيح قادر على الإسهام فى حل قضايا المرأة، وهذا أمر بالغ الأهمية، فالمجتمع يسير على ساقين، وعندما نشل حركة المرأة، يصبح المجتمع كسيحاً أعرج، مضيفاً: «أنا لست ضد الرجل أو متحيزاً للمرأة، لكننى أرى أن المرأة المسلمة فى الشرق لا تتمتع بحقوقها الشرعية، وهذا ليس رأيى وحدى، وإنما أيضاً رأى كثير من علماء الأمة فى الشرق والغرب».

ولفت شيخ الأزهر إلى أن عقد الزواج فى الإسلام عقد دينى، وليس عقداً مدنياً أو اجتماعياً أو وضعياً خاصاً، فالقرآن الكريم تضمن آيات تفصيلية توضح مهمة الأسرة، وهى مرتبطة بقضية «الخلافة عن الله»، فالكتب السماوية جميعها تتكلم عن الأسرة باعتبارها الضابط الوحيد لاستمرار البشر على الأرض، والخروج عن الأسرة فى قضايا النسل أو غيرها يشكل كارثة بكل المقاييس؛ لأنه يعارض الهدف الإلهى من وجود الكون والبشر، لهذا فإن المقاصد الخمسة العليا للشريعة، تشمل: حفظ النسل، فالأسرة مرتبطة بمقصد رئيس من مقاصد الشريعة، وعقدها مقدس، وهى الآلية التى ننفذ بها مشيئة الله، كما أنها الضامن الوحيد لاستمرار حفظ النسل.

التحرُّش الجنسى: جريمة محرَّمة شرعاً ولا يجوز تبريرها

فى أغسطس من عام ٢٠١٨ أصدر الأزهر الشريف بياناً حول ما تداولته وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعى فى الآونة الأخيرة من حوادث تحرُّش، وصل الأمر فى بعضها إلى حد اعتداء المتحرِّش على من يتصدى له أو يحاول حماية المرأة المتحرَّش بها، فيما سعى البعض لجعل ملابس الفتاة أو سلوكها مبرراً يُسوغ للمتحرِّش جريمته النكراء، أو يجعل الفتاة شريكة له فى الإثم..

وفى هذا السياق، يشدد الأزهر الشريف على أن التحرُّش -إشارة أو لفظاً أو فعلاً- هو تصرف محرم وسلوك منحرف، يأثم فاعله شرعاً، كما أنه فعلٌ تأنف منه النفوس السويّة وتترفع عنه، وتنبذ فاعله، وتجرمه كل القوانين والشرائع، يقول تعالى: «وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً» (الأحزاب: ٥٨).

ويؤكد الأزهر الشريف أن تجريم التحرش والمتحرِّش يجب أن يكون مطلقاً ومجرداً من أى شرط أو سياق، فتبرير التحرُّش بسلوك أو ملابس الفتاة يعبر عن فهم مغلوط؛ لما فى التحرُّش من اعتداء على خصوصية المرأة وحريتها وكرامتها، فضلاً عما تؤدى إليه انتشار هذه الظاهرة المنكرة من فقدان الإحساس بالأمن، والاعتداء على الأعراض والحرمات.

ويلفت الأزهر الشريف إلى أن تحضر المجتمعات ورقيها إنما يقاس بما تحظى به المرأة من احترام وتأدب فى المعاملة، وبما تتمتع به من أمان واستقرار وتقدير، فعندما أراد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، التدليل على علو شأن الإسلام واستقرار أركانه، اتخذ من شعور النساء بالأمن مؤشراً على ذلك، فجاء فى الحديث الصحيح: «لَتَرَيَنَّ الظَّعِينَةَ (المرأة المسافرة) تَرْتَحِلُ مِنَ الحِيرَةِ (موضع قرب الكوفة)، حَتَّى تَطُوفَ بِالكَعْبَةِ لاَ تَخَافُ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ».

ويدعو الأزهر الشريف إلى تفعيل القوانين التى تجرم التحرش وتعاقبه على فعله، كما يدعو المؤسسات المعنية إلى رفع الوعى المجتمعى بأشكال التحرُّش وخطورته، والتنفير من آثاره المدمرة على الأخلاق والحياء، خاصة التحرُّش بالأطفال، وتكثيف البرامج الإعلامية لتعريف المواطنين بما يجب عليهم من تصرُّفٍ حال وقوع حادثة تحرُّش، وبما يردع المتحرش ويوفر الحماية للمرأة أو الفتاة المتحرَّش بها، كما يطالب وسائل الإعلام بتجنب بث أى مواد تروج للتحرُّش أو تظهر المتحرِّش بأى شكل يشجع الآخرين على تقليده.

وفى سياق متصل، أكد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، برئاسة الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، أن التحرُّش بالأطفال سلوك منحرف محرَّم، تأباه النفوس السوية، وتجرِّمه الشرائع والقوانين جميعاً، مشدداً على أن هذا السُّعَار المحموم والمذموم الذى بات ينتشرُ واقعيّاً وافتراضيّاً، يستوجب أشد العقوبات الرادعة، وتجريمه يجب أن يكون مطلقاً ومجرداً من أى شرط أو سياق.

وأشار المجمع إلى أن التحرُّش بالأطفالِ ظاهرة كريهة منافية للإنسانية والسَّلام والمروءةِ وكمالِ الرجولةِ، مهيباً بالمجتمع تشديد الرقابة على المتحرشين والإبلاغ عنهم، وتوعية الأطفال بأفعالهم الإجرامية، ورفع الوعى بجريمة التحرش كسلوك مشين يستوجب مواجهته بشكل صارم، مطالباً بمواجهة هذه الظاهرة من خلال المناهج الدراسية وتناوله فى الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعى وأماكن وجود الأطفال بطريقة تناسب طبيعة المرحلة العمرية للطفل.

وشدد المجمع على ضرورة دعم الأطفال وأسرهم فى المطالبة بحقوقهم، وتفعيل القوانين الرادعة للمتحرِّشين؛ مشيداً بجهود الأفراد والمؤسسات فى مواجهة هذه الجريمة والتصدى لها، وتضييق الحصار على المتحرِّشين؛ صيانة للقيم وحماية للطفل، داعياً الجميع لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه جرائم التحرُّش عموماً والتحرُّش بالأطفال على وجه الخصوص؛ لما قد يتداخل على الطفل من تحديد السلوك وعدم قدرته على مواجهة التحرُّش، فالسلبية تجاه المتحرِّش ممقوتة، والواجب منعه وتسليمه للجهات المسئولة.

> تجريم التحرُّش والمتحرِّش يجب أن يكون مطلقاً ومجرداً من أى شرط أو سياق دون تبريره بسلوك أو ملابس الفتاة

ثروة الزوج: للزوجة التى أسهمت فيها نصيب غير ميراثها

لا يخضع هذا النصيب لقسمة الميراث ولا يرتبط بوفاة الزوج.. ولها أن تأخذه قبل أو بعد وفاته.. لأنه دَين فى ذمته

حدد بيان مؤتمر الأزهر العالمى للتجديد فى الفكر الإسلامى، الذى عقد فى يناير من عام ٢٠٢٠، للمرأة نصيباً فى ثروة زوجها إذا ساهمت فى تنمية هذه الثروة، غير نصيبها الشرعى فى ميراثها منه عند وفاته.

وقال البيان: «يجب تعويض المشترك فى تنمية الثروة العائلية، كالزوجة التى تخلط مالها بمال الزوج، والأبناء الذين يعملون مع الأب فى تجارة ونحوها، فيُؤخذ من التركة قبل قسمتها ما يعادل حقهم؛ إن عُلِم مقداره، أو يتصالح عليه -بحسب ما يراه أهل الخبرة والحكمة- إن لم يُعلم مقداره».

وفيما يخص نصيب المرأة فى ثروة زوجها، قال الإمام الأكبر د. أحمد الطيب، شيخ الأزهر شارحاً فى برنامجه التليفزيونى الرمضانى «مع الإمام الطيب» إن المرأة فى كثير من الأحيان تُسهم فى بناء هذا المال، فإذا مات اقتسم الورثة تركته دون إعطائها حقها بقدر ما شاركت فيه.

وأضاف شيخ الأزهر أن من حق الزوجة شرعاً أن تحدد لنفسها نصيباً تحتجزه من ثروة زوجها وهو حق بمقدار ما شاركت فيه، ولا يخضع هذا النصيب لقسمة الميراث ولا يرتبط بوفاة الزوج، ولها أن تأخذه قبل أو بعد وفاته.. لأنه فى الحقيقة دَين فى ذمة الزوج.

الحرمان من الميراث: عدوان على حدود الله

أكد مركز الأزهر العالمى للفتوى الإلكترونية أن النصوص المتعلقة بالميراث فى الإسلام من القسم الراسخ الذى لا يقبل الاجتهاد أو التغيير، فقد تَولَّى الله عز وجل وضْع أُسسه وضوابطه بنفسه؛ لأهميته، وعِظَم خطره؛ فلا يخفى على أحد أن الظلم فى الميراث ربما يتعدى لأجيال متتابعة، أو تُقَطَّع لأجلِه الأرحام، بل وقد تُرتكَب بدافعه الجرائم.

وذكر المركز، فى بيان له، أن التفرقة بين العدالة والمساواة مهمة لتصحيح مُغالطة تدَّعى ألَّا فرق بينهما، أو بصيغة أخرى تدَّعى أن: تحقيق العدالة مُتوقف على تحقيق المساواة، والصواب أن: العدل لا يقتضى التسوية، فقد تعدل بين شخصين دُون أن تسوى بينهما؛ لأن العدل هو: وضع الشىء فى مَوضِعه، مع مراعاة الحال، وإذا أردنا بيان فلسفة الميراث فى الإسلام -لا سيما ميراث المرأة- لا ينبغى أن نغفل الواقع الذى نزل فيه، وواقع الأمم الأخرى فى القضية نفسها، فلم يكن للمرأة حق فى الميراث أو امتلاك المال لدى كثير من أصحاب الحضارات القديمة، ولا يختلف الأمر كثيراً عند بعض الديانات السماوية التى قررت قاعدةً تقول: لا إرث للإناث إلا عند فَقْد الذّكور.

أمَّا عن الواقع الذى نزل فيه الإسلام -وهو المُجتمع الجاهلى- فلم يكن الميراث فيه إلا للرجل القادر على القتال والضرب بالسيف فقط، ولا إرث للصغار أو النساء، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد كانت المرأة نفسها جزءاً من الميراث، ولوَارِثِها الحق فى الزواج منها، أو عَضْلِها عنده إلى أن تدفع له مبلغاً من المال.

ولِمَ الغَوص فى أعماق التاريخ، ونظرة واحدة على الماضى القريب لأوروبا وغيرها لتُطلِعُنا على واقعٍ مشابه؟! حيث كان الابنِ الأكبر هو المالك الوحيد لتركة أبيه أو -على الأقل- أكثر الوارثين حظاً، من خلال نظامِ إرثٍ أُطْلِق عليه: (أبوى البكورة).

وقد سبق الإسلام الشرائع والقوانين الوضعية إلى انصاف المرأة، وكفالة حقوقها، وحقَّق لها ذلك من خلال الآتى:

(١) أبطل الإسلام جميع المُمارسات الظالمة ضد المرأة لا سيما ما يخصّ الميراث، والتى ذُكر طرف منها، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ..). [النساء: ١٩].

(٢) جعل لها ولاية على المال، وذمة مالية مستقلة، قال تعالى: (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً). [النساء: ٣٢].

(٣) أقرَّ لها حق مُباشرة العقود بنفسها كعقود البيع والشراء والرَّهْن والشَّرِكة، قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ». أخرجه أبوداود والترمذى وغيرهما.

(٤) جعل لها نصيباً فى تركة المُتوفَّى، قال تعالى: (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً). [النساء: ٧].

أما الثروة المُكتسبة بغير جهد (الميراث) فلها فلسفة أخرى مُستقلة، يُمكننا التَّعرُّف عليها من خلال النقاط الآتية:

أولاً: القول بأن فقه المواريث فى الإسلام يُعطى الذكر ضعف الأنثى هو قول عارٍ عن الحقيقة، منافٍ للواقع؛ فالمُستقرأ لأحوال ميراث المرأة فى الإسلام يجد أنها قد ترث -فى بعض الحالات- أكثر من الرجل، أو تساوى الرجل، أو ترث ولا يرث الرجل وذلك فيما يزيد على ثلاثين حالة. وترث نصف ما يرثه الرجل فى أربع حالات فقط.

أما لو مات رجلٌ وترك ابناً وبنتاً متساويين فى درجة القرابة وموقع الجيل الوارث؛ ورث الابن ضعف البنت.. لماذا؟!

لأنهما غير متساويين فى التكاليف والأعباء المالية؛ فالنفقة واجبة على الرجل، أما المرأة فمالُها ثروة مُدَّخرة، ولا تلزمها النفقة على أحد، ولا نفقتها على نفسها فى الغالب.

والقاعدة الفقهية تقرر: أنَّ الغُنْمَ بالغُرْمِ، أى على قدر المغانم تكون الأعباء والتكاليف من الشرع.

ثالثاً: إن الإسلام لمَّا نزل راعى واقع الناس، واستطاع إصلاحه؛ فحوَّل الأمة الجاهلية إلى أمةٍ تحفظ العُهود، وتُؤدِّى الحقوق، وتُوَرِّث المرأة من خلالِ نظامٍ تَشريعى عَادِلٍ ومُتكاملٍ.

ومثيرٌ للدهشةِ أن نرى كثيراً من النساء -فى زماننا- لا يستطعن الوصول إلى ميراثهن أو جزء منه فى حين تعلو صحيات مُساواة المرأة بالرجل فى الميراث؛ مما يدل على أن المشكلة التى جاء الإسلام لمعالجتها -ومعالجة غيرها- ما زالت موجودة بعد أربعة عشر قرناً من الزمان، وبديلاً عن الالتفات إلى حَلِّها أشارت أصابع الاتهام إلى الإسلام وتشريعاته.

ولا يفوتُنا -فى هذا الصدد- التأكيد على أنَّ حرمان المرأة من إرثها، أو مَنْعَه عنها، أو إجبارها على التنازل عنه مقابل مبلغٍ من المالِ أو منفعةٍ عن غير طيبِ نفسٍ؛ مُحرمٌ فى الشريعة الإسلامية، ويعد عدواناً على حق الله فعَنْ أَبِى بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ تَعَالَى لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِى الدُّنْيَا، مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِى الْآخِرَةِ مِثْلُ الْبَغْى وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ» أخرجه ابن ماجه، ولا شك أن حرمان المرأةِ من إرثها لَمِن قطيعةِ الرحمِ والظلمِ الذى توعَّد رسولُ الله، صلى الله عليه وسلم، فاعِلَه بتعجيل العقوبة له فى الدنيا قبل الآخرة.

الإجبار على الزواج: مرفوض شرعاً وديناً وقانوناً

قال الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، إن الحالات التى جعل فيها النبى، صلى الله عليه وسلم، الأمر بيد الزوجة فى إبطال العقد وإمضائه، هى حالات زواج تَمَّ بالفعل، فما بالنا إذا كان إجبار الفتاة ابتداءً قبل التزوج، فإن هذا الحق يتضاعف ويكون لها الحق أن تقبل أو ترفض دون إجبار، مؤكداً أن مسألة الإجبار هذه لا أخلاقية، لأنها حكم بما يشبه الإعدام على حياة كاملة لفتاة، فما أقسى أن تضطر الفتاة إلى أن تعيش مع من لا ترغب، فهذا نوع من العذاب المحرَّم والمجرَّم شرعاً وخلقاً وحضارةً، وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أن هذه الحرية التى قررها النبى، صلى الله عليه وسلم، للفتاة منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة، لا تزال الكثيرات محرومات منها فى أيامنا هذه.

وأضاف شيخ الأزهر، فى حديثه اليومى الذى أذيع قبل المغرب على الفضائية المصرية طوال شهر رمضان المعظَّم موسم ٢٠٢٠: يجب على العلماء أن يقضوا على مثل هذه المشكلات من منطلق الشريعة، وأتمنى أن يكون فى قانون الأحوال الشخصية ما يعطى البنت التى أُجبرت على الزواج أن ترفع أمرها إلى القاضى، وعلى القاضى، استناداً لأحكام الشريعة، أن يحمى هؤلاء البنات، وعلى الجميع التَّنبُّه لهذا الأمر الخطير، إذ لا تزال حتى الآن زيجات كثيرة فى بعض المجتمعات تتم على جثة الفتاة، وفى نظرى أن مثل هذه الزيجات ليست زواجاً، وإنما هى عملية بيع وشراء للأثرياء الذين يعودون ببنات فى عمر الورود -١٤ و١٥ سنة- وكأنه سوق رقيق، ولذلك يجب أن يتدخل القانون بسرعة ليغلق هذا الباب، لأنه يسىء لسمعة البلاد والعباد، فكيف بفتاة لا تزال تعيش طفولتها ولم تبلغ حد الإدراك أن تجد نفسها فجأة فى معاملة غريبة حتى تحصل الأسرة على أموال، فمثل هذه الأسرة خير لها أن تموت من أن تبيع ابنتها بهذه الصورة الفجة المزرية.

وتابع الإمام الأكبر قائلاً: إن الفتاة لا تجبر شرعاً ولا ديناً على الزواج ممن لا تريده، وأضيف ولا قانوناً، وهيئة كبار العلماء الآن مهتمة بإعداد وتكملة نواقص فى قانون الأحوال الشخصية تراعى فيه بعض مستجدات العصر، وسيتعرض القانون لحالتين: هذه الحالة -وهى الأخطر- وهى الإجبار، والحالة الأخرى وهى الإعضال، وهو منع المرأة من التزويج بكفئها إذا طلبت ذلك، مع أن الحديث الشريف يقول: (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه)، وهنا لا بد من وسيلة قانونية لا أقول تجبر الأب على تزويج ابنته، ولكن تلجأ الفتاة إليها لتنال بعض حقوقها.

ونصح الدكتور أحمد الطيب الفتيات اللاتى يقعن تحت ضغوط معينة من الأسرة لتتزوج من شخص معين كابن عمها أو رجل ثرى، أن يعالجن الأمر بالحكمة والحوار والإقناع، إذ البنت ليس أمامها إلا إقناع الأسرة أو تلجأ إلى من يؤثر فى هذه الأسرة، محذِّراً الفتيات من التفكير فى الهروب من الأسرة فى هذه الحالة، فإن الفتاة التى تهرب لا تحل الإشكال وإنما تستبدل به مشكلات لا حل لها قد تصل إلى حد الكوارث التى تحيق بها وبأسرتها معاً.



الشريعة الإسلامية كرَّمت المرأة أماً وابنة وأختاً وزوجة وجعلتها شريكة للرجل فى الحقوق والواجبات



صدرت فى ٢٠١٣

نص بيان المشروع التأسيسى لهيئة كبار العلماء حول حقوق المرأة

وضع المرأة يتأسس فى الإسلام على المساواة مع الرجل.. سواء فى مكانتها الإنسانية أو من حيث عضويتها فى الأمة والمجتمع

للمرأة الحق فى تولى الوظائف العامة متى اكتسبت مؤهلاتها.. وعلى الدولة أن تحافظ على تكافؤ الفرص إزاء المرأة والرجل

إيماناً من الأزهر الشريف بقيمة ودور المرأة فى كل جوانب الحياة فقد أولاها عناية كبيرة تمثلت فى إقرار حقوقها والتأكيد على أهمية دورها فى النهوض بمجتمعها وتكللت هذه العناية بالمشروع التأسيسى لهيئة كبار العلماء والذى صدر بيانه الأول عام ٢٠١٣، متضمناً ٧ محاور رئيسية، وهى قيمة المرأة الإنسانية والاجتماعية، والشخصية القانونية للمرأة، والمرأة والأسرة، والمرأة والتعليم، والمرأة والعمل، والمرأة والأمن الشخصى، والمرأة والمشاركة السياسية، وهذه أبرز محاوره:



أولاً: قيمة المرأة الإنسانية والاجتماعية

يتأسس وضع المرأة فى الإسلام على المساواة مع الرجل، سواء فى مكانتها الإنسانية أو من حيث عضويتها فى الأمة والمجتمع، وهو مبدأ بينه الخالق سبحانه وتعالى فى قوله تعالى: «فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض» آل عمران آية ١٩٥.

العلاقة بين المرأة والرجل تقوم على المسئولية المشتركة التى أساسها ومعيار التفاضل والأفضلية فيها كلمة الحق والعدل مصداقاً لقوله تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم» التوبة آية ٧١..

إن مبدأى المساواة والمسئولية المشتركة كأساس لفهم وتأسيس العلاقة بين الجنسين فى الأمة قد قررتهما آيات واضحة، بحيث لا يجوز تحجيمهما من خلال أحكام جزئية خاصة. وإذا كانت المساواة فى النفس والروح والكرامة الإنسانية، والمشاركة فى المسئولية عن الكون وإعماره، مفاهيم جوهرية لعلاقة الرجل والمرأة فى الإسلام، فإن مفهوم القوامة يؤكد على المسئولية الحكيمة، ويعنى الالتزام المالى نحو الأسرة، وأن يأخذ الزوج على عاتقه توفير حاجات الزوجة المادية والمعنوية بصورة تكفل لها الإشباع المناسب لاحتياجاتها، وتشعرها بالطمأنينة والسكن، بما يحقق المسئولية المشتركة بين الرجل والمرأة، وليست سلطة التصرف المطلقة والهيمنة من قبَل الزوج أو الأب تجاه الزوجة والأولاد، للمرأة حقوق سياسية واقتصادية مساوية للرجل، باعتبار أن تطور المجالات والوظائف والأنظمة والأدوار السياسية والاقتصادية فى المجتمعات المعاصرة يقع أغلبه فى دائرة المصلحة المرسلة، التى لم يشهد لها الشرع بالاعتبار أو الإلغاء، وما قد يختلف عليه منها فسبيله الاجتهاد من علماء الأمة تفسيراً وتأويلاً واستنباطاً، وهذه عملية تاريخية وثقافية مستمرة، للمرأة الحق فى المشاركة فيها متى توافرت لها الكفاية والمقدرة.

ثانياً: الشخصية القانونية للمرأة

تتمتع المرأة بالأهلية الكاملة ولها ذمتها المالية المستقلة، ومسئوليتها القانونية، وحق التصرف الكامل المستقل فيما تملك منذ صدر الدعوة إعمالاً للمبدأ، الذى أقره النبى (صلى الله عليه وسلم): «المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم» (سنن أبى داود - كتاب الجهاد). قال تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم» التوبة آية ٧١..

للمرأة حق شرعى غير منازع فى الميراث، وعلى الدولة ضمان حصول المرأة على حقها، وعلى أهل العلم وحكماء الأمة وقيادات الرأى العام بذل الجهد لوضع حد للأعراف والتقاليد الظالمة، التى تعطل إعمال النصوص الشرعية لميراث المرأة، الذى وصفه الله تعالى بكونه «نصيباً مفروضاً»، ووضع الضمانات القانونية لحمايته.



ثالثاً: المرأة والأسرة

الأسرة هى أساس المجتمع ووحدته الأولى، وهى كيان تعاقدى ومادى، ومعنوى، وينبغى اتخاذ كل الإجراءات والتيسيرات التى تدعم هذا الكيان وتصونه. فالأسرة كيان تعاقدى لكونها علاقة إرادية تنشأ بالاتفاق وتنتهى إما بالاتفاق أو بحكم القضاء مع التعويض أو دونه، وللرجل والمرأة فى ذلك كله إرادة متساوية فى إنشاء الأسرة وإنهائها بالأصالة أو التفويض، فتتم حسب ما يقرره الشرع فى محكم آياته، وحسب ما تنص عليه شروط العقد، وأساسه الأول هو التراضى والقبول المتبادل، ومسألة التوثيق إنما هو لحماية الطرفين وبخاصة حقوق المرأة، تقوم الأسرة على المشاركة والشورى والعدل والمودة والرحمة. وقد كتب الله تعالى على الرجل الإنفاق على الأسرة فريضة عليه، نظراً لقيام المرأة بدورها الطبيعى فى الإنجاب ورعاية الأبناء. فالإنفاق حق للمرأة والطفل واجب على الرجل. ولا يعنى ذلك حبس كيان المرأة والرجل فى تلك الأدوار لأن لكل منهما أدواراً أخرى متعددة.

رابعاً: المرأة والتعليم

التعليم حق من حقوق المرأة، ويجب أن تسعى الدولة والمجتمع لتوفير ودعم فرص المرأة فى التعليم دون تمييز، وهذا الحق يمنع الأسرة من التمييز بين الولد والبنت فى تلقى التعليم اللازم للارتقاء بهما مادياً ومعنوياً.

خامساً: المرأة والعمل

إن الواقع المعاصر فى متطلباته الاقتصادية أو نتيجة للتعليم قد فرض على النساء العمل إلى جانب القيام بتبعات وظيفتهن الإنسانية والطبيعية فى حفظ النوع. والعمل نهج شريف لتحصيل الرزق، لا يرفضه الدين بما يتناسب مع ظروف الزوجين وأبنائهما طالما اقترن بالحفاظ على الفروض والآداب الإسلامية. إن عمل المرأة بهذا المعنى يرتب على أولى الأمر مجموعة من الالتزامات: أولها أن يقوم على قاعدة تكافؤ الفرص والعدالة، وبخاصة المحتاجة والفقيرة والمعيلة؛ إعمالاً لمبدأ الرعاية والتيسير لا مجرد المساواة فحسب حفظاً للأسر من الانهيار؛ ولذلك ينبغى تيسير قواعد العمل بالنسبة للنساء العاملات، وتحقيق التوافق الأسرى على التعاون والتضافر فى حمل الأعباء المادية وغير المادية كرعاية الأبناء والآباء. وواجب الدولة نحو المرأة والطفل كما هو الحال بالنسبة للرجل عند انسداد سبل العيش والبطالة أو العجز عن توفير حدود الكفاية فى التعليم والمعيشة الكريمة والسكن، واجب متساوٍ وضرورى يتأسس على منطق حقوق المواطنة لا الإغاثة.

سادساً: المرأة والأمن الشخصى

يتبنى الإسلام رؤية متكاملة بالنسبة لجسد الإنسان (وشتى جوارحه) على أنه أمانة ومسئولية أمام الله عز وجل «إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً» الإسراء ٣٦. وقد كان ولا يزال -للأسف الشديد- الاستغلال والعدوان بكل صوره، ومنه التحرُّش وسائر صور الاعتداء الجنسى، خاصة على المرأة، إحدى المآسى والآفات الإنسانية الكبرى على مدى التاريخ. وإذا كان تحمل مسئولية وحفظ الجسد الإنسانى من الفواحش هو مسئولية الفرد، فإنها على الجانب المقابل مسئولية الجماعة أيضاً، خاصة فى الظروف المستجدة، بل هى من الضرورات الشرعية، حفظ النفس والدين والعرض والعقل والمال. إن موضوع زى المرأة فى الإسلام أمر حسمته الشريعة، وجرى عليه جمهور فقهاء المسلمين وعلماؤهم، وفحواه أن الحشمة فى الزى مطلوب شرعى، وأن كشف الوجه والكفين أجازتهما الشريعة، ولا ينبغى أن تمنع عادة، أو تحول دونه ثقافة.

سابعاً: المرأة والعمل العام

للمرأة الحق فى تولى الوظائف العامة متى اكتسبت المؤهلات، التى تقتضيها تلك الوظائف، وعلى الدولة أن تحافظ على تكافؤ الفرص إزاء المرأة والرجل، ومن المعلوم أن النساء المؤهّلات قد تولين فى صدر الإسلام وظائف عامة فى التعليم وفى الأسواق وفى العلاج وغيرها. هذا وللمرأة الحق فى العمل التطوعى الخدمى والعمل العام حسبما تهيّؤه لها ظروفها الخاصة وإمكاناتها ومواهبها وحوافزها الشخصية. فإن العمل التطوعى والخدمة العامة هى حق وواجب الإنسان رجلاً كان أو امرأة من فضل ماله وعلمه وجهده، وهو فرض كفاية على المجتمع كله. وأخيراً فإن المرأة صاحبة حق أصيل فى الجماعة الوطنية ولها حق -وواجب- النصيحة والشورى والقيام بالقسط، وهى محملة بالأمانة مستخلفة كالرجل، سواء بسواء، ويفرض عليها كل أولئك المشاركة فى العمل العام ناخبة ومنتخبة لإيصال ما تراه صحيحاً من آراء وحقوق ومصالح عامة إلى القائمين على صنع القرار فى الجماعة الوطنية التى ينبغى أن تكون توافقية.

التضامن العربى الإسلامى ضرورة بقاء

أ.د. عباس شومان

وكيل الأزهر الشريف السابق

من الخطأ الشديد التخلى عن شعب هو جزء لا يتجزأ من عالمنا العربىّ والإسلامىّ من أجل اختلافنا مع بعض فصائله السياسية.. فالدعم والمساندة إنما هى لفلسطين وليست لفصيل ولا لحركة أو تنظيم.. بل كل المكون الفلسطينى الذى يخوض نيابة عن الأمة معركة مستمرة.. ويتحمل ضغوطاً لا يحتملها إلا شعب تربى على الصمود منذ نشأته على أرضه المحتلة

أظهرت القضايا التى مرت بها بلادنا العربيّة والإسلاميّة مدى ما أصاب الأمتين من فتور فى العلاقات البينية؛ رغم بقاء التواصل السياسى بين قيادة الدول وكثير من مؤسساتها، فقد تباينت المواقف من معاهدة السلام المصريّة مع الكيان الصهيونى التى استردت بها مصر كامل أراضيها، وكان يمكن لو كان التفاهم العربى فى أحسن أحواله أن يسترد العرب الجولان السورى، ويتوصلوا لحل عادل لمشكلة العرب والمسلمين المحورية، وهى احتلال الأراضى الفلسطينية؛ لكن تُرك الرئيس الأسبق السادات، الذى سبق عصره بفكره، وحده فى الميدان، مع أنه كان حريصاً على أن يكون التحرك شاملاً للمشكلة العربيّة برمتها مع الكيان الصهيونى، فاسترد السادات أرضه، وبقى الآخرون لا يبرحون أماكنهم، ومع أن العر ب عادوا إلى مصرهم بعد سنوات قطيعة بقى التباين، وعدم الاتفاق على رأى وقرار واحد فى قضايا كثيرة، ظهر ذلك مثلاً فى المشكلة العراقيّة الكويتيّة، والأزمات السوريّة، واليمنيّة، والليبيّة، وموقف بعض الدول العربيّة والإسلاميّة من الجماعات الإرهابيّة، وأبرز مشكلتين حاليتين: الموقف من إثيوبيا التى تهدد أمن مصر المائى، وتطورات المشكلة الفلسطينية بعد الاعتداءات الصهيونيّة فى شهر رمضان الماضى.

وهاتان المشكلتان تحديداً أبرزتا حالة الوهن والفتور فى المواقف، فقلما نسمع عن كلمة مؤثرة من دولنا العربيّة والإسلاميّة تؤكد على حقِّ مصر فى حماية أمنها المائى، وأنّها تؤيد أيّ موقف تتخذه مصر لحماية شعبها من العطش، وأنّ المساس بأمن مصر المائى هو اعتداء على جميع الدول العربيّة والإسلاميّة، وأعتقد أنّ مجرد إعلان موقف كهذا سيجعل الجانب الإثيوبى يحسب ألف حساب لخطواته الاستفزازيّة التى قد تجر المنطقة إلى ما لا تحمد عقباه، فمصر لا يمكنها مجرد التفكير فى التغاضى عن حماية أمن شعبها وحق أجياله المائية مهما كلفها الأمر، وهو ما تؤكد عليه تصريحات القيادة السياسيّة، وما يحدث من طول صبر على مفاوضات ومناورات من الجانب الإثيوبى ما هو من وجهة نظرى إلا من باب الحرص على تجنب الحل العسكرى، والتمسك بالحال السياسى ما وُجِدَ الاحتمال فى نجاحه، فإنّ عُدِمَ هذا الاحتمال فلا بديل إلا الاحتمال غير المراد.

وليس فتور المواقف تجاه السد الإثيوبى بأفضل حال مما ظهر خلال الاعتداءات الصهيونيّة الأخيرة، ؛ فحتى تلك التحركات العاجلة التى كانت تظهر فى السابق من دعوات لاجتماعات عربيّة ودوليّة عاجلة، وما كان يصدر عن التجمعات العربيّة والإسلاميّة من بيانات شديدة اللهجة، قد فُقِدَ فى هذه الأزمة الأخيرة ولم نسمع صوتاً ولو خافتاً لكثير من الدول، وكأنهم لم يسمعوا عنها، ولولا نجاح الجهود المصريّة فى وقف الاعتداءات لتضاعفت خسائر الفلسطينيين البشريّة والماديّة، وحتى بعد الإعلان عن مبادرة إعمار غزة ظننا أن سباقاً سينطلق بين الدول أشبه بالمزاد، تعلن فيه كلُّ دولة عن دعم المبادرة بما يناسب وضعها الاقتصادى، ويثبت للكيان الصهيونى أن الفلسطينيين لهم ظهير عربى وإسلامى سيقف معهم ضد محاولات الصهاينة لطمس هويتهم وإضعافهم مالياً وبشرياً.

وأتمنى أن تكون المواقف على غير ما ظننتها، وأن يكون هذا المزاد قد انطلق بالفعل، وأننى لم أحسن المتابعة، وأن شاحنات الدواء والغذاء ومواد البناء من جميع الدول العربيّة والإسلاميّة ترهق العاملين فى منفذ رفح الذين يشرفون على دخولها إلى غزة، وأخرى من خلال البحر لدول يمكنها الدخول بسفنها بكلِّ سهولة متى أرادت دون اعتراض من الصهاينة، وأن تكون مستشفيات دولنا العربيّة والإسلاميّة تقوم بما تقوم به مستشفيات مصرنا من علاج للجرحى والمصابين، وإذا كان هذا من اللوم على كثير من دولنا التى أصبحت على ما يبدو يحركها الخطر الذى يهدد حدودها أو أمنها الداخلى، دون محيطها وعمقها العربى الإسلامى، فإن الأسوأ من ذلك بكثير هو ما ظهر ربما للمرة الأولى من تراشق بين الشباب على مواقع التواصل، ووقع فيه حتى بعض من ينتسبون إلى الدعاة فى بعض دول وطننا، من تسفيه لقوة المقاومة والاستهزاء بصواريخها، وتحميل المقاومين المسئوليّة فى تصعيد الموقف، مع أنّ الجميع يعلم أن الصهاينة هم من تعرضوا للمصلين فى المسجد الأقصى غير عابئين بقدسيّة أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ونهاية مسرى رسولنا الأمين، وبداية ونهاية معراجه، ولا مقدرين لمشاعر الصائمين فى الشهر الكريم، ولا مفرقين بين شباب وشيوخ وفتيات ونساء، بل وأطفال الفلسطينيين، وكأن هؤلاء كُلِّفُوا من جانب الصهاينة بشن حرب معنويّة لبث اليأس فى نفوس أبطال وبطلات فلسطين، مع أنّ روح التضامن، كما علمنا من توجيهات شرائعنا، مسلمين ومسيحيين، توجب علينا توحيد الصفوف لنصرة المظلومين: «وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ»، وأن أىّ خلاف أو جدل يمكن أن يتحدث الناس فيه قبل التحام الصفوف، فهو وقت الشورى والرأى، أمّا إذا التحمت الصفوف فلا رأى ولا خلاف، وإنما الدعم غير المحدود: «وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ».

كان الأولى بهؤلاء شكر المقاومين، الذين تمكنوا بأسلحتهم البسيطة من إزعاج المتغطرسين، وإفشال محاولات قطعانهم الاستيلاء على حى الشيخ جراح، الذى تعنى السيطرة عليه إحكام القبضة على الأقصى، وكان عليهم بث روح الثبات فيهم، وأن النصر قد يتحقق رغم اختلال ميزان القوة، فقد نجح المسلمون الأوائل فى قهر صناديد الكفر فى بدر وغيرها مع أن ميزان القوة كان فى صالح المشركين، ونجح العرب، بقيادة مصر، فى كسر أنف الصهاينة، وتحطيم أسطورة بنوها لجيشهم؛ فوصفوه بالجيش الذى لا يُقهر، فقُهر خلال ست ساعات لا أكثر، وأصبح خط بارليف المنيع الذى أجمع العالم على أنه أبىٌّ على اختراق أعتى الجيوش فى قعر قناة السويس قبل أن ترفعه الجرافات المصريّة؛، لتطهير الممر المائى لافتتاح قناة السويس، ليصبح خط بارليف أثراً بعد عين، وتخترق الدبابات والمدرعات إلى عمق سيناء لتعود إلى الأبد لمصرها.

وقد حدث هذا فى وقت كان السخاء الغربى المعهود على الصهاينة، فى مقابل الشح والبخل الذى عانى منه جيش مصر حتى على مستوى صيانة أسلحته، ودباباته، ومدرعاته المتواضعة إذا ما قورنت بالآلة العسكريّة التى يمتلكها الصهاينة، وتدرس الأكاديميات العسكريّة العالمية ملحمة أكتوبر كأهم حرب فى عصرنا الحديث، وإذا كانت الأسلحة الفلسطينيّة متواضعة، فقد نسى هؤلاء الشباب أن عمر المختار حرر ليبيا بالبندقية، لتنتصر على الدبابات والمدافع الإيطالية، وحرر نيلسون مانديلا جنوب أفريقيا من التمييز العنصرى بلا سلاح، وهو مكبل غالب عمره فى غياهب السجون، حتى أصبح رئيساً لها، وفشلت أمريكا بما تملكه من آلة عسكرية، ولم يطب لها المقام لا فى الصومال ولا فى العراق، وعادت من حيث أتت بفضل ومقاومة أهل البلاد.

من الخطأ الشديد التخلى عن شعب هو جزء لا يتجزأ من عالمنا العربىّ والإسلامىّ من أجل اختلافنا مع بعض فصائله السياسيّة، فالدعم والمساندة إنما هى لفلسطين وليست لفصيل ولا لحركة أو تنظيم، بل كل المكون الفلسطينى الذى يخوض نيابة عن الأمة معركة مستمرة، ويتحمل ضغوطاً لا يحتملها إلا شعب تربى على الصمود منذ نشأته على أرضه المحتلة، وسبب معركته لا يخصه وحده، ففلسطين جزء من أرضنا العربيّة الإسلاميّة، وقضيّة القدس تؤلم كل قلب مؤمن بالإسلام أو المسيحيّة أو حتى اليهوديّة الحقة وأتباعها الذين يرون رأينا فى الصهاينة.

ما أحوجنا إلى استعادة لحمتنا العربيّة الإسلاميّة لما كانت عليه إبان رمضان ١٣٩٣هـ/أكتوبر ١٩٧٣م، فقوة الأمة الحقيقية تكمن فى اجتماع كلمتها، وتعامل القادة على أنّها أمّة واحدة بمكونها العربى والإسلامى، وإن اختلفت فى أسمائها وأنظمة حكمها، وتباعدت مواقعها الجغرافية، ولا أتخيل أن قراراً تتخذه مكونات هذه الأمة مجتمعه يمكن لأعتى قوة فى العالم أن تتجاهله، وساعتها سيحسب العالم لأمتينا -العربيّة والإسلاميّة- ألف حساب وحساب، أمّا إذا استمر أعداء الأمة الذين يتقاربون فيما بينهم فى نجاحاتهم فى زيادة الهوة الناشئة عن تعارض فى بعض المصالح، أو اختلاف فى وجهات الرأى بين دولنا فسنصل حتماً إلى يوم نترحم على حالنا الحالى على ما فيه من فرقة رأى، وفتور علاقات، واستهانة من دول لا تحمل لنا وداً، ولا ترعى فينا إلاًّ ولا ذمة، فالجماعة نهج شرعنا حتى فى عباداتنا كما قال رسولنا صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ فِى قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةَ».

الأزهر وشيخه.. بين افتراءات المُدلِّسين وحقائق القانون

د. محمد فتحى رزق الله

مدرس قانون المرافعات

جامعة الأزهر

لما رأينا البعض، فى الآونة الأخيرة، يُحاول النّيل من مكانة الأزهر واختصاصاته من الناحية الدستورية والقانونية، مُسئياً فى ذلك استخدام مبدأ حرية التعبير وإبداء الرأى، الذى منحه الدستور المصرى إياه، فى المادة(٦٥) منه؛ والتى تنص علي أن: "حرية الفكر والرأى مكفولةٌ. ولكل إنسانٍ حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر"، ولما كان القانون يُقيّد بشكلٍ صريحٍ حق الفردِ فى ممارسة حقوقه واستعمالها؛ بالوقوف عند حدود احترام حقوق الآخرين، وبأن لا يكون الهدف من استعمال حقه تحقيق مصالح مشبوهة وغير مشروعة، على نحو ما أوضحت المادة (٥) من القانون المدنى المصرى، نمرة ١٣١ لسنة ١٩٤٨م، كان لزاماً على هؤلاء الوقوف عند حدودهم، مُلتزمين أحكام الدستور والقانون، دون احتيالٍ أو تحايلٍ حول نصوصهما؛ لإيهام الناس بصحة افتراءاتهم وسمومهم، التى يقطعون بها أواصر المجتمع، ويسترقون بها عقول البسطاء، بحُجّة التنوير وبث الوعى، وما يُضلون إلا أنفسهم وما يشعرون. من هنا- حيث منبر الأزهر الإعلامى- ننشر للناس فى ربوع مصرنا الغالية، وفى غيرها من أرجاء الأرض، الحقائق الدستورية والقانونية لمكانة الأزهر العتيق ودوره، ومنزلة شيخه ووضعه، التى أسّس لها الدستور المصرى (٢٠١٤م)، وتناولها بالتوضيح والبيان قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، وتعديلاته، حتي لا يُدلِّس أحدٌ على أبناء الشعب، فيصلى سعير سمومه وأكاذيبه، من خلال توضيح ما يلى:

أولاً: أبناء الأزهر فى عين الدستور

ما كان الأزهر فى نظر القانون الدستورى يوماً إلا ينبوع فكر، رافد تنوير، باعث نهضة، سبب وحدة وتماسك بين أبناء الوطن، يمد الوطن والعالم بعلماء حق، أصحاب مسئولية فى نهضة الأوطان وبناء الإنسانية، وقد شهد الدستور المصرى بذلك، فنصّ فى الفقرة الحادية عشرة من ديباجته المؤصِّلة لمواده على أنه : "... وفى استنارة العقول فى العصر الحديث، وبلوغ الإنسانية رشدها، وتقدُّم الأمم والشعوب عن طريق العِلم، دعا ابن الأزهر رفاعة الطهطاوى أن يكون الوطن محلاً للسعادة المشتركة بين بنيه".

ثانياً: الأزهر فى عين الدستور

أ_ الأزهر هو المقوِّم الاجتماعى الأول:

لقد وضع الدستور المصرى الأزهر فى مكانته السامقة بين مؤسسات الدولة الحبيبة، فعَرف للأزهر قدره، وأكد للأزهر مكانته، ورسّخ للأزهر أصوله، وذلك بأن جعله المقوِّم الأول بين المقومات الاجتماعية الأساسية للمجتمع، التى يُبنَى عليها الوطن، وترتفع علي كتفه هامته، وهذا ليس من باب التفضيل، أو من باب تمييزه على غيره، وإنما لطبيعة دوره، وخصوصية رسالته، وعميق أثره، ففى المادة (١/٧ دستور) من الفصل الأول، من الباب الثانى للدستور، الذى جاء تحت عنوان: (المقومات الأساسية للمجتمع)، نصّ المُشرِّع الدستورى على أن: " الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على جميع شئونه"

ب_ الأزهر صاحب رسالة عالمية لتفرُّده العلمى:

ينقم أدعياء التنوير على الأزهر احتضانه للتراث الإسلامى، وتميُّزه – بما اصطُفى به من مشاعل التنوير الفقهى الإسلامى بين جنباته_ والتى لن تجد لها مثيلاً فى دنيا البشر، فى أى جامعةٍ كانت، بامتلاك أدوات التنقيب عن لآلئ الفقهاء، وجواهر العلماء، التى تركوها لنا إرثاً نهتدى به، والموازنة بينها، واستخدامها أصلاً نبنى عليه الجديد؛ لتقديم أصحها حالاً، وأنفعها أثراً للوطن والدنيا، دون أن يحجر على رأيٍ، أوتسفيهٍ من قدر مجتهدٍ، وهو قدر الأزهر الذى سُطِّر على جبينه، ولِمَ لا وهو من يُدرِّس التاريخ البشرى، والإسلامى، والفقه وأصوله، والفقه المقارن بين المذاهب العلمية، والآراء الفهقية بأدواته العقلية(المناقشة والنقد والترجيح)، واللغة وآدابها وفنونها وأسرارها وبلاغتها، والحديث بفروعه، والقرآن الكريم بعلومه، فضلاً عن علوم الدستور والقانون بفروعهما، والطب وفروعه، والإعلام ومجالاته، والتجارة وميادينها. من هذا المنطلق تحديداً يأتى الدستور ليُؤكِّد ويُؤصِّل على هذا التفرُّد الجامع بين علوم الدين والدنيا، ويسند إليه بشكلٍ أساسٍ، يجلعه مُتقدِّماً على غيره فى مسئولية نشر هذه العلوم الإسلامية فى ربوع الدنيا، فيقول فى الفقرة (٢/٧ دستور): "الأزهر... هو المرجع الأساس فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم، ولذلك منح القانون ا رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، فى الفقرة (٢/٢) الأزهر- ممثّلاً فى مجلسه الأعلى-، الحق فى اتخاذ القرارات اللازمة لإنشاء فروع له فى عواصم المحافظات فى مصر، أو فى دول العالم؛ تحقيقاً لأهدافه العالمية، بما فى ذلك إنشاء المعاهد والمراكز الإسلامية والبحثية والكليات الجامعية. ومن هنا؛ ونظراً لتفرُّد الأزهر فى علومه التى يقوم بدراستها وتدريسها، من مناهج وتخصصات إسلامية جامعة، تفرّد فى حكم الدستور بأحكامٍ- ليست لتفضيله على غيره كما قلنا، وإنما كواجبٍ فى عنقه- ، بأن أسند إليه مهمة نشر تلك العلوم فى العالمين. وفى سبيل تحقيق الأزهر تلك المهمة، وهذه الرسالة العالمية، فقد ضمن له الدستور عوناً مادياً، جعله التزاماً على الدولة، حتى تكفل له أداء واجبه الدستورى، فنصّ فى الفقرة (٣/٧ دستور) على أن: "... وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه".

وتفصيلاً لِما سبق أن أجمله الدستور من رسالة الأزهر، جاء قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، فى المادة الثانية منه، ليشرح ويُوضِّح لكل ذى بصيرةٍ طبيعة الأزهر كمؤسسةٍ علميةٍ عالميةٍ، ويُحدِّد معالم اختصاصاته بدقةٍ، حتى يعلمها القاصى والدانى، فيقف عند حدودها، وأنا أضعها بين يدى القارئ الكريم كما حدّدها القانون ونص عليها، دون زيادةٍ أونقصانٍ؛ لينتبه من يتغافلون عن الاختصاصات القانونية، التى كفلها المُشرِّع الدستورى والعادى على حدٍّ سواء، وهى على البيان التالى:

١_ الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى، التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره.

٢_حمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، و إظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدُّم البشر ورُقى الحضارة.

٣_ إظهار أثر الإسلام فى كفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس فى الدنيا والآخرة.

٤_ بعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية.

٥_ إظهار أثر العرب فى تطوُّر الإنسانية وتقدُّمها، وعلى رُقى الآداب والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية.

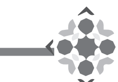
٦_ تزويد العالم الإسلامى والعربى بالمُتخصصين وأصحاب الرأى فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن.

٧_تخريج علماء متفقهين فى الدِّين، يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية ومهنية، لتأكيد الصلة بين الدِّين والحياة، والربط بين العقدية والسلوك.

٨_ تأهيل عَالِم الدِّين؛ للمشاركة فى كل أسباب النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة، وعَالِم الدنيا؛ للمشاركة فى الدعوة إلى سبيل الله بالحِكمة والموعظة الحسنة.

٩_توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية والإسلامية والعربية والأجنبية.

وإلى لقاء آخر نستكمل فيه إجلاء الغموض، ورفع الغمة عن الوضع القانونى للأزهر وشيخه، فى مقالٍ قادم إن شاء الله.



من هنا ونظراً لتفرُّد الأزهر فى علومه التى يقوم بدراستها وتدريسها من مناهج وتخصصات إسلامية جامعة تفرّد فى حكم الدستور بأحكامٍ- ليست لتفضيله على غيره كما قلنا وإنما كواجبٍ فى عنقه- بأن أسند إليه مهمة نشر تلك العلوم فى العالمين.. وفى سبيل تحقيق الأزهر تلك المهمة وهذه الرسالة العالمية فقد ضمن له الدستور عوناً مادياً جعله التزاماً على الدولة.. حتى تكفل له أداء واجبه الدستورى

لماذا لم ينزعج المهمومون بقضايا المرأة والمنتفضون من أجلها من تلك البرامج التى تشجع الزوجات على إفشاء أسرار حياتهن الشخصية على الهواء.. وترك بيوتهن.. والإقامة فى محاكم الأسرة؟



الأزهر فى نظر القانون الدستورى ينبوع فكر.. رافد تنوير.. باعث نهضة.. سبب وحدة وتماسك بين أبناء الوطن

برامج تخريب البيوت

مختار محمود

ليس الأزهر الشريف وإمامه الأكبر وعلماؤه الأكابر مَن يحرضون ضد المرأة وإهدار حقوقها، ويبيحون ضرب الزوجات، بل إنّ الإعلام غير المسئول، الذى يطنطن بهذه الأكاذيب ويردد هذه الأراجيف، هو مَن يتحمل وزر إفساد الحياة الزوجية وتشتيت شَمل الأسر وتخريب البيوت الآمنة بمحتويات شيطانية فارغة مضللة هابطة، وسط رقابة مغيبة وضمير غائب وإعلاميين بلا رسالة واضحة.

المحاولة الرخيصة التى استهدفت مؤخراً تحريف كلام الإمام الأكبر عن مواضعه بشأن ضرب الزوجة، وتحميل الأزهر الشريف مسئولية العنف الزوجى، تعكس جانباً من التردى الإعلامى الذى يصل حدّ التهريج والشطط وسوء المقصد. التعامل مع القضايا الدينية الجادة بأسلوب الاجتزاء والاجتراء والابتسار والتحريف والتخريف والتجديف -كما فعل إعلامىٌ الترفيه مؤخراً- مراهقة إعلامية غير محمودة، يجب أن تُواجَه بردّة فعل مناسبة. التساهُل فى عقاب مَن يهوون التجرؤ على رموز الإسلام وقاماته الشوامخ فى وسائل الإعلام، وغض الطرف عنهم، سلوك غير رشيد ومنهج غير سديد. المؤسف.. أن هذا التساهل يتحول إلى غضب عارم وشديد، كما البركان الهائج، إذا استهدفت الإساءة الإعلامية أشخاصاً آخرين أقل مقاماً أو مؤسسات أخرى أدنى شأناً!

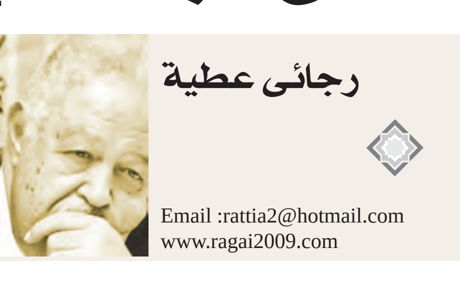
هذا الإعلام المتجاوز المتطاول المتجاوز مطعونٌ فى شرفه المهنى طولاً وعرضاً ولو كره الكارهون. وأركانه ودعائمه وسُقُفُه من زجاج ضعيف هش لا يقوى على شىء، بل وأشد ضعفاً من بيت العنكبوت، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت، ويكفى أنه يتجاهل عمداً اجتهادات الأزهر الشريف ومبادراته الخاصة بالزواج والأسرة وجميع شئون الحياة؛ وكذا علماء الدين الثقات؛ مستبدلاً الذى هو أدنى بالذى هو خير؛ سعياً وراء الترافيك المذموم. الإعلام الذى يخصص برامج عدّة، فى ظاهرها تناقش قضايا المرأة وشئونها ومشاكلها، وفى باطنها تحريض سافر على تخريب البيوت وتخبيب الزوجات على الأزواج، يجب أن يتوارى خجلاً، ويعتكف على تقويم عَواره الواضح للقاصى والدانى أولاً، قبل أن يُطلق قذائفه العمياء خبط عشواء؛ بحثاً عن تريند، ولهثاً خلف ربح مادى رخيص، متخفياً وراء عناوين براقة ولكنها خادعة وكاذبة. ليس الأزهر الشريف هو المُتهم حتى يدافع عن نفسه، وليس هو المُدان حتى يثبت العكس، بل أنتم المتهمون والمُدانون الآثمون؛ بما تقدمونه من برامج نسائية تحرض على الطلاق وتدمير أسر وتشريد أبناء. الأرقام الرسمية تقدر أبناء المطلقين والمطلقات فى مصر بعشرة ملايين طفل على الأقل، وهى حصيلة مرشحة للزيادة طول الوقت، وتعكس جانباً من المأساة.

لماذا لم ينزعج المهمومون بقضايا المرأة والمنتفضون من أجلها من تلك البرامج التى تشجع الزوجات على إفشاء أسرار حياتهن الشخصية على الهواء، وترك بيوتهن، والإقامة فى محاكم الأسرة؟ مصر تتصدر قوائم الدول الأعلى طلاقاً على مستوى العالم؛ ليس بسبب الأزهر الشريف صاحب المبادرات المشهودة فى لم الشمل والاجتهادات المتجددة فى قضايا الزواج والمرأة، ولكن بسبب برامج تليفزيونية، يحسب القائمون عليها وضيوفها أنهم يحسنون صنعاً. فوضى البرامج النسائية وصلت إلى حد توجيه نصائح على الهواء مباشرة للزوجات الشاكيات المتضررات من معاملة أزواجهن، بناء على رواية أحادية، بطلب الطلاق أو الخلع فوراً. لم ينتفض أحد ضد هذه النوعية الآثمة من البرامج، بل يتم التمكين لها ولمذيعاتها، ومعظمهن، إن لم يكن جميعهن، ذوات تجارب فاشلة فى الزواج، وفاقد الشىء لا يعطيه، بل بمرور الوقت وفى زمن المنطق المعكوس.. تحولت مقدمات هذه البرامج إلى زعيمات نسوية، تقام من أجلهن الندوات وتقدم لهن الدروع والجوائز، فى الوقت الذى يتم فيه وضع الأزهر الشريف من جانب بعض الصغار فى قفص الاتهام ومرمى الانتقاد، ويتم حظر العلماء الرواسخ منهم؛ لمصلحة بعض الهواة والحواة!

اتركوا الأزهر الشريف وشأنه، فهو مؤسسة مخلصة لدينها ولوطنها بل للإنسانية أجمع إن كنتم لا تعلمون، وابحثوا عن خصوم تشبهكم، حتى تصبح المعركة متكافئة وتواكب أقداركم التى اخترتموها طواعية لأنفسكم، أو اختاروا الطريق الأصوب وهو إصلاح برامجكم وضمائركم وتصويب مساراتها إلى الطريق الصحيح، وتقديم محتويات إعلامية ترمم ولا تدمر، تبنى ولا تهدم، تُنمِّى ولا تخرب. أعيدوا المودة التى اقتلعتم جذورها من بيوت المصريين، وانثروا بذور السكينة التى انتزعتموها من قلوبهم. والعدد الأخير من «صوت الأزهر» الذى يتناول حزمة من أبرز قضايا المرأة، التى تصدّى لها الأزهر الشريف وإمامه الأكبر، خلال السنوات الأخيرة، بالاجتهاد والحسم والإيضاح، ويُبرز ما انتهى الاجتهاد الأزهرى إليه فى نحو ١٤ قضية أساسية خاصة بالمرأة، سوف يكون اختباراً حقيقياً لهذه النوعية من البرامج والقائمين عليها، فضلاً عن تلك المتربصة بالأزهر الشريف وإمامه الأكبر أيضاً، فإنْ سلطوا الضوء عليه وأبرز محتوياته، فقد صغت قلوبهم وصفت وعادوا إلى رشدهم المفقود، وإن تجاهلوها -وهذا هو الأقرب- فعليهم أن يبلعوا ألسنتهم ويولوا وجوههم بعيداً عن الأزهر الشريف، ولا نسمع لهم صوتاً إلى الأبد.

الإعلام الذى يخصص برامج عدّة.. فى ظاهرها تناقش قضايا المرأة وشئونها ومشاكلها.. وفى باطنها تحريض سافر على تخريب البيوت وتخبيب الزوجات على الأزواج.. يجب أن يتوارى خجلاً.. ويعتكف على تقويم عَواره الواضح للقاصى والدانى أولاً.. قبل أن يطلق قذائفه العمياء خبط عشواء.. بحثاً عن تريند.. ولهثاً خلف ربح مادى رخيص.. متخفياً وراء عناوين براقة ولكنها خادعة وكاذبة

فى دوحة الإسلام «١٠٥»



رجائى عطية
Email :rattia2@hotmail.com
www.ragai2009.com

دليل العقل إلى قيم التراث

يشترك المتديّنون، عامتهم وخاصتهم ـ فى أشواقٍ تشدهم إلى الإلمام بمشاهد التراث التى حفظتها مدونات السير وتواريخ الأديان ـ يقبلون عليها فى نهمٍ وشغفٍ، وينهلون منها ما يُشبع أشواقهم إلى الصفحات التى سطّرها الأقدمون حين تلاقت دعوة السماء بأهل الأرض، وينشدون فيها ما يُعطيهم عبق معايشة أنفاس الأحداث والصور التى خطّها الأسلاف.

يتمثّل المُطالع للتراث الإسلامى، فى شوقٍ وإعجابٍ، مشهد الصحابى الجليل سلمان الفارسى، وهو والٍ من قِبل الفاروق عمر بن الخطاب على المدائن.. لا يُفارق ـ رغم الوِلاية ! ـ ملابسه الخشنة، ولا يركن لعطائه الذى يُغنيه، وإنما يأبى إلا أن يكسب قوته من عمل يده.. يجدل الخوص؛ ليصنع منه أوعيةً ومكاتل يبيعها ويتعيّش منها.. يقول للناس: «إنى أشترى خوصاً بدرهم، فأعمله ـ ثم أبيعه بثلاثة دراهم، فأعيد درهماً فيه، وأنفق درهماً على عيالى، وأتصدق بالثالث.. ولو أن عمر بن الخطاب نهانى عن ذلك ما انتهيت» !

ثم هذه الصورة الرائعة للصحابى الجليل سعيد بن عامر، الوالى على حمص، حين تفقّده الفاروق عمر، فى ولايته، فما وجده إلا فى إهابٍ بسيط خشن، لا تصرفه الإمارة عن تواضعه وبساطته وزهده، ولكن ما بال أهل حمص يشكون منه أنه لا يخرج إليهم حتى يتعالى النهار، ولا يُجيب أحداً بليلٍ، وله فى الشهر يومان لا يخرج فيهما إليهم ولا يرونه إلا آخر النهار !!.. يسأله الفاروق مُشفقاً أن تكون قد خابت فراسته فيه، إلا أن الجواب يُسفر عن عظمةٍ لم يتوقّعها أحدٌ من المتسائلين !.. إنه لا يخرج حتى يتعالى النهار؛ لأنه ليس لأهله خادمٌ، فيعجن لأهله العجين ويدعه حتى يختمر، ثم يخبز خبزه، ثم يتوضأ للضحى ويخرج إليهم.. ولا يُجيب أحداً بليلٍ؛ لأنه جعل النهار لهم، والليل لربه يعبده ويتهجّد إليه.. ولا يخرج مبكِّراً يومين فى الشهر؛ لأنه لا ثياب له إلا ثوبه الذى يستره، فهو يغسله وينتظر حتى يجف، ثم يخرج إليهم فى آخر النهار ! يجد المُطالع فى صفحات التراث الإسلامى، المشهد الرائع للفاروق عمر، وهو أمير المؤمنين ـ يجرى مُرهقاً وراء بعيرٍ شاردٍ من إبل الصدقة !!.. ومشهد واليه على المدائن، حذيفة بن اليمان.. يخرج أهل المدائن أفواجاً تسبقهم أشواقهم إلى مشارفها؛ انتظاراً لمقدم الوالى الجديد، فلا يرون إلا راكباً آتياً على حمارٍ على ظهره إكاف قديم، وقد أسدل ساقيه، بيده كسرة خبزٍ هى كل طعامه.. يستطلعون منه خبر الوالى الذى ينتظرونه، فيفجأهم بأنه هو.. هذا البسيط العظيم فى بساطته.. يُبادرهم؛ فيقول لهم: "إياكم ومواقف الفتن !.. فلما سألوه ما هى؟ ـ قال: أبواب الأمراء.. يدخل أحدكم على الأمير أو الوالى، فيصدقه بالكذب ويمتدحه بما ليس فيه" !! طبيعى أن ينبهر القارئ لهذه المواقف، بما فيها من صورٍ أخّاذة، ومشاهد جاذبة خلّابة، على أن الخطر أن يصرفنا الإعجاب الشديد والانبهار بها ـ عن استخلاص مغزاها والقيم الصادرة عنها.. القيم هى الخالدة الباقية، أما الصور فمتغيّرة.. هذا التغيُّر تابعٌ للزمان والمكان، ولذلك فإن الانحصار فى "الصورة" قد يفلت القيمة والمغزى والمعنى، بل وقد يرتد بصاحبه

إن إحياء التراث يكون بإحياء «قيمه» وليس بالضرورة إحياء «صوره».. فالصور والهيئات والأشكال متغيِّرة و«القيم» هى الخالدة الباقية.. لا جدوى للتراث إذا لم تنسكب قيمه فى صفحة وعى الناس وسلوكهم

إلى الوراء ويحبسه فى أشكالٍ مهجورةٍ يتخلّف بها عن ركب الحياة !

صناعة الوالى للمكاتل ليتكسّب منها، وركوبه الأتان بدلاً من الخيول المطهمة، وغسله ثوبه الوحيد وانتظاره حتى يجف، ومشاركة أهل الدار فى الخبيز، والجرى وراء بعيرٍ شاردٍ من إبل الصدقة؛ هى صورٌ رائعة، ستبقى جليلةً مبهرةً؛ لأنها قد وافقت زمانها من ناحية، ثم هى مردودة إلى «قيم» رفيعة سامية.. هذه القيم هى الخالدة الباقية.. القيمة الخالدة هى التعفُّف عن المال العام والحرص عليه، والإحجام عن الإفراط فيه، والتزام حفظه ورعايته وصيانته والترفُّق فى التعامل معه.. هذه القيم تلزم زماننا وما يأتى بعد زماننا، مثلما لزمت زمن أسلافنا.. تلزم الكبير والصغير، وتلزم الوزير إلى الغفير، والمُكلّف بخدمةٍ عامةٍ تكليفاً مستمراً، أو المنتدب لها انتداباً مؤقتاً، والنائب فى البرلمان، وعضو المجالس الشعبية والمحلية، وأعضاء النقابات والجمعيات والنوادى التى جعل القانون ـ والواقع ـ أموالها فى حكم الأموال العامة.

الالتفات للقيم المستمدة من التأمُّل فى هذه الأمثلة من التراث، يُوجب الاكتفاء بما يلزم للعمل العام دون إسرافٍ ولا إفراطٍ. إذا كانت العربة الصغيرة مؤديةً للمطلوب، فلا محل للعربات الفارهة، وإذا كانت الحجرة المتوسطة وأثاثها المعقول كافيةً لمكتب المسئول ومستلزمات الحركة والأداء فيه، فإسراف وتفريط فى المال العام ـ شغل المكاتب لمساحات هائلة، وفرشها بالأثاثات الفاخرة.. الالتفات إلى التعفُّف عن المال العام، يلزم المسئول ومن يُراقبه، بألا يحصل إلا على المعقول الذى يكفيه ويُقابل ما يؤديه دون توليد "مسميات" و"لجان" و"انتدابات" و"عضويات" و"إضافات" و"بدلات" وغيرها ـ تؤدى فى النهاية إلى الارتفاع بالأجر إلى أرقامٍ فلكية لا تتفق مع وجوب الترفُّق بالمال العام والقصد والاعتدال فى التعامل معه، والقناعة والترفع عن التغوُّل عليه والاغتراف منه. الانحصار فى "الصورة" دون "القيمة" رغم امتداد الزمن، وتغاير الظروف ـ تخلُّفٌ يؤدى إلى نتائج معكوسة !، ويقلب "القيمة" إلى "إخلال" و"خيبة" و"تفريط".. الحاكم أو الوالى أو المسئول فى الزمن الغابر، كان يستطيع مع سلاسة الحياة، وقلة المشاكل والمعضلات، واتساع الوقت وسهولة تسيير حاجات الناس ـ أن يبلغ بتعفّفه حدّ أن يجدل المكاتل ليتعيّش منها مستغنياً عن الراتب أو الأجر، وأن يزهد فيكتفى بثوبٍ واحدٍ لا يرى بأساً من أن يغسله بنفسه ويجلس فى انتظار أن يجف ما دامت ظروف العمل وضغوط واجباته لا تتأثر بهذا الانقطاع.

إلا أن تعقيدات الحياة فى زماننا، وتزايد الأعباء العامة، وتنامى المهام والمشاكل والمعضلات، تحتاج من الرجل العام إلى صرف وقته واهتمامه إليها بحيث يغدو تفريطاً معيباً وضاراً بالعمل الذى يتولاه، وبمصالح الناس، أن ينقطع عنه ليكسب قوته من عمل يده، أو يقوم بالخبيز فى بيته، أو ينحبس فيه إلى أن يجف ثوبه الذى زهد فلم يعد له سواه.. أيسر وأجدى وأنفع للعمل فى عصرنا أن يكفل للعامل راتبه والمعقول من احتياجاته؛ ليصرف كل وقته وجهده لأداء ما عليه رعايةً لمصالح الناس، وإلا توقّف دولاب الحياة !! فى مشاهد التراث، واقعات ووصايا لغسل النجاسة بالتراب، وهى فى أوانها كانت لازمة ومطلوبة لتحقيق الغاية، فهل "القيمة" فى النظافة والطهارة، أم فى "صورة" الغسيل بالتراب بالذات؟!.. وهل إذا أتاحت المدنية الصابون والمطهرات، تظل "صورة" الغسيل بالتراب هى الجديرة بالإحياء؟!. إن إحياء التراث يكون بإحياء "قيمه"، وليس بالضرورة إحياء "صوره"، فالصور والهيئات والأشكال متغيِّرة ، و"القيم" هى الخالدة الباقية.. لا جدوى للتراث إذا لم تنسكب قيمه فى صفحة وعى الناس وسلوكهم، وإحياء هذه "القيم" ليس بهيئات ولا صور ولا أشكال.. ليس بارتداء جلباب، أو عباءة، أو ركوب أتان.. غاية النفوس العاقلة أن تتسامى فى دنيا الحوادث المتغيِّرة، قديمها وحديثها، لتمسك بالقيم العليا التى تحكم سلوكها وتدفعها إلى مزيد المزيد فيما ترجوه فى تطلعها إلى الأفضل.. الاقتداء بالأقدمين ليس اقتداء بصور وأشكال، وملابس وهيئات!. الاقتداء هو "الإمساك" بالقيم النبيلة السامقة التى مثلوها وصدروا عنها !



ثواب الأبرار

عن بشر الحافى ـ رضى الله تعالى عنه وأرضاه ـ قال: رأيت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى المنام، فقال: يا بشر، أتدرى بما رفعك الله من بين أقرانك؟ قلت: لا يا رسول الله.. قال: بخدمتك للصالحين، ونصيحتك لإخوانك، ومحبتك لأصحابك، واتباعك لسُنتى. يقول ـ صلوات الله وسلامه عليه:مَنٍ أحيا سُنتى فقد أحبنى، ومَنْ أحبنى كان معى يوم القيامة فى الجنة" . وقال الإمام سفيان الثورى ـ رضى الله عنه: "من أحب من يحب الله ـ تعالى ـ فقد أحب الله، ومن أكرم من يكرم الله ـ تعالى ـ فإنما يكرم الله ـ تعالى" . وقال الصوفى سهل بن حنيف ـ رحمه الله: "علامة حُب الله حُب القرآن، وعلامة حُب الله وحُب القرآن حُب النبى ـ صلى الله عليه وسلم، وعلامة حُب النبى ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ حُب السُنة" . فبشرى لمن أحب رسول الله وأحب سُنته وتابع هديه، وقد كان لنا فى رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ أسوة حسنة. بَشّر الله تعالى من اتبعوا هداه، وهدى صفى الرحمن الذى أدّبه ربه فأحسن تأديبه، فكان على خلقٍ عظيم.. بَشّر سبحانه وتعالى هؤلاء ببشارته فى كتابه الكريم: «إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً * عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً * يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لاَ نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلاَ شُكُوراً * إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً * فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً * وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً»، (الإنسان: ٥ ـ ١٢). من أقوال العارف بالله سفيان الثورى: «إذا زهد العبد فى الدنيا، أنبت الله الحكمة فى قلبه، وأطلق بها لسانه، وبَصّره عيوب الدنيا، وداءها ودواءها».

عيد الأسرة (الحُب) بين الحظر والإباحة فى ميزان الفقه الإسلامى





د. عبدالحليم منصور

تباينت كلمة الفقهاء المعاصرين عند بيان الوصف الشرعى لِما يُسمّى بعيد الحُبّ الذى يحتفل فيه العالم كله فى هذا اليوم بهذه المناسبة.

ولمّا كانت الشريعة الإسلامية صالحةً لكل زمانٍ ومكانٍ، والحكم الشرعى يتناول بين طياته كل جديدٍ، حيث لا توجد واقعة ولا تصرُّف إلا وله فى كتاب الله، عز وجل، حكمٌ شرعىٌّ؛ قال تعالى: (ما فرطنا فى الكتاب من شىءٍ)، وقال عز وجل: (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىءٍ)، قال ابن تيمية: "قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما فى الإنزال أخوان، وفى معرفة الأحكام شقيقان"، والمراد بالميزان هنا العقل الفقهى المنضبط الذى يُقايس الأمور بعضها ببعضٍ، فيلحق الشبيه بشبيهه، فى ألقٍ من الانضباط المنهجى، وإبداعٍ فى استنباط الحُكم الشرعى. قال الشافعى: "فليست تنزل بأحدٍ من أهل دين الله نازلةٌ إلا وفى كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها".

وقال ابن القيم: "... فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحُكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد، وهى عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصالحٌ كلها، وحكمةٌ كلها، فكل مسألةٍ خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحِكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل".

فى وسط هذا الضجيج العالمى يُثار السؤال حول الحُكم الشرعى للاحتفال بهذا اليوم؟

فأقول: اختلف الفقهاء فى حُكم الاحتفال بهذه المناسبة على رأيين:

الرأى الأول: يرى القائلون به عدم مشروعية الاحتفال بهذا اليوم، ويُعوّلون فى تعليل رأيهم على أن هذا الاحتفال من البدع المستحدثة فى دين الله، عز وجل، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ فى النار، كما أن فيه تشبُهاً بالغرب، وفى الحديث: "مَنْ تشبّه بقومٍ فهو منهم".

كما أن الأعياد المشروعة فى الإسلام؛ هما عيد الفطر وعيد الأضحى، وما سواهما باطلٌ لا يُعوّل عليه، كما أنه استنساخٌ لبصمة الآخر، وهو ما يُعدُّ دليلاً على ضعف البصمة الذاتية للأمة، وأيضاً دليل محبّةٍ وإعجابٍ بالآخر، يكشف الانهزامية والذوبان فيه؛ عبر الولع بتقليده، مستحضراً قول العلّامة ابن خلدون: "إن المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب".

الرأى الثانى: يرى بعض العلماء القول بمشروعية الاحتفال بيوم الحُبّ محدوداً بضوابط الشّرع وإطاره دون الخروج عليه؛ من خلال تبادل الهدايا بين أفراد الأسرة، وسط جمود الحياة وصخبها المتواصل، كما أن الرجل يُمكن أن يُرتّب برنامجاً للأسرة، حيث يُمكن أن يقضى بصحبة زوجته أوقاتاً سعيدةً فى إحدى الحدائق، أو على شاطئ البحر، أو فى أحد الفنادق المميّزة، أو نحو ذلك. الرأى الراجح: بعد العرض السابق لآراء الفقهاء فى هذه المسألة، يبدو لى رجحان القول بمشروعية الاحتفال بهذه المناسبة فى إطار ضوابط الشّرع الحنيف؛ وذلك استناداً إلى ما يأتى:

أولاً – إن الأصل فى الأشياء النافعة الإباحة، حتى يقوم الدليل على المنع، كما أنه ليس من قبيل التشبُّه المذموم بغير المسلم، إذ إننا نُسلِّم بأنه لا يجوز التشبُّه بالغرب فى أى أمرٍ عَقديٍّ يتعلّق بالعقيدة، فمن تشبّه بقومٍ فهو منهم، أما ما عدا ذلك فلا بأس بالتّشبُّه بهم فى الأمور النافعة؛ كالأمور العلمية والاجتماعية، بما لا يُخالف تعاليم ديننا.

ثانياً - ليست البدعة كل ما استحدث بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بإطلاقٍ؛ فقد استحدث المسلمون أشياء كثيرةً لم تكن فى عهده، صلى الله عليه وسلم، تُعدُ بدعةً مذمومةً؛ مثل استحداث عثمان أذاناً آخر يوم الجمعة بالزوراء (مكان خارج المدينة)؛ لمّا كثر الناس واتسعت المدينة، ومثل استحداثهم العلوم المختلفة وتدريسها فى المساجد؛ مثل علم الفقه، وعلم أصول الفقه، وعلم النحو، والصرف وعلوم اللغة والبلاغة، وكلها علومٌ لم تكن على عهد النبى، صلى الله عليه وسلم، وإنما اقتضاها التطوُّر، وفرضتها الحاجة، ولم تخرج عن مقاصد الشريعة.

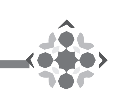
ثالثاً– ما ورد فى الصحيحين أن النبى، صلى الله عليه وسلم، كان يُحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يُؤمر فيه بشىءٍ.

رابعاً - إذا كنا قد رجّحنا القول بالجواز، فلا يجوز جعل مثل هذه الاحتفالات مرتعاً للاختلاط بين الجنسين من الشباب والفتيات، يتناولون فيها الخمور، ويرتكبون المحرّمات، فكل ذلك حرامٌ شرعاً.

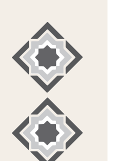
خامساً - لا يجوز لمن لم تربطهم علاقة شرعية الاحتفال معاً بهذا اليوم ولا تبادل الهدايا وغير ذلك من هذه المظاهر فيما بينهم.

سادساً - لا مانع شرعاً – فيما يبدو لى – أن يقوم الزوج بالخروج مع زوجته وأولاده، أو جلب الهدايا لهم كنوعٍ من إدخال الفرحة والسرور عليهم – سواء فى هذا اليوم أو فى غيره من الأيام الأخرى، فإذا كان الأمر فى هذا الإطار الضيّق بين المرء وزوجه، وبين الأبناء والآباء والأمهات والإخوة والأخوات؛ ففى هذه الحالة لا بأس وفق الضوابط التى شرعها الإسلام بحيث لا تُرتكب المُحرّمات أو الموبقات فى مثل هذه الأوقات، وإنما تكون أوقاتاً للراحة، فتكون من قبيل اللهو المباح فى شدة الزخم الذى نراه فى هذه الأيام من مشاكل وصعاب تُواجه الأزواج والأبناء على وجهٍ سواء. وهذا الكلام فيما يبدو لى ليس بدعاً من القول، فهناك لدى بعض الدول بعض الأيام يحتفلون فيها بعيد الانتصار أو العيد الوطنى أو عيد الثورة أو عيد الأم ونحو ذلك، وقد يكون يوم الحُب من هذا القبيل، ودون أن يوجد فى ذهن المسلم أو خاطره تقديسٌ لأحد، وتشبُّهٌ له فى عقيدته، ودونما ارتكاب لِما يُغضب الله، وفى حدود العلاقات المشروعة التى أذن بها الإسلام، أما ما عدا ذلك فلا يجوز.. والله أعلم.

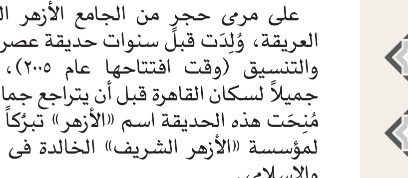
ليست البدعة كل ما استحدث بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بإطلاقٍ.. فقد استحدث المسلمون أشياء كثيرةً لم تكن فى عهده - صلى الله عليه وسلم - تُعدُّ بدعةً مذمومةً مثل استحداث عثمان أذاناً آخر يوم الجمعة بالزوراء (مكان خارج المدينة) لمّا كثر الناس واتسعت المدينة.. ومثل استحداثهم العلوم المختلفة وتدريسها فى المساجد



شواذ الفكر و«الأزهر بارك»









محمد مصطفى أبوشامة

على مرمى حجرٍ من الجامع الأزهر الشامخ وجامعَته العريقة، وُلِدَت قبلَ سنوات حديقة عصرية رائعة الجمالِ والتنسيق (وقت افتتاحها عام ٢٠٠٥)، ظلّت متنَفَساً جميلاً لسكان القاهرة قبل أن يتراجع جمالها ودورها، وقد مُنِحَت هذه الحديقة اسم «الأزهر» تبرُّكاً به، ولمجاورَتِها لمؤسسة «الأزهر الشريف» الخالدة فى التاريخ المصرى والإسلامى.

وللأسف، لا يفرِّق البعض بين الأزهر (الجامع وجامعة) والأزهر (البارك)، فيعِنّ لأحدهم أن يخاطب «الأزهر الشريف» على أنه «Park» بكل ما تحمله الكلمة من ترجمات، ومنها «حديقة عامة» أو «موقف سيارات»، متناسياً ما للمؤسسة الكبيرة من هيبةٍ واحترام، كما يحلو للبعض الآخر أن يطالب مشيخةَ الأزهر المسئولة عن الجامع والجامعة وعلمائهما، بأن تسدِّد فواتيرِ ما يجرى داخل «البارك» المصطنَع فى خيالهم عن الأزهر ودوره، ويحاسبونه فى ضوء تصوُّرهم لحدود مسئولياته.

واجتمَعَتْ نظرية «البارك» مع سيكولوجية «قوس قزح»، التى تسيطر على بعض العقليات الإعلامية الشاذة والمهيمنة على عموم المشهد، فأدخلوا فى حيِّزِ عملهم ونطاق منافستهم.. «الفتوى الدينية»، وتم تحويلها إلى سلعة تجارية تقام لها العروض الترفيهية على شاشات الفضائيات وصفحات الصحف والمواقع الإلكترونية، يروجها «إعلام فقد عقله» لا يفكر إلا فى «الترافيك» حتى لو كان عبر وسائل رخيصة، تربك الأسرة المسلمة وتفسد العلاقة بين الزوج والزوجة وتنتهى بنا إلى مجتمع ضائع.

وهؤلاء يحق فيهم قول الإمام الأكبر شيخ الأزهر إن «مدّعِى الإفتاء يجب الحجر عليه، لأنه مستهين بالعلم، متّبِع للهوى»، وكانت تلك محاولة حازمة من فضيلته لسد الطريق على المدعين وأصحاب الهوى ممن يفكروا فى القفز على مقاعد العلماء ومزاحمتهم فى دورهم الشرعى، وهو الأمر الذى أصبح يهدِّد وقار الدين وعقيدته الراسخة فى قلوب المصريين منذ أن فتح عمرو بن العاص مصر، وتنفّس أهلها هواء الإسلام النقى الذى استوطن قلوبَهم وعَمّرَها بمحبة الله.

وفى أحدث كتبى «مشكلة الإسلام»، الصادر قبل أيام فى معرض القاهرة للكتاب، وتحت عنوان «إرباك النساء»، كتبت: «كلما هدأت نار أشعلوها، وكلما أوقفنا شجاراً افتعلوا معركة جديدة، أما النار، فهى نار الفتنة، وأما الشجار ومعاركه فهو عن المرأة وهمومها وقضاياها ومشكلاتها، التى أمست حاضرة وبقوة فى كل محافل الحوار، ودوائر المناقشات المجتمعية، الجميع يفتى فى شأن المرأة، ومع تكاثر الآراء تحول الفضاء إلى هراء، من حوارات «الاغتصاب الزوجى» إلى قصص «لباس المرأة»، ومن «فتاة الفستان» إلى «فتاة البوركينى»، عناوين (ساخنة) كى تتصدر المشهد الإلكترونى والورقى والتليفزيونى، ويصبح رهان صناع المحتوى فى جميع خطوط إنتاجه هو المرأة».

وكى يعلو صخب المناقشات الفضائية ما بين الإعلام التقليدى والجديد، يُورط الدين فى كل قصة تخص المرأة، ويستبيح بعضهم الدخول من باب الشرع، ويغنى على ليلاه وعلى فتواه، ومن أجل عيون (التريند)، يهون الفقه والفكر والعقل والمنطق ويخلع الجميع وقاره أملاً فى إرضاء الفضائيين، من جماعة عشاق «سب الدين»، ويشعرك المتحاورون وكأن الإسلام قد منح الرجل سلطات مطلقة على المرأة، وكأن هؤلاء الأوغاد هم الذين سيحررون النساء من هذا القهر الزوجى (الدينى).

إن خَلْق فتنة «ضرب الزوجات» ليس من صنع الأزهر أو علمائه، بل هى نتاج دور إعلامى مشبوه، قام به «شواذ» ممن حولوا «الميديا» إلى «مول تجارى»، وضاعفوا أرباحهم عبر الصيد فى المهجور، واللعب على المحظور، يسخرون من أى جهد أزهرى يقوم بدور حقيقى وصادق فى نشر صحيح الفتاوى بين الجماهير، لأنه يحرمهم لذة العبث الدينى فى عقول المصريين.

إرباك المرأة المستمر هو نوع من الابتذال الفكرى، المقصود منه إثارة عواطف النساء ضد الرجال وضد الدين، ولا يفوتنى أن أثمن الدور الحكيم للأزهر و(صوته) العالى الذكى، الذى أجاد فى الرد على حملات إقحام المؤسسة الشريفة فى هذا الهراء الإعلامى بإعادة نشر الآراء المستنيرة لفضيلة الإمام الأكبر حول المرأة ورؤيته لتطور حقوقها بما تناسب روح العصر، والإيضاح الرزين الذى تبناه الزميل العزيز أحمد الصاوى على صفحات الجريدة أو فى تصريحاته الإعلامية الواعية، وقد حظيت رسائله بالانتشار الواجب والتقدير الواسع.

حفظ الله الأزهر وعلماءه.. وبارك فى صوته الواعى.. الصادق.. صوت الأزهر.

إرباك المرأة المستمر هو نوع من الابتذال الفكرى المقصود منه إثارة عواطف النساء ضد الرجال وضد الدين.. ولا يفوتنى أن أثمِّن الدور الحكيم للأزهر و(صوته) العالى الذكى الذى أجاد فى الرد على حملات إقحام المؤسسة الشريفة فى هذا الهراء الإعلامى بإعادة نشر الآراء المستنيرة لفضيلة الإمام الأكبر حول المرأة ورؤيته لتطور حقوقها بما تناسب روح العصر

التحالف البغيض



هيثم أبو زيد

على غير ما يظن أكثر الناس، فإن ما يجمع بين مجموعة الغلو العلمانى، وبين تيار الجمود الفقهى المتمثل فى أتباع الجماعات الحركية والسلفية وبعض المنسوبين زوراً إلى الأزهر كبير، بل كبير جداً، فما بين الفريقين من مشتركات، وما يجمعهم من مواقف، تمنح المراقب الموضوعى مشروعية وصف هذه العلاقة بأنها «تحالف».. تحالف يبذل الجهد والوقت وربما المال، ويعمل بكل ما أوتى من قوة لتعطيل حركة تقدم المجتمع، وشغل الجماهير بقضايا تافهة لا يعيرها الناس اهتماماً، أو حتى عرض قضايا مهمة، عرضاً منفراً سطحياً يدفع المتابع للسآمة والملل.

فمما التقى عليه الطرفان، رفض كل ما يصدر عن الأزهر من اجتهادات تتواكب مع التطور المجتمعى، وحركة التحديث التى يفرضها هذا التطور.. فرموز الغلو العلمانى، يتخذون من الأزهر موقفاً عدائياً، يرفض أن يكون للمؤسسة أى دور فى حياة الناس، ولا حتى فى تبيين كلمة الشريعة فى بعض مسائل الأحوال الشخصية، بل قد يصل الشطط ببعضهم لأن يكون ضد وجود المؤسسة الدينية أصلاً.. وبالتوازى مع هؤلاء، يعلو صوت تيار الجمود الفقهى، رافضاً ما يقدمه الأزهر من اختيارات فقهية متزنة معاصرة، لا سيما فى قضايا المرأة وغير المسلمين.. إذ يرى الجامدون فى مواقف الأزهر وشيخه تفريطاً فيما يعتقدون أنه من ثوابت الدين.. فتكون المحصلة فى حقيقتها وحدة الموقف برفض مرجعية الأزهر، حتى وإن اختلفت الأسباب والدوافع.

ومما اتفق عليه الطرفان «المتنازعان» أن حجم التيار العلمانى الليبرالى كبير، وأن دوره مؤثر.. فمجموعة الغلو العلمانى، وهى لا تعدو أن تكون بضعة مئات، تزعم أنها تمثل تياراً مجتمعياً كبيراً، وأن خطابها يؤثر فى قطاعات واسعة من الشباب، ويبرهنون لهذا بحدة خطاب أعضاء تيار الجمود تجاههم، فيقولون: لو لم نكن مؤثرين، ما كان المتشددون حشدوا ضدنا أنصارهم بهذه القوة والكثافة، ولا منحونا هذا الوقت والجهد، ولا أمطروا من يموت منا بالشتائم واللعنات والتبشير بالجحيم، ولا تصدوا بكل قوة لمن يترحم على أحد مات منا.. ولا ريب أن تيار الجمود والتخلف الفقهى لم يدخر جهداً فى إثبات صوابية كلام رموز الغلو العلمانى فى هذا الجانب.. فهم لا يهدأون فى مواجهتهم، ولا فى التحذير من خطرهم، ولا فى تصويرهم وكأنهم كيان كبير، أو تيار عريض، يعمل وفق مخطط مرسوم، ومؤامرة موضوعة لزعزعة عقيدة المسلمين، وهدم ثوابت الدين.

والحقيقة أن مصر ليس فيها تيار علمانى حقيقى، وحركة تنويرية جادة، لا على مستوى الحجم والانتشار، ولا على مستوى التأثير فى المجتمع.. يمكن لمتابع جيد أن يحصر أفرادهم فى الصحف والإعلام وعلى السوشيال ميديا.. ولعلها المرة الأولى التى نرى فيها خصمين يقر كل منهما بقوة الآخر وتأثيره.

الحقيقة أن مصر ليس فيها تيار علمانى حقيقى.. وحركة تنويرية جادة.. لا على مستوى الحجم والانتشار.. ولا على مستوى التأثير فى المجتمع.. يمكن لمتابع جيد أن يحصر أفرادهم فى الصحف والإعلام وعلى السوشيال ميديا

ومن أعجب ما تلاقى فيه الطرفان إصرارهما على أن رؤى العلمانية والتنوير يمثلها ويقودها ويعد من رموزها فى مصر تلك المجموعة الصغيرة، التى يمكن عدها على أصابع اليدين، والتى تتصدر دفاعاً عن «الفكر التنويرى» أو التهجم على شيخ الأزهر.. وبالرغم مما يبدو فيه أفراد هذه المجموعة الصغيرة من جهل مضحك، وتستطيح فى تناولهم، وتفاهة فى قضاياهم، إلا أن تيار الجمود والتخلف الفقهى أقرهم على تصدرهم، وعمل على إبرازهم، وبذل الجهد لحصر العلمانية والدعوة إلى التحديث فيهم، فقدم لهم بذلك خدمة كبرى، أسهمت فى شهرتهم ومعرفة الجماهير بهم.

وفى زمن سابق، كانت مسيرة التجديد والتنوير الحقيقية مرتبطة بأسماء أعلام كبار، يتقدمهم اسم الشيخ حسن العطار، وتلميذه رفاعة الطهطاوى، والسيد جمال الدين الأفغانى، والإمام محمد عبده، ثم جيل العلماء والمفكرين من تلامذته، من أمثال الشيخ مصطفى عبدالرازق، والشيخ المراغى، وقاسم أمين، ثم أحمد أمين، وطه حسين، وزكى نجيب محمود، وصولاً إلى محمود شلتوت.

والحقيقة أن تيار الجمود -ورغم رفضه لأفكار وكتابات هؤلاء الأعلام- لا يحب أن يذكرهم أحد فى معرض حديثه عن التنوير والتجديد، فهم مستمتعون بمواجهة النمور الورقية، ومحاربة طواحين الهواء، ويرون أن معركتهم أسهل، حين تكون مع يوسف زيدان، وإبراهيم عيسى، وسيد القمنى، وإسلام بحيرى، وفريدة الشوباشى، وفاطمة ناعوت.. فسبحان من جعل هؤلاء خدماً لهؤلاء.

كما يجمع الطرفان جهل شديد بحقائق الإسلام الكبرى، وبدور الدين فى المجتمع، ويلتقيان على رفض النقاش الموضوعى الهادئ، الذى لا يقفز على مستوى الوعى الاجتماعى الحالى، ويراعى الأبعاد السياسية والاقتصادية، ويدرس الآثار الاجتماعية.. فكلاهما يرفض أثر الواقع وتأثيره فى حركة التشريع، ومناقشات البرلمان.. فأى قانون يصدر فيما يخص الأحوال الشخصية، أو يمس المستقرات المجتمعية، لا بد أن يحظى بدرجة كبيرة من القبول الشعبى، فى المدن والقرى والصعيد والأرياف، وإلا كان وجوده كعدمه.. والأزهر جزء من حركة التطور المجتمعى، يمكن أن يسبقها بخطوة أو خطوتين، لكن لا يمكن أن يقدم تجديداته عبر قفزات صادمة، لا يكون من ورائها إلا الندم، وسقوط سمعة المؤسسة الأزهرية فى مصر والعالم.. وهو أمر لن يسمح به الشعب المصرى، ولا الدولة المصرية، وإن كان يتمناه التحالف البغيض.

مصرية المستشار بولس هى الأصل

سليمان جودة

الذين احتفوا بقرار تعيين المستشار بولس فهمى رئيساً للمحكمة الدستورية العليا، فعلوا ذلك على سبيل أن الرجل قبطى، وأن هذه هى المرة الأولى التى يتولى فيها قبطى رئاسة هذه المحكمة، وأن أمراً كهذا يستحق فى تقديرهم الحفاوة والاحتفال.

وهذا صحيح من حيث الشكل، ولكن الأمر من حيث المضمون شىء آخر، لأن اختيار الرجل لمنصبه الجديد يقوم فى الأصل على أساس كفاءته، وأساس التزامه، وإخلاصه فى عمله، وصدقه، وأمانته فيما يؤديه فى مكانه، ثم على أساس قدرته على أن يشغل منصباً بهذا الوزن فى القضاء، فلا يختلف الحال معه عما كان عليه عندما تولاه مستشارون كبار سبقوه.

هذا هو الأصل الذى علينا أن نظل ننتبه إليه وأن نركز عليه، سواء تعلقت المسألة بحالة المستشار بولس فهمى، أو تعلقت بأى حالة أخرى يكون فيها الشخص المرشح للموقع مختلفاً فى ديانته التى يعتنقها عن ديانة الغالبية من المصريين.

وفى عبارة أخرى.. فإن علينا ألا نستحضر ديانة أى منا إذا ما كان مرشحاً لمنصب من المناصب، لأن القضية هى مصرية المرشح لأى منصب، لا ديانته، ولا بالطبع لونه، أو شكله، أو أى مستوى آخر من مستويات التمييز بين الأفراد.

وإذا كان دستورنا الحالى يتحدث فى مادة من مواده بوضوح عن أن المواطنة هى المبدأ الذى على أساسه تجرى تعاملات الحكومة مع رعاياها جميعاً.. فهذا هو المبدأ ولا مبدأ آخر يمكن اعتماده.. وهذا المبدأ هو الذى سيكون علينا أن نظل نرسخه ونحوله من مادة فى الدستور مكتوبة بالحبر على الورق إلى شىء عملى فى حياتنا نحسه، ونلمسه، ونراه.

علينا ألا نستحضر ديانة أى منا إذا ما كان مرشحاً لمنصب من المناصب لأن القضية هى مصرية المرشح لأى منصب لا ديانته ولا بالطبع لونه أو شكله أو أى مستوى آخر من مستويات التمييز بين الأفراد

ولن يكون من الممكن ترسيخ مبدأ المواطنة فى حياتنا العملية إلا إذا استحضرناه فى كل موقف من مثل هذه المواقف، وإلا إذا استحضرنا معناه قبل أن نستحضر حروفه وكلماته، وإلا إذا أحس كل واحد منا فى كل موقف جديد يصادفنا أن هذا المبدأ المهم للغاية قد غادر مكانه حيث هو بين سطور ومواد الدستور، إلى واقع الحياة فى دنيا الناس.

وإذا كان لقرار تعيين المستشار فهمى من فضل نذكره فهذا الفضل هو أنه قرار جعلنا نستعيد مثل هذه المعانى كلها، فلا ننساها أو نغفل عنها فى غمرة الحفاوة بالقرار.

شبهات حول منظومة الزواج فى الإسلام «٧»





د. أحمد محمد بيبرس
المدرس بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

يثير المتربصون بالإسلام على منظومة الزّواج والأسرة عدداً من الشُّبه كادت من كثرتها وضراوتها، ونكاية وطأتها، أن نصفها بـ«الفتنة الكبرى»، وحسبى أنّ سنة الله تؤكِّدُ نهاية هؤلاء المتربصين، وأنهم سيذوقون فِى الدُّنْيَا وَبَالَ أَمْرِهَم، وفى الآخرة تكون عَاقِبَةُ أَمْرِهَم خُسْراً، ومثلهم كما قال ربنا: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللّهِ كُفْراً وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ»[إبراهيم: ٢٨-٢٩]. فهل يجد عاقل فى رويته أن يُهْمل أوامر خالقه وفيها كل مصلحته، مع أنه مُنْعَمٌ عليه، أو يرى فسحة فى ارتكاب نهيه وهو مُتَفَضّلٌ عليه؟ ومثلهم من نِعم الله تعالى كمن أنعم عليه الملك بعطية فأهملها حتى نفقت مع شدة فاقته إليها، إلا كان متهماً فى عقله؟ فليس للعقل البشرى أن يقول: أرى المصلحة فى قضاء شهوتى دون زواج، أو أقضيها بنفسى، أو أقضيها مع حيوان، أو مثله فى الجنس، فما يراه العقل مصلحة له يحتمل هنا الخطأ والوبال، خصوصاً إن دفعت إليه الشهوات والنزوات، أما ما يشرعه الله -سبحانه- فلا يحتمل إلا الصحة والصلاح.

وقضايا المرأة فى الإسلام من الملفات التى قد مورس ضده أكبر عملية تلفيق وتزوير واقتسام لنصوص الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ووضع الكلام فى غير سياقه العام، أو نزع الحادثة من سياقها التاريخى ووضعها فى سياق تحكمه التصورات الاجتماعية والأعراف التى لبست من تعاليم الإسلام ثوبى زور، فالزواج عهد شريف، وميثاق غليظ ترتبط به القلوب قبل أن تتشابك الأيدى فى عقد ربانى يلبى الرغبات والمصالح الدينية والدنيوية، يندمج به كل من الطرفين فى شخصية صاحبه حتى يكونا كأنهما نفس واحدة، جعلها ربنا آية من آياته فقال: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنّ فِى ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكّرُونَ» [الروم: ٢١]، فسعادة الحياة الزوجية إنما تُبنى على هذه العناصر الثلاثة: السكن، والمودة، والرحمة، حين تلتقى رغبات وآمال كلا من الزوجين، ليكونا علاقة فريدة دونها علاقة الصداقة والقرابة، وربما علاقة الأبوة والبنوة حتى وصفها القرآن الكريم باللباس فقال: «هُنّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنّ»[البقرة: ١٨٧]. ووصفها بـ«الميثاق الغليظ»، حيث لم يوردها إلا فى عقد الزواج وفيما أخذه الله على أنبيائه من المواثيق: «وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً»[النساء: ١٥٤]. فتتضاعف حينئذ هذه المكانة التى رفع القرآن إليها هذه الرابطة السامية، حيث لم ترد كلمة (ميثاق) فى القرآن الكريم إلا تعبيراً عما بين الله وعباده من موجبات التوحيد والتزام الأحكام، وعما بين الدولة وغيرها من الدول من الشئون العامة والخطيرة.

فهل يقارن المنهج الإسلامى بمنهج يرى أن تمام الحرية أن تكون المرأة عاهرة، وأن يكون لها عُشّاق وأخدان لا يحصون عدّاً، وأن ينصب لها تماثيل تبرز مفاتن الغوانى منهن والفاجرات؟! فالمشكلة الجنسية هى مشكل الأخطر فى العالم بعد مشكلة الاعتقاد وضراوتها وذروتها قبيل مجىء الإسلام فقد تضمخت بنجاستها أكبر حضارتين فى العالم أبان مبعث النبى، صلى الله عليه وسلم، ويكفى الرومان أنهم أفرغوا على الفاحشة ألواناً من القداسة فنصبوها فى المعابد وصوروها تماثيل تتزين بها المحاريب، وجعلوها منهجاً هو اتخاذ البغاء صفة التقرب إلى الآلهة فعبدا إلهاً أسموه (كيوبيد) أى (ابن الحب)، واعتقدوا أنه ثمرة خيانة (أفروديت) لزوجها مع رجل من البشر، وهذا أكبر نموذج لزواج الخرافة مع حمق العقل، حتى انعكس ذلك على الممارسة المجتمعية، فالوضع العلمى والاجتماعى فى هذه الأمم فلم يكن يُسمَح بتعليم المرأة الحرة مطلقاً، وقصر التعليم على البغايا، حتى كان الرجل من كرهه لجهل الحرائر يلجأ إلى البغايا، وزاد الفُرس على هذه الشنائع ما هو أطم فنكحوا المحارم، وزوجوا الأصول بالفروع فانتكست الفطرة ورضيت أن تحمل ابنة الرجل منه، أو أن يطأ الولد ظهر أمه ويضمخ فراش أبيه.

وانطلاقاً من هذه المفارقات البينة نشرع فى تفنيد شبههم ورد مزاعمهم بخطاب العقل، وحوار الفطرة السوية، فنبدأ بشبهتهم الأولى: أن الزواج -فى الإسلام- حرمان للنساء من حريتها برعاية زوج وأولاد وبيت، وتعليم وتربية، وإطعام ومسئولية لا تنقطع، وأن غايتها أن تكون خادمة، وأن الأمر الربانى لهن: «وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنّ»[الأحزاب: ٣٣] فالمرأة خلقت للبيت ترعى زوجها وتلبى له رغباته الجنسية، وتعدّ له الطعام الذى يشتهيه، وتربى له الأولاد، ولا ينبغى أن تخرج من البيت إلا لضرورة إما بصحبته أو صحبة أحد من الأبناء، لا حبذا لو لم تخرج سوى مرتين من بيت أبيها لبيت زوجها، ومرة أخرى من الدنيا إلى قبرها، وأن حبس المرأة فى البيت وحرمانها من العمل أو حرمان المجتمع من جهودها هى طاعة لله وإصلاح لشئون المجتمع الإسلامى الذى لحقت به المصائب نتيجة خروج المرأة للعمل!! إلخ ما تتقرح به ألسنتهم غرفاً مما فى قلوبهم.

ليس للعقل البشرى أن يقول: أرى المصلحة فى قضاء شهوتى دون زواج.. أو أقضيها بنفسى.. أو أقضيها مع حيوان.. أو مثله فى الجنس.. فما يراه العقل مصلحة له يحتمل هنا الخطأ والوبال.. خصوصاً إن دفعت إليه الشهوات والنزوات.. أما ما يشرعه الله -سبحانه- فلا يحتمل إلا الصحة والصلاح

ورد هذه الشبهة: أن الإسلام لم يقل أبداً بحبس المرأة فى البيت ولا حرمان المجتمع من جهودها، أو حرمانها من المجتمع بل دعاها لتعيش حياة كريمة هى وأسرتها، فيقرر أن العمل الصالح عام للرجال والنساء داخل البيت أو خارج البيت، والحياة الطيبة مشاركة بين الاثنين فى قوله تعالى ورتب عليه الجزاء فى الدنيا والآخرة: «مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنّهُ حَيَاةً طَيّبَةً وَلَنَجْزِيَنّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُون»[النحل: ٩٧]، ومعنى الأمر بملازمة البيوت «وَقَرْنَ» لا يعنى أن لا يبرحن البيوت مطلقا، وإنما هى إيماءة لطيفة إلى أن يكون البيت هو الأصل فى حياتهن حتى إن القرآن الكريم سمى بيت الزوجية بيتها قبل أن تقرره القوانين الوضعية فقال: «وَاتّقُوا اللّهَ رَبّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنّ مِن بُيُوتِهِنّ»[الطلاق: ١]، مع أن البيوت غالباً ما تكون ملكاً للأزواج، ولكن الآية تقرر أن نموذج البيت النبوى كان من أعلى النماذج العملية التى هى محل القدوة، وأن الأصل أن كل ما عدا البيت فى حياة المرأة استثناء طارئ لا أصل، وأن هذا أدعى للسكن والمودة والرحمة.

كما قرر القرآن الكريم للمرأة -أيضاً- كل الأعمال المناسبة والمؤهلة لها، فى جميع الميادين وليس فى شريعتنا الغراء ما يمنع المرأة من أن تعمل المرأة وتقتحم كل مجالات العمل ما دامت الأعمال مناسبة لطبيعتها وأن تؤدى المرأة عملها بأدب واحتشام وستر.

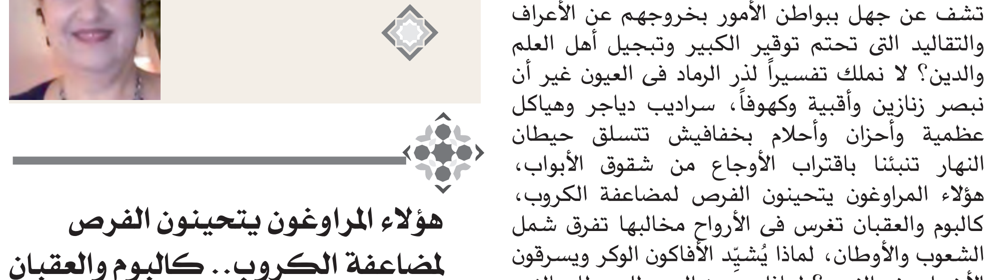
يظهر ذلك جلياً حين قرر القرآن عمل المرأة فى قصة موسى حين ورد ماء مدين قال تعالى: «وَلَمّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمّةً مِّنَ النّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِى حَتّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ»[القصص: ٢٣]، لكنها حددت ما ينبغى أن تكون عليه المرأة التى تخرج من البيت فى قوله تعالى: «تَمْشِى عَلَى اسْتِحْيَاءٍ»[القصص: ٢٥] مشية الفتاة الطاهرة الفاضلة العفيفة حين تلقى الرجال، فليس من شيمها التبذل والتبجح وكشف والإغواء.

وجاءت الممارسة النبوية بياناً للقانون القرآنى تتمثل فى إقرار النبى، صلى الله عليه وسلم، خروج الصحابيات للتعليم والتعلم، فكان منهن راويات للأحاديث والآثار، كما فى أمر المعصوم صلى الله عليه وسلم بتعليم زوجته حفصة بنت عمر -رضى الله عنها- الكتابة مع كبر سنها، فيما أخرجه أبوداود عَنِ الشِّفَاءِ بِنْتِ عَبْدِ اللّهِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيّ رَسُولُ اللّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ فَقَالَ لِى: «أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقْيَةَ النّمْلَةِ كَمَا عَلّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ» [سنن أبى داود ح رقم ٣٨٨٧]، وهذا يدل على حرصه صلى الله عليه وسلم على تعليم أمهات المؤمنين خاصة ونساء أمته عامة، حتى أخذ الصحابة العلم عن أزواج النبى، صلى الله عليه وسلم، فقد روى عن عطاء بن أبى رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأياً فى العامة، وكان النساء على عهد النبى، صلى الله عليه وسلم، مطببات للمرضى ومسعفات للجرحى يخرجن مع النبى، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه فى الغزوات، يسقين الماء، ويجهزن الطعام، ويضمدن الجراح، ويحرضن على القتال كل هذا فى إطار من الستر والعفاف، فمنهن برزت رفيدة بنت سعد بن عتبة الأنصارية، وهى طبيبة متميزة بالجراحة فكانت تداوى الجرحى، وتلم الشعث، وتقوم على الضائع والذى لا أحد له. وكان لها خيمة فى المسجد وكان رسول اللّه صلى الله عليه وسلم قد جعل سعد بن معاذ، رضى الله عنه، فى خيمتها، وكان النبى، صلى الله عليه وسلم، يختارها لتقوم بهذا العمل أثناء الغزوات والمعارك، فهى هنا تخرج للعمل خارج المنزل وتختلط بالرجال وتضمد جراحهم بيديها، وليست وحدها، بل اشتهرت معها أمية بنت قيس بن أبى الصلت الغفارية، وأم عطية الأنصارية، التى اشتهرت بالجراحة، وغزت مع الرسول، صلى الله عليه وسلم، وأم سليم بنت ملحان الأنصارية، التى كانت تشترك فى غزوات الرسول، صلى الله عليه وسلم، ومعها نسوة من الأنصار وغيرهن كثير. فهذه نصوص الشرع الحنيف وهذه التطبيقات العملية من النبى، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه فلا يحكم على هذه الأصول بترهات شابها الحقد الدفين، أو استنباطات عكرتها العادات والتقاليد، ومع هذا كله ربوا فى بيوتهن قادة أوصلوا رسالة الله تعالى إلى ربوع الدنيا.

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد المتوج بتاج: و«إنك لتهدى إلى صراط مستقيم»، والحمد لله رب العالمين.

(يتبع)

عن جهلٍ لا تُجادل




مريم توفيق

خلف الشاشات يثرثرون بالساعات لا يتوارون خجلاً حينما يتصلون لعمل مداخلات بالمكر والخبث تموج، لماذا ينتشون بسحب الظلام ينشرون الكآبة، يهللون ويصفقون للأحزان ويا بئس ما يطرحون من أفكار هدامة تشف عن جهل ببواطن الأمور بخروجهم عن الأعراف والتقاليد التى تحتم توقير الكبير وتبجيل أهل العلم والدين؟ لا نملك تفسيراً لذر الرماد فى العيون غير أن نبصر زنازين وأقبية وكهوفاً، سراديب دياجر وهياكل عظمية وأحزان وأحلام بخفافيش تتسلق حيطان النهار تنبئنا باقتراب الأوجاع من شقوق الأبواب، هؤلاء المراوغون يتحينون الفرص لمضاعفة الكروب، كالبوم والعقبان تغرس فى الأرواح مخالبها تفرق شمل الشعوب والأوطان، لماذا يُشيِّد الأفاكون الوكر ويسرقون الأضواء عند الفجر؟ لماذا يبيعون الوهم للبسطاء بالزور والبهتان فيجوبون الكون خلف السراب والأوهام؟ تناسوا أنه بالأخلاق تطمئن النفوس وتصحو العقول، فإن أجدبت الأفكار يطرحون البدائل والحلول، يرددون كذباً ويراهنون، يدسون أنوفهم فيما لا يعلمون، فإن سألت: أين صدق البيان؟ أشاروا لأنفسهم بالبنان، وإذا عاودت السؤال استقووا عليك بطول اللسان فتصدعت منهم كل القلاع وباتت البحار بلا شطآن، دون الخلق ينالون من الآخرين، عن جهل يروون الأحاديث، يتسابقون فى الإدلاء بدلوهم عن غير فهم، ودون أدب لا يتورعون عن الاستخفاف برؤى من أفنوا حياتهم ينهلون من أمهات الكتب سهراً وتعباً فبات معينهم ينضح بكل بديع يبقى نبراساً لآلاف القرون على هديها الناس تسير، عبثاً يحاولون ادعاء العلم والمعرفة ببواطن الأمور، يحللون ويروون الأحاديث ومعظمها نقلاً عن، أو من صنع خيالهم المريض، فماذا دهانا باتت منصات التواصل الاجتماعى كالملاعب يمطرونها بوابل من راجمات النار، باتت كالداء من صنع اللئام أصحاب المصالح، فى زمن عزّت فيه الرحمة والرأفة وغاب الاحترام والتقدير، ضيق الأفق والإصرار على إثبات الوجود بكل الطرق عنوان المرحلة، ينشرون طوفاناً من الأخبار جلها كذب وافتراء، فتخلق أجواء من الكراهية والأحقاد، يضيقون ذرعاً بمن يحاول صدهم ووقفهم عن غيهم إذا طال إفكهم سلامة البلاد، هم كالجراح فى خاصرة القصيد، منهم تفيض الدموع، على عيونهم دوائر برق تتصف فى غضب يلفهم الكبر والغرور، يتسلقون تارة وينبطحون أحياناً، لا يعترفون بالأخطاء، نفوسهم سوداء، وجوههم مسحة من دمامة إبليس فتبلدت الأحاسيس، صوتهم كالزئير فيموت الربيع الطلق حزناً، يستعذبون العناد جبناء يتوارون خلف عولمة تجرهم للهاوية وحاشاهم أن يكونوا يوماً فى زمرة الطيبين، وطالما يستكبرون فهم يترفعون عن قبول الحق، وعن الأخطاء لا يعتذرون، فكيف نلوذ بالصمت ونلتزم السكون؟ هل نترك من يفتون فى الدين يتلاعبون بأفكار الفتيان والفتيات، يعيثون بالمقدسات والثوابت فساداً، فنخسر ثروات البلاد من الطاقات والعقول؟ من هنا ارتأى العالم الجليل جهبذ العلم والتنوير فضيلة الإمام "الطيب" أن يسلط الضوء على أسوأ ما تتعرض له المجتمعات من تضليل وتزييف لوعى الشباب، فتصبح فى مرمى النيران تحفها المخاطر فقال: إن صناعة الجدال وادعاء المعرفة من أخطر الخصال التى أصابت مجتمعنا فى العقد الأخير، فالبعض يدعى القدرة على التحدث فى موضوعات بالغة التعقيد متنوعة المجال، فيتحدث حديث الخبير الذى يعرف الأكمة وما وراءها، وهؤلاء يدلون بأعاجيب من القول وأفانين من التحليلات لا يستند معظمها إلى أى أساس ممنهج من علم أو دراسة منظمة، ومكانة العلماء المتخصصين ممن أفنوا زهرة أعمارهم وسكبوا ماء عيونهم فى الدراسة والتعليم والبحث فأصبح الجميع يعرف كل شىء عن أى شىء حتى أصاب التخصص فى العلم الإسلامى عقيدة وشريعة وأدباً ولغة وثقافة شىءٌ غير قليل مما تكتظ به الساحة من هذا الجدل المنفلت من ضوابط المعرفة والحوار العلمى والثقافى، وفتحت الأبواب على مصارعها لكل من زعموا أن الإسلام بحاجة للإصلاح، وأن مهمة إصلاح الإسلام والمسلمين تقع على عواتقهم وحدهم دون غيرهم من المتخصصين فى العلم الإسلامى. لكن القرآن الكريم ذكر أشباه هؤلاء المجادلين فى أوائل سورة الحج فقال تعالى: «وَمِنَ النّاسِ مَن يُجَادِلُ فِى اللّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتّبِعُ كُلّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنّهُ مَن تَوَلاهُ فَأَنّهُ يُضِلّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السّعِيرِ» [سورة الحج: ٣، ٤].

هؤلاء المراوغون يتحينون الفرص لمضاعفة الكروب.. كالبوم والعقبان تغرس فى الأرواح مخالبها تفرق شمل الشعوب والأوطان.. لماذا يُشيِّد الأفاكون الوكر ويسرقون الأضواء عند الفجر؟ لماذا يبيعون الوهم للبسطاء بالزور والبهتان فيجوبون الكون خلف السراب والأوهام؟

ثم تكتمل الصورة فى الآيتين الثامنة والتاسعة فيظهر هؤلاء فى صورة جهلاء يجادلون فى الله دون رجوع إلى علم ولا استدلال ولا كتاب يضىء لهم بدلالات العقل والنقل طريق ما يجادلون فيه: «وَمِنَ النّاسِ مَن يُجَادِلُ فِى اللّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ثَانِى عِطْفِهِ لِيُضِلّ عَن سَبِيلِ اللّهِ لَهُ فِى الدُّنْيَا خِزْىٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ» [سورة الحج: ٨، ٩].

والجدل منهى عنه إلا أن يكون بالحسنى، كما فى قوله تعالى: «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلّا بِالّتِى هِى أَحْسَنُ» [سورة العنكبوت: آية ٤٦].

وما أكثر الأخبار الكاذبة التى تتداولها مواقع التواصل الاجتماعى التى يحاول مروجوها أن يقنعوك بصدقها من ترويج معلومات خاطئة أو تجريح لبعض الأشخاص، وكل ذلك دون علم ولا بينة إلا أنها موجودة على هذه المواقع التى تكون فى أغلب الأحيان مدمرة، ألا يدرون أن انعدام الضمير ورداءة المسلك محرم بل ويخل بمقتضيات الإيمان بالله؟

وأنا أقول: لو أن هؤلاء يخافون الله ما نشروا هذه الأخبار دون أن يتبينوا، ويقول الكتاب المقدس: «مخافة الرب رأس المعرفة، أما الجاهلون فيحتقرون الحكمة والأدب» [سفر الأمثال ١:٧].

يا رفاقى: تعالوا نعيد الفضيلة لؤلؤة تفتح الأبواب الموصدة، بنقاء الروح وعذب الكلم توهجت بالنور كل الأفئدة، سليل أهل الجود والكرم إمام الدنيا والدين، يا وجه السماحة والتقى يا نبع السقيا وأنسام الربا: إنا نرتاد بصحبة الطيب صفو المورد فأترعت ينابيع الحسن لحناً سماوى الصور، التواضع نبراسه والاحتواء عنوانه، قلب الملائكة، مع إمام السلام الأشعار تنضح بالأريج والشراع يلوح عند المضيق فلا يضل الملاح فى الأنواء، أزهاره على الضفاف تمحو السراب والاغتراب فى النفوس فتطيب الجروح، ملاذ آمن من الصقيع والهجير، وطن أنت يا طيب يا كل الرؤى والآتى الجميل.



ما أكثر الأخبار الكاذبة التى تتداولها مواقع التواصل الاجتماعى التى يحاول مروجوها أن يقنعوك بصدقها



تعالوا نعيد الفضيلة لؤلؤة تفتح الأبواب الموصدة.. بنقاء الروح وعذب الكلم



أعطى لمنصب شيخ الأزهر مكانته بصفته ممثلاً لكل المسلمين السنَّة فى جميع أصقاع العالم

زاد من القوافل الطبية لأبناء القارة الأفريقية وأعاد فتح الحوار مع أصحاب الديانات الأخرى بما يحقق «الأخوَّة الإنسانية»

الجلال والجمال فى شخصية الإمام

د. غانم السعيد



عميد كلية اللغة العربية بالقاهرة

فى التاريخ الإنسانى شخصيات يقف عندها التاريخ طويلاً؛ لأنها كانت علامة فارقة فى زمانها، ومكانها، وفى أمتها.. والأمة الإسلامية على امتداد تاريخها الطويل موعودة بمثل تلك الشخصيات التى اصطفاها الله -تعالى- بمهمة تجديد دين الله، وبعث الطموح المتوثب، والآمال الواعدة فيها، فالعز بن عبدالسلام (سلطان العلماء)، والإمام الغزالى، والشيخ حسن العطار، والإمام الشيخ محمد عبده، والشيخ الشعراوى، (أيقونات) فى تاريخ الأمة، ثم انضم إلى هذه الكواكب النيرات، والشموس الساطعات إمامنا وشيخنا «أحمد الطيب، وهو -بكل موضوعية وبعيداً عن العواطف والانفعالات- من أى جهة جئته لتكتب عنه هلَّت عليك الخصائص والفضائل والمميزات، ما يجعل الفصيح اللسن أبكم عيياً فى حَرم العطاء المتدفق، والغيث المنهمر بشآبيب الخير، وسأحاول -فى إيجاز غير مخل، وتأكيد غير مبالغ ولا ممل- أن أشير إلى بعض جوانب الجلال والجمال فى شخصية الإمام الطيب.

فـ«الطيب» هو العالم المجدد على هدى وبصيرة، وهو الداعى إلى فقه الواقع، والحريص على إبراز مظاهر التسامح والتيسير التى هى سمة رئيسية فى ديننا الحنيف، ولتحقيق هذه الغاية أحدث فضيلته ثورة فى مناهج المعاهد الأزهرية، حتى تكون قريبة من عقل الطالب، سهلة الفهم والاستيعاب، ومرتبطة -فى ذات الوقت- بقضايا العصر والواقع المُعاش، كما أصدر توجيهاته الواضحة وتعليماته الصريحة بتطوير المناهج فى الكليات الأصيلة (أصول الدين - الشريعة والقانون - اللغة العربية)، وكان من ثمار ذلك مشروع الكتاب الموحد الذى حقق كثيراً من الفوائد، ومن أهمها: توحيد المصادر التى يستقى منها الطالب الأزهرى أصول التجديد فى الخطاب الدينى.

ومن ملامح شخصية الإمام «الطيب» إدراكه التام لقيمة مؤسسة الأزهر، وأهميتها كقوة من أهم القوى الناعمة لمصر فى الخارج، فعمل بكل همة وعزيمة على أن يعزز من تلك المكانة، ويؤكد على تلك الأهمية، فأعطى لمنصب شيخ الأزهر مكانته ومكَنَته بصفته ممثلاً لكل المسلمين السنة فى كل أصقاع العالم، فأصبح مقره له فى القلوب مكانة، وفى النفوس مهابة، يقصده القاصى والدانى فتُقضى حوائجهم، وتُحَل مشكلاتهم دون إخلال بالنظام، أو عدم التزام بما يليق بالمقام، كما أصبح مقر المشيخة -بفضل الإمام- مقصداً للساسة والقادة فى الداخل والخارج يستنيرون برؤاه، ويقدمون التحية للأزهر من خلال لُقياه.

فإذا ما ذهبت تتحدث عن دور الأزهر فى عهده فى الداخل والخارج، فقل ما شئت ولا حرج، فقد تصادف فى عهد الإمام «الطيب» أن كانت مصر تمر بمرحلة من أصعب مراحلها فى التاريخ الحديث، فقد اضطربت الأحوال وعمت الفوضى فى كل الأركان، وتطاول العوامُ على كل صاحب مقام، وأوشكت الأمة أن تفقد بوصلتها وتضل طريقها، لولا أن تعاضدت مؤسسات الوطن الصلبة فى مصر، وعلى رأسها الأزهر، بحكمة وبصيرة إمامه؛ لتعيد لمصر لحمتها، وتجمع شملها، وتلملم شعثها، وسوف يذكر التاريخ يوماً أنه بفضل الأزهر -وهذا عهد الأمة به- وفى عهد إمامه الميمون تخطت مصر أكبر عقبة كؤود، حيث حاول المتشددون المتطرفون أن يدخلوا الأمة فى غياهب الجهل والجهالة، والتخلف والظلامية، فكان الأزهر وإمامه لهم بالمرصاد من خلال الفكر المستنير، والمنهج الوسطى المعتدل.

وفى الخارج -فى الدول الأفريقية والآسيوية، بل فى كل قارات الدنيا- استطاع الإمام أن يستعيد دور الأزهر، سواء فى معاهده، حيث فتح أبوابه للوافدين من كل جنس ولون حتى امتلأت بهم جنبات الأزهر سواء فى معاهده، أم فى كلياته، ومعظمهم -إن لم يكن كلهم- على منح دراسية على نفقة الأزهر، حيث الإقامة (السكن والطعام) مجاناً، والدراسة مجاناً، والعلاج مجاناً، مع مصروف جيبى يصرف شهرياً.

كما زاد الإمام من كرمه فمنح كل وافد تذكرة سفر إلى وطنه ذهاباً وإياباً كل عامين، كما منح كلا الطالبين الأول والثانى على دفعته رحلة حج على نفقة الأزهر، وقد كانت تلك العطايا وغيرها داعية للطلاب الوافدين أن يطلقوا على الإمام لقب (أبوالوافدين).

أما بالنسبة للمبتعثين من الأزهر إلى هذه البلاد من المدرسين والوعاظ، فقد زاد الإمام من أعدادهم، ورفع من رواتبهم بما يفوق راتب أستاذ الجامعة، وفى مقابل ذلك كان يتم اختيارهم من خلال امتحانات جادة وشفافة (شفهى وتحريرى) على أيدى نخبة من كبار العلماء، ولأنه يدرك أن مبعوث الأزهر فى هذه البلاد هو سفير لمصر والأزهر، فقد حرص على أن يجرى لكل مبتعث كشف هيئة يقوم به ممثلون لوزارة الخارجية المصرية، فأصبح



«الطيب» هو العالم المجدد على هدى وبصيرة.. وهو الداعى إلى فقه الواقع.. والحريص على إبراز مظاهر التسامح والتيسير التى هى سمة رئيسية فى ديننا الحنيف.. ولتحقيق هذه الغاية أحدث فضيلته ثورة فى مناهج المعاهد الأزهرية.. حتى تكون قريبة من عقل الطالب.. سهلة الفهم والاستيعاب.. ومرتبطة -فى ذات الوقت- بقضايا العصر والواقع المُعاش

المبعوث الأزهرى -بفضل الله ثم بفضل رؤية الإمام الثاقبة- خير ممثل للأزهر بتاريخه ومكانته.

كما زاد الإمام من القوافل الطبية إلى أبناء القارة الأفريقية، فكان لذلك أثره الطيب فى نفوس المسلمين فى كل أنحاء العالم.

وأصبح الإمام، بفضل ما بذله ويبذله من جهود عظيمة فى نهضة المسلمين فى كل مكان، يُستقبل فى كل بلد يذهب إليه استقبال الملوك والرؤساء، وتُنظم له (بروتوكولات) الزيارات كما تُنظم لأعظم القادة والحكام، وفى بعض الأحيان كان مضيفوه من الرؤساء والزعماء يخرجون عن البروتوكول ويستقبلونه على باب الطائرة، وبعضهم كان يقود سيارة الإمام بنفسه إجلالاً لقدره وتعظيماً لشأنه.

وإدراكاً من فضيلته بأهمية التواصل مع الآخر، فقد حرص على فتح قنوات حوار بين الأزهر، ممثلاً للمسلمين، وبين أصحاب الديانات الأخرى، وبخاصة بابا الفاتيكان السابق، ولما وصل فضيلته فى مرحلة معينة إلى قناعة بأنَّ الآخر، ممثلاً فى «البابا» لا يأخذ الحوار بصورة جدية، أمر بقطع الحوار، ليرسل من خلال ذلك رسالة قوية مفادها أن الحوار يجب أن يكون برغبة بين طرفين كلاهما فى احتياج إلى الآخر وليس فرضاً على طرف دون آخر، ولما وصلت الرسالة للآخر وأدرك أنه فى حاجة ماسة إلى الحوار مع الأزهر، أعاد الإمام فتح الحوار من جديد، وأولاه عنايته الشديدة، ليؤكد أنَّ للأزهر دوراً مهماً فى تحقيق (الأخوَّة الإنسانية) والسلام العالمى، وقد تمخض عن هذا التقارب توقيع وثيقة الأخوَّة الإنسانية مع البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان الحالى، لتكون أعظم وثيقة توقَّع بين أصحاب الديانات فى العصر الحديث، حتى سميت «وثيقة القرن».

وعمل الإمام، ولا يزال يعمل، بكل همة وعزيمة، على أن تصبح بنود هذه الوثيقة محققة على أرض الواقع.

ولا تتوقف رؤى الشيخ وأفكاره البناءة عن العطاء؛ فقد تمخض فكره الثاقب عن إنشاء «بيت العائلة» الذى يجمع كل المصريين على اختلاف طوائفهم تحت مظلة واحدة أساسها التراحم والمودة والألفة بين جميع أبناء الوطن.

كما أنشأ فضيلته ما يُعرف بـ(بيت الزكاة)، لينوب عن كل مسلم يريد إخراج زكاته إلى من يستحقها، والآن يقوم هذا البيت بخدماته العظيمة والجليلة لكل محتاج فى مصر، فيدفع رواتب الأرامل، وكل عاجز عن العمل، كما أنه يتحمل نفقات علاج كل مريض محتاج، ويتحمل مصاريف التعليم والدراسة لغير القادرين، كما يسهم فى تزويج الفتيات غير القادرات على تكاليف الزواج.. إلخ.

وفى عهد الإمام نشط دور مجمع البحوث الإسلامية ونهض، ليؤدى دوره المنوط به من حيث صدور الكتب الدورية التى تعالج أهم القضايا المعاصرة التى يحتاج المسلمون فيها إلى رأى الأزهر، كما يقوم المجمع بتنظيم الدورات التوعوية للأئمة والوعاظ فى مصر وخارجها لتنمية أفكارهم، وتطوير رؤاهم، وتدريبهم على كل وسائل التكنولوجيا الحديثة التى تعينهم على أداء رسالتهم.

ولأول مرة فى عهد الإمام تُعيَّن المرأة واعظة؛ لتقوم بدورها فى وعظ أندادها من النساء، وإصدار الفتاوى فى الأمور التى تخص المرأة، وتثقيفها دينياً؛ ليعود عليها وعلى أسرتها بفوائد عظيمة.

كما أصدر الإمام قراره بإنشاء أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ وباحثى الفتوى، ومساعدتهم على أداء رسالتهم على أفضل صورة.

وأما (مجلة الأزهر) فى عهد الإمام فقد لبست ثوباً قشيباً فى الشكل والمضمون، وشهدت تطوراً واضحاً استعادت من خلاله مجدها وبريقها، واستقطبت إليها كبار الكتَّاب فى شتى العلوم والمعارف والآداب، كما أصبح يصدر مع كل عدد منها كتابان جديدان يعالجان أهم القضايا التى تحتاج الأمة إلى بيان بشأنها، وذلك كله بثمن زهيد لا يتجاوز ثلاثة جنيهات.

ولإيمان الإمام بدور الإعلام فى صناعة العقول، وبناء الإنسان، فقد عمد إلى تطوير صحيفة (صوت الأزهر)؛ لتخرج عن النمطية التى عليها الجرائد، إلى الاهتمام بقضايا الساعة التى ينتظر فيها الناس رأى الأزهر.

ولقناعة الإمام -أيضاً- بدور (تكنولوجيا) المعلومات والاتصال التى حوَّلت العالم إلى غرفة صغيرة أنشأ فضيلته «مرصد الأزهر لمكافحة التطرف»، الذى يتابع على مدار الساعة، بالليل وبالنهار، أى خبر أو معلومة سلبية عن الإسلام والمسلمين، فى أى بقعة من بقاع العالم، وبأى لغة من اللغات، فيتصدى لها علماء يجيدون التعامل مع هذه التكنولوجيا، ويتكلمون بما يزيد على سبع عشرة لغة.

وفى هذا الإطار -أيضاً- وعلى نفس المستوى أنشأ الإمام «مركز الأزهر العالمى للفتوى الإلكترونية»، الذى يعمل ليل نهار من خلال مجموعة من شباب العلماء الذين يجيدون معظم اللغات العالمية، فيتلقون الأسئلة الدينية مباشرةً من جميع المسلمين فى كل أنحاء العالم من خلال الشبكة العنكبوتية (النت) ويجيبون عن تلك الأسئلة بما يتناسب مع أحوال الناس ومعايشهم فى بلادهم، وذلك كله من أجل منع أصحاب الفكر المنحرف من إفتاء الناس من خلال ما يحملونه من فكر متطرف، وقد نجح المرصد ومركز الفتوى فى أداء دورهما على أكمل وجه وأفضل صورة.

ويعطينا الإمام القدوة والمثل الذى يجب أن يحتذى من الجميع بجمعه بين الأصالة والمعاصرة قولاً وفعلاً؛ فأما القول فتراه فى مؤلفاته ومقالاته وحواراته التلفازية والإذاعية، فهو فيها يُرى متمسكاً بالتراث بصفائه ونقائه، كما نرى فيها المعاصرة والرغبة فى التجديد والأخذ بكل ما هو مفيد من معطيات العصر وأدواته.

وأما الفعل فتراه أثناء إقامته فى القاهرة -وهو يمارس عمله ويؤدى رسالته- يعيش المعاصرة بكل مناحيها الإيجابية، ويؤدى عمله كأفضل قيادة تعرف مهامها ورسالتها، بمعنى أنه رجل دولة بما تعنيه الكلمة من معنى.

فإذا ما عاد إلى «القرنة» فى الأقصر، وهى قريته التى فيها ولد ورُبى ونشأ نشأته الأولى، فإنه يتحلل من كل مظاهر المعاصرة الشكلية، ليعود إلى فطرته الأولى حيث يعيش حياة يسيرة سهلة، لا تكلف فيها ولا مبالغة، فينزع عنه زيه الرسمى، ليرتدى زى أهله وأبناء قريته، ويكون منهم ومعهم.

وفى ساحة «أهل الطيب» تطيب نفسه ويسكن وجدانه وتسمو روحه، ويتخلص من الطاقات السلبية التى صدَّرتها إلى نفسه المدنية الحديثة بتعقيداتها وتشابكاتها، فإذا ما همَّ بالعودة إلى القاهرة؛ ليمارس عمله، ويؤدى رسالته، عاد من هناك صافى الذهن، هادئ الوجدان، متخلصاً من كل ما ألمَّ بنفسه من عبء المسئولية.

وهكذا تتعانق فى نفس شيخنا وإمامنا الأصالة والمعاصرة قولاً وفعلاً فى اتساق عجيب، وإبداع رائع جميل؛ ليتكامل الجلال والجمال فى شخصية الإمام الطيب.

سبق الزمان بزمان فى قضايا التعليم والمعرفة والتنوير

الشيخ الطهطاوى يتفوَّق على جان جاك روسو فى حقوق النساء

سيد الخمار

يظل الشيخ الأزهرى المجدد التنويرى الفذ رفاعة الطهطاوى صاحب فكر متقدم نحو المرأة وتعليمها بحساب الزمن ومقياس الفلسفة الحديثة؛ فقديماً كانت رؤية أشهر الفلاسفة الإغريق (أرسطو، أفلاطون، سقراط) للمرأة بشكل عام لا تتعدَّى كونها صالحة للإنجاب، وأنَّها لا تستطيع أن تمارس الفضائل الأخلاقية كالرجال، وأنها أدنى منهم فى العقل والفضيلة، هذه الرؤية فى عالم الفلسفة القديمة لم تختلف كثيراً مع (جان جاك روسو، كانط، نيتشه)، فالمرأة- وفقاً لرؤيتهم- لم تُخلق للعلم والحكمة، وإنما لإشباع غرائز الرجل، كما أن عقلها لا يرقى إلى عقل الرجل، وهى ليست مخلوقة للتفكير، بل إنها مصدر كل الشرور، وهى تتآمر مع كل أشكال الانحلال ضد الرجال، وجان جاك روسو الكاتب والفيلسوف يعد من أهم المفكرين فى عصر التنوير فى أوروبا لوضعه مبادئ العلوم السياسية والتربية الحديثة، ومقابله عندنا هو رفاعة الطهطاوى الذى له تلاميذ كبار بحجم الشيخ الإمام محمد عبده وشيوخ كثر، مثل أبو العيون الذى شجع السيدات الأزهريات للمشاركة فى ثورة ١٩، وكان كل طالب أزهرى مخصصاً له حماية عشرين فتاة، هذا هو فكر الرواد الأزهريين نحو المرأة.

عبقرية الطهطاوى المبكرة فى فهم قضية النساء

كانت فكرة جان جاك روسو للمرأة أنها رجل جيد ولكن تم إفساده من قبل المؤسسات الاجتماعية، وأن الإنسان خُلق سعيداً وجيداً لكن المجتمع يفسده ويجعله بائساً، وأن واجبات النساء تنحصر فى التفانى فى إرضاء الرجال والحرص على الفوز بمحبتهم ونفعهم والتسرية عنهم، وتربيتهم صغاراً ورعايتهم كباراً.

لكن فى فكر الطهطاوى عن المرأة كما جاء فى كتاب «تلخيص الإبريز» بالحرف الواحد، استعاضت المرأة عن بنيتها الضعيفة بقوة عقلها وحدة إحساسها وإدراكها، وفى كتابه «المرشد الأمين» المرأة مثل الرجل سواء بسواء، أعضاؤها كأعضائه، وحاجتها كحاجته، وحواسها الظاهرة والباطنة كحواسه، وصفاتها كصفاته، حتى كادت تنتظم الأنثى فى سلك الرجل، فإذا أمعن العاقل النظر الدقيق فى هيئة الرجل والمرأة فى أى وجه كان من الوجوه، وفى أى نسبة من النسب، لم يجد إلا فرقاً يسيراً يظهر فى الذكورة والأنوثة وما يتعلق بهما، فالذكورة والأنوثة هما موضع التباين والتضاد.

لم ير الطهطاوى الأنوثة ضعفاً، بل إن ضعف البنية الموجودة لدى بعض الإناث ليس إلا ثمرة لأوضاع بيئية واجتماعية وتربوية من الممكن تغييرها وإحلال القوة محل الضعف، وضرب مثلاً لذلك نساء الإغريق، ثم رأى الطهطاوى أن ضعف المرأة يؤدى إلى نتائج إيجابية فيقول: «ومما يوجد فى الأنثى قوة الصفات العقلية وحدة الإحساس والإدراك على وجه قوى قويم، وذلك ناشئ عن نسيج بنيتها الضعيفة، فترى قوة إحساس المرأة وزيادة إدراكها تظهر فى الأشياء التى يظهر، بمبادئ الرأى، أنها أجنبية عنها، وأنها فوق طاقتها، وليس ذكاؤها مقصوراً على أمور المحبة والوداد، بل يمتد إدراك أقصى مراد، وهو عكس ما يقوله أعداء المرأة، ودافع الطهطاوى عن المرأة وفنَّد اتهام البعض لها بالمكر والدهاء ورفض النظر إليها، كوعاء يصون مادة النسل لم يكتف بذلك، بل اتهم أعداء المرأة بالجاهلية. إن أفكاراً كهذه لم يسبق أن وردت فى أى كتاب عربى على الإطلاق، بالحرف يقول: إذا كانت البطالة مذمومة فى حقل الرجال فهى مذمومة عظيمة فى حق النساء.

ويحول الطهطاوى فكره لمنهج طبقه على نفسه أولاً فتقدم للزواج من ابنة خاله، وقبل إتمام العقد خط الشيخ الأزهرى المعمم لعروسه وثيقة أثارت ضجة حينها، تنازل لها فيها عن حقوق أباحها له الشرع، إيماناً منه بحقوق المرأة وحريتها فى مواجهة مجتمع فرض عليها الحصار وتعامل معها باعتبارها متاعاً يملكه الرجال.

كتب الطهطاوى فى عقد قرانه على زوجته عام ١٨٤٠ ما نصه: «التزم كاتب الأحرف رفاعة بدوى رافع لابنة خاله المصونة الحاجة كريمة بنت العلَّامة الشيخ محمد الفرغلى الأنصارى أن يبقى معها وحدها على الزوجيَّة دون غيرها من زوجة أخرى أو جارية أياً ما كانت، وعلَّق عصمتَها على أخذ غيرها من نساء أو تمتع بجارية أخرى.. فإذا تزوَّج بزوجة أخرى أياً ما كانت كانت بنت خاله بمجرد العقد خالصة بالثلاثة، وكذلك إذا تمتع بجارية ملك يمين، ولكن وعدها وعداً صحيحاً لا يُنقض ولا يخل أنها ما دامت معه على المحبَّة المعهودة مقيمة، على الأمانة والحفظ لبيتها ولأولادها ولخدمها ولجواريها، ساكنةً معه فى محل سكناه، لن يتزوج بغيرها أصلاً ولا يتمتع بجوار أصلاً ولا يخرجها من عصمته حتى يقضى الله لأحدهما بقضاء.. رفاعة بدوى رافع، ١٤ شوال ١٢٥٥هـ»، منح الطهطاوى بموجب تلك الوثيقة الحرية لابنة خاله أن تطلق نفسها بنفسها لو أقدم هو على ما أتاحه له الشرع من الزواج بغيرها، أو التمتع بجارية يملكها، وكان من رأيه أن تعدد الزوجات يضر بالمجتمع والفرد والأولاد والمرأة إذا لم يكن مقيداً بالعدل، ولم يكن يرضاه لنفسه.

لخصت الوثيقة نظرة الطهطاوى لبناء المجتمعات القائم على المساواة فى الحقوق والواجبات بين الفئات والطبقات وبين الرجل والمرأة، فعمل على نشر أفكار التطور والحداثة والحرية، وكان أول من دعا إلى تحرير المرأة وتعليمها ومساواتها بالرجل ومشاركتها له فى ميادين العمل والعلم، فنادى باتخاذها (صديقة وأختاً ورفيقة درب)، والعلاقة الزوجية ليست علاقة امتلاك الرجل للمرأة، إنما يجب أن تكون علاقة صداقة ومحبة بين الزوجين؛ فهى التى ينتج عنها الاتحاد والائتلاف بين الرجل وأهله، وما ينتج عن ذلك من تقوية الروابط، وسمر الحديث والمحادثة اللطيفة والتبسم، وإظهار التعطف والمحبة، وكل ذلك يؤثر على النفس ويؤكد المحبة، فينشأ الأولاد أيضاً فى هذا الجو المفعم بالحب والولاء نشأة سليمة صحيحة، وتنتقل إليهم هذه المشاعر الجميلة التى يرونها فى والدهم ووالدتهم، فيتخذوهما قدوة لهم، وعندما يأتى وقت تكوين أسرهم ويخرجون إلى الحياة، تنتشر هذه المشاعر كلها فى المجتمع، وبذلك يصبح مجتمعاً يسوده الحب والولاء.

وكتب الطهطاوى أن تحرير المرأة باعتبارها ضحية التقاليد الاجتماعية السائدة رهين بتغيير العقليات الجامدة، وذلك بالامتثال إلى المبادئ المنصوص عليها فى المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية، وبما أن أحكام الشريعة فى نظره كفيلة باستيعاب كل التحولات الطارئة على المجتمع العربى الحديث فقد سمح لنفسه بصياغة مشروع إصلاحى تنويرى جديد لمسايرة مستجدات عصره، فجعل من التعليم والتربية أهم وسائل النهوض بشخصية المرأة، وجزم بأن حرمانها من الثقافة والأدب هو من صنيع العادات الجاهلية البعيدة عن المقاصد الكلية للشريعة.

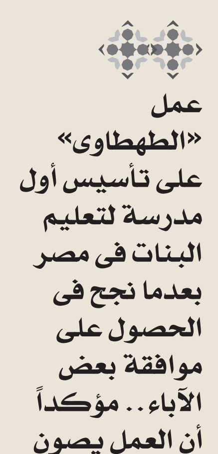
يقول الطهطاوى فى كتابه «المرشد الأمين فى تربية البنات والبنين»: «ليس التشديد فى حرمان البنات من الكتابة إلا للتغالى فى الغيرة عليهن من إبراز محمود صفاتهن أياً ما كانت فى ميدان الرجال تبعاً للعادات المحلية المشوبة بجمعية (مجتمع) جاهلية، ولو جرب خرف هذه العادة لصحت التجربة، تبنى الطهطاوى فى نظريته مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ورأى أن المرأة مساوية للرجل سواء بسواء، وأن الذكورة والأنوثة وحدهما فقط موضوع تباين وتضاد، ونادى بشرعية الاختلاط والحب، وطالب بمراعاة حب الفتاة وهواها عند الزواج، وكان ذلك الرأى تقدمياً بمفاهيم عصره. كما شدد الطهطاوى على أن تعليم المرأة حق من حقوقها: «إن القول بأنه لا ينبغى تعليم النساء الكتابة وإنها مكروهة فى حقهن ارتكازاً على النهى عن بعض ذلك فى بعض الآثار، فينبغى ألا يكون ذلك على عمومه ولا نظر إلى قول من علل ذلك». ويستند الطهطاوى فى ترغيبه للناس فى تعليم البنات إلى منطق الإقناع، فقد قضت التجربة فى كثير من البلاد أن نفع تعليم البنات أكثر من ضرره، بل إنه لا ضرر فيه أصلاً، كما استند إلى الأحاديث النبوية التى تحض على تعليم البنات، وشكك فى الأحاديث التى نهت عن ذلك، وأشار إلى أن زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم كانت منهن من تكتب وتقرأ، كحفصة بنت عمر وعائشة بنت أبى بكر، ويشير الطهطاوى إلى أنه فى زمان الرسول كان هناك من يعلم القراءة والكتابة من النساء للنساء كالشفاء أم سليمان.

روسو.. موقف متراجع فى قضية المرأة

كتب جان جاك روسو فى كتابه «المرأة وروسو» متحيزاً إلى الاتجاه الذكورى المحافظ الرجعى تجاه المرأة، فنألفه لا يتحمس لتعليم المرأة إلا فى أضيق الحدود، ولا يوافق على عملها خارج المنزل الذى خلقت له ولا يستقيم إلا بها، كما ينصحها بالتحايل على وضعها فى الأسرة والمجتمع، وذلك عن طريق الدهاء والحيلة التى تجنبها المساءلة والعقاب، فإذا كانت الطبيعة جعلتها تابعة للرجل وخاضعة له فعليها أن تجتهد فى استمالة الرجل إليها عن طريق العواطف الدافئة وإقناعه بأن كل ما تفعله من أجل سعادته، ومن ثم يجب عليها تنمية هذه المواهب، وذلك بالمهادنة والتظاهر دوماً بالخضوع والخنوع، لا أن روسو ظلّ يؤكد أن المرأة لم تُخلق للعلم ولا للحكمة ولا للفن ولا للسياسة، وإنما خُلقت للقيام بوظيفة محددة هى الأمومة، وهنا نرى أن روسو لم يجعل للمرأة العانس والعاقر مكاناً فى حساباته الشخصيّة، حيث أعتمد على سطوة النساء فى تسيير أمور حياته، لكنه كتب عنهن أسوأ الأوصاف فى اعترافاته، كما احتمى من نير المعارضين له بالنبلاء والأغنياء المعجبين بفكره وعاش بينهم ثم تنكّر لهم وهاجمهم، وأنهم أصل الفساد والانهيار الأخلاقى فى بلده فرنسا، وحتى عندما هاجم «روسو» صور المدنيّة الحديثة بأشكالها المتنوعة، رد عليه فولتير قائلاً: «لقد تلقيّتُ كتابك الذى تُهاجم فيه المدنيّة والنوع الإنسانى والآداب».

وعلى الجانب الآخر لم يكتف رفاعة بالكلام فقط وإنما عمل على تأسيس أول مدرسة لتعليم البنات فى مصر، فزار المنازل واجتمع بالآباء وناقشهم وذلل العقبات، وأعد عربة مغلقة النوافذ ذات ستائر سميكة تدور على المنازل، وأسدل الستائر على شبابيك المدرسة، ونجح فى الحصول على موافقة بعض الآباء وفتحت المدرسة أبوابها.

ثم تجاوز الطهطاوى الدعوة إلى دخول المرأة ميدان العلم إلى دخولها ميدان العمل، «إن كل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن من العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل»، مؤكداً أن العمل يصون المرأة عما لا يليق بها ويقربها من الفضيلة، وانتقل الطهطاوى إلى مساحة صادمة، مؤكداً حق المرأة فى الوصول إلى الولاية الكبرى (منصب الرئيس)، مخالفاً بذلك بعض الموروث الدينى والثقافى، وعقد الطهطاوى المقارنة بين مقومات الرجل والمرأة التى تؤهل كلاً منهما للحكم، ووصل إلى أن النساء ليس لديهن نفس ميل الرجال إلى الاستبداد والتسلط، ومن ثم فهى فى الحكم أقل ميلاً إلى الاستبداد، وأكثر ميلاً للعدل والإنصاف من الحاكم الرجل.



عمل «الطهطاوى» على تأسيس أول مدرسة لتعليم البنات فى مصر بعدما نجح فى الحصول على موافقة بعض الآباء.. مؤكداً أن العمل يصون المرأة ويقرِّبها من الفضيلة

